كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

حماية الحدود الدولية في ظل تنامي التهديدات الخارجية
دراسة حالة الجزائر 2016/2011

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبة:

– توايتية نوال

إشراف الدكتور:

البار أمين

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سمير كيم	أستاذ محاضر –ب–	رئيسا
البار أمين	أستاذ محاضر –ب–	مشرفا ومقررا
معيفي فتحي	أستاذ مساعد –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد للّه حمدا طيبا كثيرا فهو الأحق بالحق، والشكر على جزيل نعمه.

ووقوفا عند قوله عليه الصلاة والسلام:"من لم يشكر الناس لم يشكر اللّه ".

نتقدم بجزيل الشكر للأستاذ المشرف على هذه المذكرة الدكتور :البار أمين الذي تفضل علي بقبول الإشراف على بحثي و لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته القيّمة في هذه المذكرة، كما أشكره على جديته ودقته في العمل، وأتمنى له التوفيق.

و شكر خاص و موصول لأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة المذكرة.

كما لا يفوتني أن اشكر جميع الأساتذة الكرام في قسم العلوم السياسية بجامعة الشيخ العربي التبسي – تبسة – على مجهوداتهم معنا في سبيل نضالهم لرفع العلم و السمو به و بأهله ...

والى كل من ساهم من قريب أو بعيد في تقديم يد العون لنا .

والشكر إلى جميع الزملاء والزميلات في دفعة الماستر على روح المثابرة والسعي لتقديم الأفضل

وفي الأخير نتمنى من اللّه عز وجل أن يرشدنا إلى سواء السبيل ويوفقنا في اعمالنا، فإن أصبنا فمن اللّه وحده وإن أخطأنا فمن أنفسنا و الشيطان

****نوال توايتية****

الملخص:

إن حماية الحدود الدولية و تأمينها أصبحت هاجسا خاصة في ظل ظهور و تنامي تهديدات جديدة، يصعب التبؤ بها أو حصرها خاصة متى كانت بيئة الجوار بؤرة ازمات حيث تصبع ملجا و مصدر لهذه التهديدات كالإرهاب و الجريمة المنظمة ، في ظل كل هذا مازالت الآليات المستخدمة غير قادرة على القضاء على هذه المشاكل و ايجاد حلول جدرية تحد من آثاره وانعكاساته على الحدود الدولية و الامن عموما ، رغم ان هناك جهود مبذولة من طرف الدول سواء فردية او جماعية الا انها لم تتمكن من التصدي لهذه التهديدات ، و تعد دولة الجزائر رغم ما لديها من مقومات الا انها تبقى تعاني صعوبات في حماية حدودها خاصة و ان دول جوارها في معظمها بؤر توتر ويمكن ان يكون الحل في ايجاد سياسات متكاملة اساسها معرفة اسبابها و مصادرها لتكون الحلول من جنس التهديدات .

Summary

This study aims to highlight the role of Algerian humanitarian diplomacy in the Sahel by providing a study of its background، mechanisms and institutional structure، as well as exposure to its most important contents and contributions، especially at the regional level، taking the Sahel African region as a case study. To highlight the human dimension of Algerian diplomacy to include national security.

The main findings of the study are:

- Emphasize the emergence of other non-governmental actors in state-style diplomatic activity.
- Algerian diplomacy plays a role in achieving security and stability through its security approach ،particularly in the field of combating terrorism.

Terrorism، development، protection of human rights from the activation of the principle of humanitarian diplomacy as an input to the achievement of national and regional security alike.

فهرس الجداول والأشكال

اولا : فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	المرجعيات الانطولوجية للدراسات الأمنية	14
02	مقارنة بين المدارس الأوروبية حول الأمن	25
03	الفرق بين الحدود و التخوم	ص ص34،35
04	معدلات النمو في الجزائر من 2013/2010	84

ثانيا :فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مستويات حماية الحدود	45
02	موقع الجيوسياسي للجزائر	68
03	مناطق عبور المهاجرين	82
04	أهم مناطق العبور للهجرة غير القانونية نحو أوروبا عبر الجزائر	83

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	-
فهرس الجداول	-
فهرس المحتويات	-
مقدمة	6-1
الفصل الأول: مدخل نظري و مفاهيمي لحماية الحدود الدولية من التهديدات	41-7
المبحث الأول: ماهية الأمن	7
المطلب الأول: تعريف الأمن	13_7
المطلب الثاني : مستويات الامن	14_13
المطلب الثالث :أبرز الاتجاهات النظرية	26_15
المبحث الثاني:التهديدات الأمنية	27
المطلب الاول :مفهوم التهديد	28_27
المطلب الثاني :طبيعة التهديدات	29_28
المطلب الثالث:التهديدات الأمنية الجديدة	30_29
المبحث الثالث : الحدود الدولية	31
المطلب الاول:ماهية الحدود الدولية	39_31
المطلب الثاني :اسس و وظائف تامين الحدود	40_39
خلاصة الفصل	41
الفصل الثاني: التهديدات الخارجية للحدود الدولية	66_42
المبحث الأول: تهديدات و اشكالات الحدود	42
المطلب الأول: طبيعة التهديدات الحدودية	44_42
المطلب الثاني: مستويات حماية الحدود من التهديدات	47_44
المبحث الثاني: سبل و أطر حماية الحدود	48
المطلب الأول: الاطار الجيوسياسي	49_48
المطلب الثاني: النموذج الاحادي	50_49
المطلب الثالث: النموذج التعاوني	51_50

فهرس المحتويات

المبحث الثالث :التهديدات الخارجية و سبل مواجهتها	52
المطلب الأول: أبرز و اهم التهديدات الجديدة	62_52
المطلب الثاني: سبل و طرق مواجهة التهديدات الجديدة	65_62
خلاصة الفصل الثاني	66
الفصل الثالث: حماية الحدود الجزائرية2011_2016	94_67
المبحث الأول: جيوسياسية الجزائر	67
المطلب الأول: جيوسياسية الجزائر و حدودها	69_67
المطلب الثاني: توصيف البيئة المجاورة للجزائر	75_70
المبحث الثاني: تهديدات الحدود الجزائرية	76
المطلب الأول: الارهاب كتهديد متجدد للجزائر	78_76
المطلب الثاني: استفحال نشاط الجريمة المنظمة	80_78
المطلب الثالث: الهجرة الغير شرعية	84_81
المبحث الثالث :الجهود المبذولة لتامين الحدود الجزائرية	85
المطلب الأول: الجهود و الاليات الفردية	88_85
المطلب الثاني: الجهود و الاليات التعاونية و الدولية	90_88
المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه حماية الحدود	91_90
خلاصة الفصل	92
الخاتمة	94_93
قائمة المراجع	102-97

مقدمة

مقدمة

لقد كانت حياة الافراد في جماعات جد بسيطة و امنة معبر عنها بقبائل بسيطة بتوسعها ،ظهرت مشاكل حول مناطق الصيد و الكلا و المياه و بدات تظهر ملامح الحدود بينها ،فمع ظهور الدول و التطورات و التحولات التي عرفها كيانها نتيجة لتطور المجتمعات لتزايد عدد السكان المصاحب لتعقيدات هذه الجماعات البشرية و تطور الحياة و وسائلها ، وارتباط الدول بالكيان السياسي و ظهور أركان الدولة بالشكل الذي عليه اليوم " الاقليم ، السيادة ،الشعب " ، و أصبح من الضرورة القصوى الحفاظ على هذه الأركان حيث يأخذ الاقليم اهتمام كبير كون الحفاظ على الحدود و الاقاليم من معالم الاستقلال و السيادة .

و ما ظهور الانشغال حول تفادي و مواجهة المشاكل الحدودية الا دليل على اهميتها فأكبر النزاعات و الحروب كانت نشبت بسبب مشاكل الحدود. فنظرا للأهمية البالغة لموضوع الحدود الدولية سعت الدول لتسخير كل الإمكانيات و الجهود لحمايتها و الحفاظ عليها لكن ازدادت هده المشاكل حدة بظهور تهديدات خارجية جديدة تختلف نسبيا على التهديدات التقليدية العسكرية ،فرغم ان هذه التهديدات موجودة قديما الا انها لم تكن بهذه الحدة و التأثير إلا بعد التحولات الدولية خاصة بعد الحرب الباردة و التطور الهائل الذي عرفه العالم في جميع الميادين ، خاصة بظهور العولمة و مبادئها التي أساسها الانفتاح على العالم و ذوبان الحدود التي سهلت تنقل الافراد و البضائع.

بالتالي أصبحت الدول تعي مدى خطورة هذه التهديدات ، و تعمل جاهدة لتعبئة كل الامكانيات و الجهود لحماية حدودها و سلامة اقاليمها من كل مايمكنه المساس بها او تشكيل خطر عليها كتهريب المخدرات و الاسلحة و الارهاب ايضا الهجرة غير الشرعية و الارهاب هذه التهديدات التي اصبحت ترهق كاهل الدول وتهدد امنها و حدودها ،فليس من السهل التعامل معها و التصدي لها ، بالرغم من الجهود المبذولة في سبيل ذلك حيث تم سن الكثير من القوانين الدولية و ايجاد آليات التنسيق والتعاون الدولي و كذلك الجهود المبذولة من قبل التنظيمات الدولية و الاقليمية لمحاولة احتواء هذه التهديدات والتعامل معها.

الا انها بقيت هيولية لا يمكن ظبطها ، اذ لم تسلم منها و من صداها كل الدول فهي تعتبر تهديدات عالمية لا تعترف بالحدود اي انها عابرة للحدود الدولية ، و الجزائر من بين الدول التي تعاني من هذه التهديدات و من صداها خاصة في السنوات الأخيرة نظرا و الظروف التي تعيشها دول جوارها

إشكالية البحث:

إن موضوع دراستنا يستدعي محاولة تحليله و التعمق في ابرز مضامينه وهذا ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن تامين و حماية الحدود من التهديدات الجارجية على ضوء دراسة حالة الجزائر ؟ الأسئلة الفرعية:

للتوسع في هذا البحث وانطلاقا من الإشكالية الرئيسية نطرح التساؤلات التالية:

- ما هي أبرز المضامين المفاهيمية و النظرية لحماية الحدود من التهديدات؟
- ما هي التهديدات الحارجية التي تعاني منها الحدود الدولية ؟وماهي نماذج حمايتها؟
- ما هي أبرز المشاكل التي تعاني منها الحدود الجزائرية و الجهود المبذولة للتصدي لها؟

- **الفرضية الرئيسية:**

سنحاول من خلال طرحنا لهذه الفرضية افتراض علاقة بين حماية الحدود الدولية و التهديديات الجديدة، و محاولة الربط النسبي بينها و بين اشكالية البحث، ومنه يمكن وضع الفرضية الرئيسية التالية:

زيادة التهديدات الجديدة يصعب من مهمة حماية الحدود الدولية و تأزم الاوضاع الامنية.

الفرضيات الجزئية:

- نحتاج للتعرف على مشكلة حماية الحدود الى الالمام بكل الجوانب المفاهمية المتعلقة بالموضوع.
- كلما كان الالمام بجميع جوانب التهديد و أسبابه أكبر كلما ساهم في ايجاد الاليات المناسبة .
- كلما كانت بيئة الدول المجاورة للجزائر اكثر اضطرابا كلما ساهم ذلك في زيادة المخاطر و التهديدات الحدودية.

- **الإطار المكاني للدراسة:**

الدراسة تعتمد مكانيا على الحدود الدولية عموما و دراسة حالة الحدود الجزائرية خصوصا كمحاولة لإسقاط الموضوع و الدراسة عليها

- **الإطار النظري:**

لقد تزامن تزايد التهديدات خاصة منها الجديدة التي و تاثيرها على حماية الحدود الدولية ، مع التحول في الاوضاع الدولية و التوسع في مفهوم الأمن الى قطاعات و مستويات أخرى بعد ان كان مقتصرا على الامن العسكري و كانت الدولة فيه هي الفاعل الرئيسي إذ لم نقل الوحيد.

كما ان ظهور و تفاقم التهديدات الجديدة كالإرهاب و الجريمة المنظمة أصبحت حائلا دون حماية الحدود و تامينها في اطار ديناميكية العولمة و انتشار معالمها، وهذا ما تم اسقاط اثاره في تحليل موضوع الدراسة.

- **منهجية الدراسة:**

قمنا في دراستنا بانتهاج خطة منهجية وذلك من خلال تفسير و تحيليل جوانب موضوعنا باعتبار ان الحدود الدولية اساس استمرار الدول و ان حماية الحدود هي اساس استمرار بقاء و امن الدول و أهم النظريات التي تعرضت لدراسة و تفسير الموضوع و حاولنا الوصول الى حلول على المستوى المحلي الفردي و استراتيجية مشتركة على مستوى اقليمي او دولي ومعرفتنا لتاثير التهديدات الجديدة على اوضاع الدول كما تطرقنا لتاثير اوضاع المحيط الحدودي امن الدول و معرفة الاسباب و التاثيرات التي من شانها تفعيل و تنشيط هذه التهديدات لايجاد الاليات و الحلول المناسبة للقضاء عل هذه التهديدات

المناهج المتبعة :

بحكم تناولنا لموضوع حماية الحدود الدولية في ظل تنامي التهديدات وظفنا المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** من خلال تحليل التهديدات خاصة منها الجديدة و العوامل ذات العلاقة بالموضوع وصف البيئة الدولية المحيطة و المؤثرة على حماية الحدود .
- **المنهج التاريخي:** من خلال دراستنا تطور الحدود و التحول في التهديدات من تهديدات قديمة مقتصرة على الجانب العسكري و تهديدات جديدة متمثلة خصوصا في الإرهاب و الجريمة المنظمة والهجرة الغير شرعية ...و غيرها ، و العوامل المغذية لهذه التهديدات.
- **المنهج القانوني:** وانتهجنا هذا الأخير من خلال التعرض لمختلف الجهود الدولية و الجزائرية التي تجسدت من خلال النصوص و التشريعات القانونية.
- **منهج دراسة الحالة:** اعتمدنا عليه من خلال دراسة التهديدات الخارجية و تأثيرها على الحدود الجزائرية.

- **أهمية الدراسة:**

ان دراسة هذا الموضوع تكمن أهميتها الكبيرة من الناحية العلمية والعملية، وذلك لطبيعة هذا الموضوع من حيث ديناميكيته وعلاقته بحدوث اضطرابات ومشاكل أمنية و خلل يجعل تحقيق سلامة الأقاليم و الحدود الجغرافية للدول و الأمن الدولي كافة موضوع على المحك ويصعب ان لم نقل تحقيقه لان امن دولة مرتبط بالمجتمع الدولي

أ/ الأهمية العلمية: تكمن الأهمية العلمية للموضوع في معرفة آليات و سبل حماية الحدود من خلال الإلمام بالاسباب المؤدية الى هذه التهديدات و منابع تمويلها و تغذيتها للتمكن من إيجاد حلول و صيغ تعاون فعالة لقضاء عليها و محاربتها و سلامة اقاليمها الجغرافية و التطرق للتعرف على الجزائر كدراسة حالة و عينة للموضوع كون الجزائر تملك اهمية و موقع استراتيجي في منطقة كلها تعاني من التوترات.

ب/ الاهمية العملية: يمكن طرح الاهمية العملية لهذا الموضوع من خلال ان هذه الدراسة تثري المكتبة البحثية بموضوع جديد يرتبط بواقع الاحداث داخل النظام الدولي، ويشجع الباحثين في حقل العلاقات الدولية والدراسات الامنية على دراسة مثل هذه المواضيع وتقديم رؤى استشرافية في هذا المجال.

- **صعوبات الدراسة:**

يمثل التطور العلمي الهائل في التقنيات و وسائل النقل عوامل رئيسية لتذليل الصعوبات و القضاء عليها للحصول على المعلومة ، إلا ان مشكلة ضيق الوقت المخصص للبحث في الموضوع حال دون الالمام بكل جوانبه و التعمق و التدقيق اللازم فيه و الاطلاع على كل المراجع و المصادر المتاحة.

- **أهداف الدراسة:**

تنبني أهداف دراسة هذا الموضوع أثر التهديدات الخارجية خاصة منها الجديدة على حماية الحدود خلال:

1/ أهداف موضوعية: محاولة إيجاد صيغ لمحاربة هذه التهديدات و الكشف على سبل تغذيتها و القضاء عليها ترسيخ و تأكيد ضرورة إيجاد حلول جماعية كون هذه التهديدات عابرة للحدود بهدف القضاء عليها جذريا.

2/ أهداف ذاتية: التعرف على حقيقة موضوع كان و لازال الاهتمام به كبيرا و هو "الحدود" لكن الجديد التعرف على التهديدات الخارجية التي برز و زاد الاهتمام بها حديثا على الساحة الدولية، ومحاولة تقديم دراسة موضوعية للموضوع وقد جعلنا من دراسة حالة الحدود الجزائرية كوننا جزء من هذا المحيط الجغرافي .

- **أدبيات الدراسة:**

لدراسة ومعرفة موضوع حماية الحدود الدولية في ظل التصاعد الهائل لحدة هذه التهديدات و التعرض لحماية الحدود الجزائرية في ظل الظروف المحيطة بها كان لزاما التعمق في دراسة عدد من الكتب والمجلات والمقالات التي تعرضت لموضوع حماية الحدود الدولية من التهديدات التي باتت تشكل خطر أمني متنامي على سلامتها و تاثير بيئة الدول التي تعاني من نزاعات و حروب و اثرها على تحقيق سلامة و حماية الحدود.

01/كتاب عبد الله بن عبد الرحمان البراهيم و اخرون ،المشكلات التي تواجه حماية الحدود ،حيث تناول هذا الكتاب مجموعة من المقالات تم التعرض فيها الى عدة محاور منها مشكلات الحدود و اثرها على امنها القومي وايضا التهريب و مشكلة اللاجئين و تهريب المخدرات و الحلول و كذا المشكلات التي تعيق حماية الحدود و ايضا مشكلة اللاجئين و دور خفر السواحل و السلاح في تامين الحدود

02/ رسالة ماجستير للأستاذ الباحث:الحامدي عيدون، امن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على أمن الجزائر ، مذكرة ماجستير منشورة ،حيث اعتمد من خلال دراسته الى التطرق الى فهم الاسس النظرية و الاهمية الجيوستراتيجية للجزائر و توصيف حال حدودها و وضعيتها الامنية و الاطر و السبل التي تنتهجها لتامينها و مدى تاثير سلامة حدودها على امنها القومي

دراسة د/محمد غربي ،بعنوان من اجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع و الامن ،حالة منطقة البحر الابيض المتوسط تعرض من خلالها الى مجموعة نقاط منها:

- جملة من المفاهيم النظرية المتعلقة بالامن و الدفاع و امكانية الفصل بينهما و التهديدات المعاصرة التي تعيق تحقيق الامن "الارهاب ،الجريمة المنظمة ،الهجرة غير الشرعية"واستراتيجيات الدفاع لتحقيق الامن مواجهتها .

- **تبرير الخطة:**

تبعا لعنوان المذكرة والاشكالية المتمحورة حولها وبالاعتماد على مجموعة من المناهج و الكم المعلوماتي المتوفر لدينا من خلال خطة اساسها الانتقال من الاطار المفاهيمي والنظري لحماية الحدود الدولية من التهديدات المتنامية انتقالا الى التعرف على هذه التهديدات الجديدة التي اصبحت تعيق الامن و كذا تاثير البيئة التي تعاني مشاكل امنية في تنامي و زيادة هذه التهديدات فتصبح وكرا لها و تطرقنا ايضا الى سبل المواجهة المختلفة منها سبل فردية و اخرى تعاونية سواء ثنائية او جماعية عبر ثلاثة فصول:

الفصل الاول:جانب مفاهيمي يتضمن مختلف المفاهيم المفصلة للامن و التهديد و الحدود وأخرى ذات الصلة بها والتعرض الى تطور التاريخي لها لإدراك التحول الحاصل و الاهتمام المتنامي بهذه التهديدات في السنوات الاخيرة و فهم لماذا ازدادت حدتها؟

الفصل الثاني: محاولة تسليط الضوء على الحقيقة التي تنبعث منها هذه التهديدات و التعمق لمعرفة مصادرها و الظروف المساعدة على تناميها و مستويات الحماية و الأسس التي تعتمد عليها النظريات لايجاد طرق حماية الحدود و تامينها كما تعرضنا لاهم و ابرز التهديدات الشائعة و التي تعاني منها جل الحدود الدولية

الفصل الثالث: تم التطرق فيه الى دراسة حالة الحدود الجزائرية، من خلال التطرق لموقعها و مكانتها لنبين ان الظروف التي تمر بها دول الجوار و الازمات اصبحت مصدرا رئيسيا للتهديد الذي بات يؤرق حكومة الجزائر و يزعزع امنها و شرح علاقة هذه البيئة بتهديدات الارهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية و امكانية تكاثف و تعاون هذه التهديدات التي تشكل خطرا على الجزائر و المنطقة و العالم كون التهديدات اكتست طابع العالمية و امن دولة مرهون بامن العالم خاصة في ظل تطور مفهوم الامن و الاسلحة العسكرية وقد حاولنا التعرض الى التشريعات والقوانين والسياسات المنتهجة لمواجهتها سواء من طرف الجزائر او المجتمع الدولي ،لمواجهة هذه التهديدات و حماية الحدود منها و منع اختراقها من طرف الجماعات الارهابية و عصابات الجريمة المنظمة ، وصولا الى الآليات والحلول المتبعة في سبيل تحقيق الحماية و الامن الحدودي .

الفصل الأول:

مدخل نظري و مفاهيمي لحماية الحدود الدولية من التهديدات

لقد عرف موضوع الأمن اهتمامات كل الدول و الباحثين المختصين لما للموضوع من أهمية قصوى تعتبر أساس الاستقرار و الاستمرار ، و نظرا للتحولات و التطورات التي عرفها هذا الموضوع سواء على المستوى النظري أو فيما يخص الجانب المفاهيمي و كل ماله علاقة بالأمن كالتهديد و الحماية و الدفاع و غيرها

فالتعرض للموضوع ومحاولة التعمق فيه يستلزم التعرض للجانب المفاهيمي من خلال التعرض الى الأمن و التهديد و الحدود و محاولة الالمام بهده المفاهيم و حصرها.

المبحث الاول: ماهية الامن

المطلب الأول: تعريف الامن

اولا_لغة :

تناولته الدراسات و المعاجم العربية و الاجنبية على انه مرادف للطانينة نقيض الخوف ضد الخطر1

اللغة الفرنسية sécurité مشتقة من Securitasبمعنى عدم وجود خطر

اما في اللغة الانجليزية فكلمة Securityترجع في اصلها الى اللاتينية فتعني السلامة و الامن2 بالتالي هي الحالة التي يشعر فيها الانسان بالامان و التحرر من الخطر و المخاطر

و هذا ما نلاحظه في قوله تعالى :"الذي اطعمهم من جوع وامنهم من خوف " 3

و قوله تعالى"و اذ قال ابراهيم رب اجعل هذا البلد امنا وارزق اهله من الثمرات "4

[1]:سليمان عبد الله الحربي،"مفهوم الامن:مستوياته وصيغه و تهديداته"،**المجلة العربية للعلوم السياسية**،(ع2008,19)، ص10

[2]: سليم قسوم ،**الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية دراسة في تطور مفهوم الامن عبر منظارات العلاقات الدولية** ،أطروحة ماجستير منشورة ، (جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية و الاعلم ،2010) ،ص18

[3]: القران الكريم،سورة قريش ،الاية (4)

[4]: القران الكريم ، سورة البقرة ،الايه (126)

ثانيا:اصطلاحا :

1_يرى الفلاسف ة الاغريق : اول ضرورة هي الامن عبر معالجة دواعي قيام المجتمع السياسي و شروط استمراره و استقراره اذ لم يتصور اولئك الفلاسفة مجتمع متحضر امن الا اذا كان مجتمع سياسي ايضا بما يجعل منه دولة مدينة ليكون الانسان المجتمعي المتحضر هو وحدة الانسان (دولة المدينة) و مواطنيها و حتى حدد افلاطون في كتابه الجمهورية جعل الامن مرهون بتقسيم العمل وفقا لقدرات الناس التي جعل فيها المرتبة الثانية القدرة على حماية الامن و الدفاع عن المدينة بعد ان جعل فيها المرتبة الاولى القدرة على الوصول للمعرفة و اقامة افضل نظام حكم و بذلك قدم القدرة على ضمان الامن على القدرة على الانتاج و تحصيل الرزق ليرى في اخر حياته في كتابه القوانين ان احسن نظام قائم هو الذي يقوم على حكم القانون [1]

كما كان و لازال القانون هو الفيصل و العصا المستقيمة لضمان الحقوق و فرض النظام و الواجبات

2_نظرة المفكر ارسطو للامن :عالج الامن في كتابه السياسة من منظور مقاربة ربط وجود الانسان المتحضر بالمجتمع السياسي حيث راى في دولة المدينة مثاله الوحيد و اخطر تهديد يمكن ان توجهه هو خطر التفاوت الطبقي الحاد بين المواطنين اذن فالتفاوت حسبه هو سبب الثورات-نيكولاس ميكافيلي :اكدت ان الحاكم او الامير يمكن بل و يجب ان يتبع السبل و الوسائل لضمان امن نظامه و دولته و ان الجيوش المؤجرة او المرتزقة ليست مؤهلة للقيام بهذه المهمة بل لابد من اقامة جيوش وطنية تكون مخلصة و صادقة في حمايتها لمجتمعاتها فيرى هوبز ان الانسان سئ و شرير بطبعه و الانسان ذئب لاخيه الانسان و ان الناس اذا ارادو العيش مع بعضهم بامن و سلام فلابد من وجود سلطة تضبط طبيعتهم العدوانية الشريرة و تتحكم بها و حسبه اقامة هيئة حاكمة يتنازلون فيها عن حقوقهم و واجباتهم في سبيل تحقيق العدالة و حفظ الامن[2]

لقد كان ارسطو يدعو الى المساواة و يرى ان التفاوت و التوزيع الغير عادل هو الذي يسبب تهديدا للنظام و الدولة

[1]: علي عباس مراد،**الامن و الامن القومي مقاربات نظرية**،(الجزائر:بيروت،ابن نديم للنشر والتوزيع،دار الرافد الثقافية،ناشرون،2017)،ص18

[2]: **المرجع نفسه** ،ص 19

-**فالامن بمفهومه الضيق** يستخدم للتعبير عن الاجراءات الخاصة بتامين المواطنين و ممتلكاتهم داخل الدولة ضد الاخطار المحتملة التي تمس المواطنين و ممتلكاتهم و تطور ليشمل اجراءات متعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا من الاجراءات الوقائية من الداخل و تشكيل القوات المسلحة و عقد الاحلاف العسكرية الى حد القيام الدولة باجراءات ايجابية لتحقيق امنها و يقسم **عبد الكريم نافع** الامن الى شعور و الى اجراء فالامن حسبه هو الشعور الذي يسود الفرد او الجماعة باشباع الدوافع العضوية و النفسية و اطمئنان المجتمع الى زوال مايهدده من مخاطر ذلك الامن كشعور اما الامن كاجراء فهو ما يصدر من الفرد او الجماعة لتحقيق حاجاتها الاساسية او لرد العدوان عن كيانها ككل[1]

فالمعنى الضيق يقتصر على تامين الافراد و الدول من المخاطر الوقاية من التهديد خاصة العسكـــــري

***قدم استاذ العلاقات الدولية ويفر waever** مفهوما متخصصا للامن هو الامن المجتمعي Societ al sécurité يـــــرى ان المجتمع مهدد اكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة و الظواهر العابرة للحدود و غيرها هـــذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات (عبد النور بن عنتر)لانها تنافس قيمها الاصلية على اساس رموز الحضـــارات المتطورة تدل على الرفاهية و التقدم و التقدم[2]

و هنا نشير الى ما يخلفه تنقل الاشخاص اللاقانوني من خطر وتهديد كبير للسكان الاصليين و هوياتهم و ما قد يخلقه من منافسة و صدام حاد مع اصالة وثقافة المنطقة المتنقل اليها .

-**الأستاذ الغنيمي** :ان المفهوم الواسع للامن يمثل كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة و سلامة اراضيها و استغلالهـــا السيـــاسي و لـــذا يمســـــه اي اجراء او تدبير من شانه ان يؤثر بطريق مباشر او غير مباشر على كيان الدولة [3]

[1]: معمر بوزنادة:**المنظمات الاقليمية و نظام الامن الجماعي**،(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ،1992) ،ص15

2: عبد النور بن عنتر ،**البعد المتوسطي للامن الجزائري اوروبا و الحلف الاطلسي** ،(الجزائر :المكتبة العصرية ،2005)،ص 29

3: معمر بوزنادة ،**مرجع سابق**،ص16

-**بطرس غالي رئيس الامم المتحدة** : (الامن و حفظ السلام في افريقيا):الامن لايقتصر على التحرر من التهديد العسكـــــري الخارجي و لايمس فقط سلامة الدولة و سيادتها و وحدتها الاقليمية و انما يمتد ليشمل الاستقرار السياســـي و الاقتصادي و الاجتماعي لان الامن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ماهو مرتبط بالعدوان الخارجي[1]

-**روبيرت ماكنمارا وزير الدفاع الامريكي السابق** بقوله لا يمكن ان تحقق الدولة امنها الا اذا ضمنت حدا ادنى من الاستقرار الداخلي الامر الذي لا يمكن تحقيقه الا بتوفر حد من التنمية[2]

حاول ماكنمار الربط بين الامن و التنمية و التي اصبحت الان متلازمتان لايمكن تحقيق و تطوير مستوى احداهما بمنئ عن الاخرى

-**تعريف جامعة الدول العربية** :الأمن مجموعة من الإجراءات التي يمكن ان تتخذ للمحافظة على الأهــداف و كيان أمان المنطقة العربية في الحاضر و المستقبل مع مراعاة الامكانيات المتاحة و تطويرها اي استغـــــلال المصادر الذاتية و جعلها الاساس في بناء القدرة و ادراك المتغيرات التي تحدث من حولنا و داخلنا" [3]

تسعى الجامعة العربية من خلال تعريفها الى الاستفادة و الاستثمار من المقومات الذاتية للدول العربي لتحقيق تعاون امن من خلال تكامل و ترابط بين مقومات كل دول المنطقة لتحقيق وحدة اقليمية و هذا المسعى الذي لطالما كان حلم المنطقة

-**حسب تيري بلزاك** Thiery Balzacq هناك ثلاث عوامل اساسية ساهمت في تعقيد مفهوم الامن خاصة في السنوات الاخيرة على صعيد تقنيات ة تطبيقات التحليل وهي :تراجع مؤشر السيادة الوطنية /الزيادة الغير مسبوقة في كثافة التفاعلات العابرة للحدود/ زيادة عدد وحدة النزاعات على الساحة الدولية[4]،

---

[1]: بطرس غالي:"الامن وحفظ السلام في افريقيا"،**مجلة السياسة الدولية**، ع 79،(جانفي1985)

[2]: معمر بوزنادة،**مرجع سابق** ،ص 17

[3]: سمية اوشن ،**دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي_دراسة حالة الجزائر** ،اطروحة ماجستير منشورة ،(جامعة الحاج لخضر _باتنة_ ،كلية الحقوق و العلوم السياسية السنة 2010)ص54

[4] :Thierry Balzacq : « qu est ce que la Securite Nationale ».**la revue international et stratigique**.(N 52,hiver2003/2004) ,P34

-**تعريف ميكائيل ديلون** : **Michael Dillon** انه مفهوم مزدوج اذ لايعني فقط وسيلة للتحرر من الخطر لكن يعني ايضا الحد من نطاق انتشاره "و بما ان الامن اوجدهالخوف فهو مفهوم غامض يتضمن في الوقت ذاته الامن و اللالامن ماعبر عنه ديلون بـsecurity (in) و هنا نظر ديلون للامن من خلال التهديدات و اجراءات الحد و التقليل من اثاره و ذلك عبر وسائل موضوع الامن لذا عرفه على انه وسيلة instrument لذا لا يمكن تصور الامن دون اللامن insecurity و العكس صحيح[1]

- **فيعرفه الاستاذ و منظر بمدرسة كوبن هاقن باري بوزان** :يرى انه مفهوم معقد ينبغي لتعريفه الاحاطة بثلاث امور على الاقل بدءا بالجانب السياسي للمفهوم مرورا بالابعاد المختلفة له و انتهاءا بالغموض و الاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية **باري بوزان** على انه 1998" Burry Buzan على انه العمل على التحرر من التهديد و هو قدرة الدول و المجتمعات في الحفاظ على كيانها المستقلو تماسكها الوظيفي ضد قوى الغيير التي تعتبرها معادية فالتهديدات و الانكشافات قد تبرز في اي منطقة من العالم سواء عسكرية او غير عسكرية

فالامن بمعناه الموسع يندرج تحته الامن الناعم الذي يشمل كل التحديات غير العسكرية مثل جرائم غسيل الاموال التهريب اللاجئين المشاكل العرقية الارهاب ...يتداخل فيها امن الافراد والدولة المجتمع الدولي كلها تمتد جغرافيا و تكون عابرة للحدود[2]

حيث كان لاسهامات مدرسة كوبن هاقن في دراسات تطوير مفهوم الامن ومستوياته اسهامات كبيرة في مجال الدراسات الامنية ليتوسع مستوياته و مفهومه و يتوسع و يتزايد في نفس الوقت نطاق التهديدات .

[1]: عبير بهولي ،**النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الامنية _دراسة حالة الغزو الامريكي للعراق في2003** ،اطروحة ماجستير منشورة،(جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2014)،ص17

[2] :Barry buzan and ole Waever .**regions and powers** :**the structure of international security** .(cambridge university press.2003) ,P8

بينما كانت النظريات التقليدية تحصر ابعاد الامن في البعد العسكري و الى حد ما البعد الاقتصادي في كوبن هاقن اصبح **للامن خمسة ابعاد:**

1_البعد العسكري :يهتم بالقدرات العسكرية و الدفاعية منها والهجومية و نوايا الدول اتجاه بعضها البعض و حماية اقاليمها

2_البعد السياسي:يعنى بالاستقرار التظيمي للدول مما يجعلها تكتسب الشرعية

3_البعد الاقتصادي: هو ضمان الوصول للموارد المالية و الاولية و الاسواق للحفاظ على الرفاه و قوة الدولة

4_البعد الاجتماعي :قدرة المجتمعات على اعادة انتاج انماط خاصة و الحفاظ علة ميزاتها الحضارية

5_البعد البيئي:يكون من خلال المحافظة على المحيط الحيوي المحلي و العالمي

وهذه الابعاد كلها مترابطة و متماسكة تعمل في تكامل و تواصل [1]

فالامن : عموما على المستوى العملي و النظري "السلام و الطمانينة و ديمومة مظاهر الحياة و استمرار مقوماتها وشروطها بعيدا عن عوامل التهديد و مصادر الخطر[2]

فليس معناه و يقصد منه حماية الحياة و شروط ديمومتها فقط بل شرط لازم لتطورها و تقدمها بما يوفر للفرد و المجتمع الاستقرار و الاستمرارية

بالتالي نستطيع القول ان الامن هو تامين شامل لكل المجالات من كل تهديد و بتطور التهديدات و تناميها و في ظل تعاظم القوي و التكتلات ايقنت الدول بضرورة ايجاد تكتلات و ايجاد صيغ تعاون امني و بهذا الصدد هناك صور عدة للتعاون الامني منها:

[1]: عبد النور بن عنتر ،**مرجع سابق** ،ص 30

[2]: سليمان عبد الله الحربي:**مرجع سابق** ،ص 24

***الامن الجماعي** : هو تعبير يشير الى منظومة بموجبها تقي الجماعة الدولية نفسها ضد كل هجوم يتعرض له احد اعضائها سواء خارجي او داخلي [1] و هو نظام يهدف الى تحقيق امن الجماعة اجمعت لاول مرة خاصة الدول التي ذاقت ويلات الحروب و ان الامن لايتحقق الا بالاجماع على رفض العنف تحريم القوة و السلاح واعمال العنف الارهاب و تترجم من خلال مثلا هيئة الامم المتحدة

***التعاون المتحد**: اجراءات امنية تقوم بموجبه مجموعات صغيرة من القوى العظمي بالتعاون فيما بينها لصد الاعتداءات بشكل غير رسمي

***الامن التنسيقي** :يتم اللجوء اليه في حالة وجود السياق الاقليمي في حالة تنافسية وسطية لا تتضمن تعاونا واضحا و لا صراعا

***الامن المشترك**:يهتم بالبعد العسكري للامن حيث يركز على القوات الدفاعية و يؤكد على الاعتماد الامني المتبادل و افتراض مصلحة مشتركة لدى الدول [2]

المطلب الثاني : مستويات الامن :

1_**الامن الفردي**: كان لمخلفات الحرب الباردة ضرورة للتفكير في الامن الانساني و راحة الفرد حيث قبل لم تكن الا الدولة بالتالي امكانية ان تكون مصدر تهديد والهدف تحقيق حاجيات الفرد و تلبية مطالبه بالتالي انتقلنا من التركيز علة امن الحدود الى امن الافراد داخلها[3]

2_**الامن الوطني**:ينقسم الى حماية داخلية و خارجية داخليا من خلال احتواء مؤسسات الدولة و المواطنيين لضان امنهم و عيش بعيد عن الخلافات و خارجي يضمن مكانة الدولة و هيبتها الاقليمية لحماية حدودها ضد اي هجمات او عدوان خارجي[4]

[1]:**قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية والدولية _عربي انجليزي _فرنسي**،سعيفان احمد،(لبنان :مكتبة لبنان ناشرون ،2004)، ص50

[2]: سليمان عبد الله الحربي:**مرجع سابق** ،ص 24

[3]: مارتن غريفيتش و تيري اوكالهان ،**المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية** ،(دبي:مركز الخليج للابحاث الامارات العربية المتحدة)،ص80

[4]: سليمان عبد الله الحربي ،**مرجع سابق** ،ص19

3_الامن الاقليمي:يرتبط بمستوى النظام الاقليمي و مجموع التفاعلات في رقعة جغرافية محدودة تجمع مجموعة من الدول المتجانسة تجمعها المصالح المشتركة بالتالي الامن الاقليمي ادراك مجموعة من الدول تهديدات مشتركة فتشكلو في اطار تعاوني لمواجهتها[1]

4_الامن الدولي:كل دول البيئة الدولية برزت بنهاية الحرب الباردة ترجمت من خلال العصبة و بعدها الهيئة الامم المتحدة التي تحمي و ترعى السلم و الامن الدوليين و تحريم استخدام القوة او التهديد بها الا في حال الدفاع عن النفس و هذا مشروط طبقا للمادة51 من الميثاق وتسوسة النزاعات بالطرق السلمية و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[2]

الكيان موضوع الأمن	القيم المهددة
الدولة	**السيادة و القوة**
المجموعة	**الهوية**
الأفراد	**الرفاه و البقاء**

عادل زقاغ:اعادة صياغة مفهوم الامن _برنامج البحث قي الامن[3]

- من خلال هذا الجدول يتضح ان موضوع القيم المهددة مرتبط بالكيان موضوع الامن الذي يهدده فحسب الجدول متى كانت الدولة هي موضوع الامن كانت السيادة و القوة هي المهددة ، اما اذا كان الموضوع يمس المجتمع فالقيم المهددة هي الهوية و مايتعلق بها ،و متى كان الموضوع الامن هو الفرد اصبحنا نتحدث عن الرفاه وضمان البقاء .

[1]: امينة دير،**اثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني_دراسة حالة دول القرن الافريقي**،رسالة ماجستير منشورة(جامعة محمد خيضر _بسكرة ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،سنة 2014) ،ص15

[2]: وهيبة تباني ،**الامن المتوسطي في استراتيجية حلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب** ،رسالة ماجستير منشورة،(جامعة مولود معمري تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،سنة 2014)،ص 42

[3]:عادل زقاغ ،"اعادة صياغة مفهوم الامن _برنامج البحث في الأمن المجتمعي"، على الموقع:
http :www.geocities.com/adelzeggagh/reconl.html ،تاريخ الزيارة :2017/02/12

المطلب الثالث :أبرز الاتجاهات النظرية

لقد عرف مفهوم الأمن عدة تحولات و تطورات و ذلك رافق التحولات الدولية التي حصلت خاصة بعد الحرب الباردة و هذا لاهمية الامن كونه اساس استقرار و استمرار الدول و علاقاتها بالدول المجاورة لها .

فتعدد الدراسات و الرؤى النظرية التي كانت مهتمة بهذا المفهوم منذ القديم و الى غاية يومنا هذا

اولا :الاتجاهات الوضعية (الواقعية ،الليرالية)

تعد هذه الاتجاهات ذات اساس وضعي تفسيري و الامن حسب الوضعيين معطى مسبق وجد في اطار العلاقات الدولية ، و ما على الجانب النظري الا تفسيره و الامن لا يمكن فهمه و تفسيره بعيدا عن النظرية الواقعية كما اوجدت النظرية الواقعية طرحا بديلا لها لفهم الجانب الامني في العلاقات الدولية

1: النظرية الواقعية و قراءتها للأمن:

برزت تفسيرات و رؤى النظرية الواقعية خاصة اثنـــــاء الحرب الباردة حينما كان الصراع الايديولوجي بين الكتلتين الشرقية (الولايات المتحدة الأمريكية)و الغربية (الاتحاد السوفياتي)فحسبهم هناك تضارب بين مصالح الدول مما يجعل الحرب و النزاع خيارا لا مفر منه و امكانيات الدولة تحدد كنتيجة للصراع [1] و قوة الدولة حسبهم مركبة من جانب عسكري فقوتها العسكرية تتجلى من خلال جيوشها و ترسانة الاسلحة (تقليدسة و رؤوس نووية)و اخر لا مثل التطور التقني و الموقع الجغرافي و المناخ ...الخ[2]

و تسعى هذه النظرية للحفاظ على بقاء الدول و سيادتها و استقلاليتها و سلامة وحدتها الترابية في ظل عالم خارجي يتسم بالفوضى الدائمة و العداء المستمر و من اهم رواد هذه النظرية تيوسيديس ، ميكافلي، توماس هوبز ،هانس مورقان تو .....كان هدفهم وشغلهم موضوع الامن حيث اهتم تيوسيديس بالاسباب السطحية لادوار الحرب بين اثينا و اسبرتا و الاسباب المؤدية لها و السبب كان بسبب الاخلال بميزان القوى تذ اكد ميكافيلي على دور القوة خاصة العسكرية في العلاقات الدولية و تاثيرها على بقاء الدول و الامم و يعتبر الحرب غاية في حد ذاتها و وسيلة عادلة و مشروعة لضمان الامن و الفصل بين السياسة و الاخلاق كمان لهوبز ثلاث افكار :

[1]: امينة دبر ، **مرجع سابق** ،ص 15

[2] :جون بيليس ،ستيف سميث:،**عولمة السياسة العالمية** ،(الامارات العربية :مركز الخليج للابحاث ،2004)،ص42

اولا: الانسان شرير بطبعه و عدو لاخيه

ثانيا : دور الطبيعة الفوضوية للمجتمع الدولي (حرب الكل ضد الكل)

ثالثا:مركزية الدولة كموضوع للامن [1]

ان الصراع على القوة و النفوذ و السيطرة و الرغبة في امتلاك اكبر قدر منها و السيطرة هو الهاجس الاسمى للدول و هي غاية في حد ذاتها و يري ثلاث فرضيات هي ان الدولة الوطنية او صناع القرار هم الفواعل الاكثر اهمية لفهم العلاقات

و ايضا هناك فوق بين السياسات المحلية الداخلية و الدولية علاقات دولية و التي هي علاقات صراع فالامن يرتبط بالسيادة و الاستقلال ، المصالح و القيم [2]

فهو يري ان الصراع و الفقر اسباب الحرب و ميزان القوى احدى اهم اساسيات البناء الواقعي و هو حتمية ملازمة للحياة في عالم فوضوي و غياب سلطة فوق الوطنية يجعل الدول في نظام العون الذاتي self Help مالم تتمكن من ضمان امنها من طرف واحد فانها تتحالف مع اخرين اضافة الى ميزان القوى هناك ايضا المعظلة الامنية و التي تعتبر من الاضافات الجوهرية و سببها الفوضى[3]

و قد ظهرت الواقعية الجدبدة بشقيها الدفاعي و الهجومي ان الخوف الناتج عن بنية اللاامن المتولد عن حالة الفوضى الدولية

اذ ان كل دولة في النظام الدولي تسعى لتعظيم قوتها اذ كلما سعت دولة ما الى زيادة قوتها و امكانياتها العسكرية لضمان بقائها و امنها في ظل البئة الفوضوية تعتبر بالمقابل دولة اخرى هذه الزيادة للدولة الاولى في تطوير و تعظيم قوتها العسكرية تهديدا لامنها و بقائها فتحاول يدورها تعظيم نصيبها من هذه القوة [4]

---

[1] :Frederick L .Schman .**international politics**:**the destiny of the western states system 4th edition**،(new yourk Mmcgraw hill .1984)P80

[2]: سليم بوسكين ، **تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010_2016** ،رسالة ماجستير منشورة،(جامعة محمد خيضر_بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،سنة 2015 ،ص 40

[3]: ناصف يوسف حتى ، **النظرية في العلاقات الدولية** ،(بيروت :دار الكتاب العربي ،1985)، ص237

[4]: سليم بوسكين،**المرجع السابق** ،ص42

في حين يرى كسنجر ان الامن هو هو التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء و اهم فرضياتها تركز على الدولة كفاعل رئيسي و تعطي اولولية للامن الوطني و تركز على البعد العسكري و التهديد العسكري الخارجي ضمن اولوبات امن الدولة مما يجعل الدول تسعى لزيادة قوتها العكسرية و البحث عن سيل تنميتها اضافة الى تنمية الجانب الاقتصادي [1]اذ يقول جون هال John Hall ان هذه النظرية اكثر قوة و اناقة في السلم و الحرب في عالم يتميز بالفوضوية فحسب هذه النظرية ان العلاقات تقوم على اساس الصراعات و ليس التعاون و امن الدولة يضمن امن الفرد و الجماعة و الدولة هي اساس الامن [2]

وجاءت الواقعية الجديدة انطلقت من الصراع السياسي اضافة الى الركائز الكلاسيكية و تحدد ديناميكية العلاقات على ضوء الدول الكبري واقتصادياتها[3]

اخيرا يمكننا القول ان الواقعية في الجانب الضيق للامن حماية الدولة من اي تهديد خارجي خاصة عسكري يمس حدودها الاقليمية و بما ان هذه الدولة توجد في اطار نظام دولي تسوده الفوضى Anarchy و العداء في ظل غياب سلطة عليا تظبطه و ترعاه مما يؤدي الى عدم وجود قواعد قانونية و قوة رادعة تحمي الدول من الاعتداءات الخارجية فستبقى الدول مضطرة لحماية نفسها و العمل على صيانة أمنها و الحفاظ عليه باستخدام كل الوسائل و الطرق العسكرية للحفاظ على بقائها ومع الواقعية الجديدة كينث والتز يري ان كل الدول هدفها الامن لكن كل دولة تساهم لتحقيقه حسب قدراتها الذاتية

[1]: **سيد احمد رفعت** ،"الامن القومي العربي بعد حرب لبنان دراسة في تطور المفهوم"،**مجلة شؤون عربية** ،(ع35 ،(1984)،ص80

[2]: الخيري غسان دلال،**النظريات السياسية**،(عمان :الاردن دار الراية للنشر و التوزيع ، 2013)،ص 253

[3]: سليم بوسكين ، **مرجع سابق** ،ص45

2 : النظرية الليبرالية :

ان الليبرالية قامت على رفض الافتراضات الواقعية (الدولة هي الفاعل الوحيد تسعى لتعظيم القوة) و اهملت كل ماهو روحي و محيط و فواعل اخرى محيطة ذات فعالية للدولة نظرت للنظام العالمي بتفاؤل بامكانية تقليل حدة النزاعات بسبب المصالح و القيم المشتركة مما يجعل الامن طرف مشترك بها الى جانب القوة في ادارة العلاقات الدولية يتحدد مفهوم الامن بالاعتماد على الجوانب الاقتصادية مما من شانه تقليل المخاطر و توفير جو ملائم لتحقيق الاستقرار الدولي و اوجدت فواعل اخرى غير الدولة كالمنظمات الدولية و الاقليمية عن طريق الاعتماد المتبادل مما يشجع علاقات التعاون و يقلل الصراعات و الولاء عبر حدود الدولة القومية [1] من اهم مبادئ الليبيرالية :

_الاسلوب الامثل لصون السلم هو نشر المؤسسات الديمقراطية عالميا

_تناسق و انسجام طبيعي للمصالح "اليد الخفية " المصلحة الدولية و الوطنية

_تسوية الخلافات عن طريق تثبيت اليات قضائية لحكم القانون

مبدا الاعتماد و المساعدة الذاتية self help يتم تعويض الامن الجماعي collective security

كما تقوم على انتقاد فروض الواقعية فحسبهم ليست الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية اذ ترى بوجود فاعلين اخرين اما داخل الدولة او عبرها و تركز على التعاون المتبادل لتحقيق المنافع المتبادلة و الفوائد المشتركة مما من شانه ان يقلل النزاعات و الخلافات عبر حدود الدولة القومية فحسب فوكوياما ان الديمقراطيات لا تتحارب [2] وتهتم بالجانب الاقتصادي و الاجتماعي و البيئي [3]

وقد جاءت بفكرة السلام الديمقراطي مرجعها ايمانويل كانط حول السلام الدائم و تعتمد على : التمثيل الديمقراطي الجمهوري و الذي حسبها هو الطريق لتحقيق الامكن و السلام و الاستقرار فالدول الديمقراطية تتوفر على دعم شعبي واسع المخاطر و تثق في الدول الديمقراطية مثلها و تقول ايضا بالالتزام الايديولوجي بحقوق

[1] : Scott Burchill « liberalisme ، in Scott and ather (**Theories of international ralation third edition** ' New yourk .usa .palgrave macmillan ،2005 ,PP56 ,60 ,63

[2]: تاكايوكي ياماموراً ،« مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية » ،ترجمة عادل زقاغ الموقع:
http://www.bohoth.blogspot.com ،تاريخ الزيارة:(26مارس2018 ،الساعة :22: 23)

[3]:جهاد عودة ،**النظام الدولي نظريات و الاشكاليات**،(مصر :دار الهدى للنشر و التوزيع ،2009)،ص191

الانسان فضمان حقوق الانسان و الدفاع عنها هو باب من أبواب السلام واضافة الى الفكرتين السابقتين ترى ان الترابط العابر للحدود الوطنية هام جدا ونجد مايكل دويل يشير الى العناصر التي قدمها كانط ازاء تحقيق الامن الدولي في وثيقته المعنونة بـ:السلام الدائم perpetual peace لعام1795 و هي التمثيل الديمقراطي و حسب غولد ستون goldstein الامن الجماعي يتمثل في تشكيل مخالف موسع يظم اغلب الفاعلين الاساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة اي فاعل اخر

فالليبيرالية الجديدة ركزت على فكرة المؤسسات التي تسعى لتحقيق الامن فتسعى لتجاوز الاطار الضيق للسيادة لتسعى لوضع التعاون الدولي مثل دعم المنظمات و المؤسسات الاقليمية و الدولية التي اصبح دورها فعال في الساحة الدولية و قد ظهرت مؤسسات كالاتحاد الاوروبي و حلف شمال الاطلسي[1]

وحسب رسوان الحروب اصطنعت من طرف دول غير ديمقراطية لمصالحها الخاصة لتوسيع قوتها [2]

و يؤكد اصحاب الليبيرالية ان تفادي الحروب و تقليص التهديدات يكون عن طريق منظمات للتعاون [3]

هذه المنظمات احسن مثال و صورة الامم المتحدة هذا التنظيم من شانه زيادة الترابط و هذا ما وصفه مير شايمر "يسعى صانعو السياسة لاستثناء الترتيبات الامنية في معظم مناطق العالم لاجل عالم افضل لان هذا النهج في السياسة الدولية يقوم باعتقاد ان المؤسسات هي الوسيلة الاساسية لتعزيز السلام [4]

ثانيا : نظرة ما بعد الوضعيين للأمن :

1 :النقدية :ترتكز على رفضها للأسس التي قامت عليها النظريات التقليدية و هي تسعى لبناء افكار و مفاهيم اكثر عمقا وهذا مايبرر سعيها لتشكيل بناء مفهوماتي نظري طلبا مغاير لما كان في النظريات الوضعية فابستيمولوجيا تنطلق من افتراضات منهجية للعلوم الاجتماعية و هناك ثلاث افكار حسبهم حول الامن

1. يرفضون الخطابات العقلانية :يشككون في قدرة الدولة على ضمان امن حقيقي اي امن الافراد
2. يحددون موضوع الامن بالرفاه و حالة العيش في ظروف جيدة

[1]: جون بيليس،ستيف سميث ،**مرجع سابق** ،ص ص 426،433

[2] :Ibid ,p63

[3]: جهاد عودة ، **المرجع السابق**،ص191

[4]:شاكري قويدر ،**التحديات المتوسطية للامن القومي للدول المنطقة المغاربية2010_2011** ،رسالة ماجستير منشورة،(جامعة الجزائر 3،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2015)،ص26

3. الانعتاق الانساني و يقترحون تغييرات معيارية للامن كالتالي

- أعلنت القطيعة على الدولة كونها راديكالية و اهتمت بالفرد بالتالي حسبهم الدولة تهدد امن الأفراد
- تركز على دور الخطاب في شرعنة سلوكات معينة و تبرير سياسات بعينها و ترى انه لاعادة صياغة مقاربات للأمن يجب تغيير الخطابات
- اخذ وجة نظر البناء

الرهانات الجديدة للامن خاصة الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية تضعف الدول و الافراد و تحتم تحمل قدر كبير من المسؤولية الشاملة إضافة إلى آراء كينث بوث حول تحرر الفرد و انعتاقه من أضرار الأمن الدولاتي و ايضا اعتبر جيمس دردرين تاثير الصور اكثر من تاثير من الواقع على الامن

اما مابعد الحداثيين يتصورون النظرية للسياسة العامة مازال مرحلته الاولى باعتبار ان اهتمامها يركز على تكثيف النقد الابستيمولوجي المنهجي لتحطيم الفكر الانساني المهيمن اهم المساهمين فيها فوكولتDerida و بودريار Baudrillar يطلق عليها رونالد بلايكر صفة التحول الجميل The Aechetic Turn[1] و تعد مابعد الوضعية بامتياز لا تمثل مقترب يقوم على تساؤلات حول ادعاءات المعرفة و علاقاتها بالقوة حيث يرى فوكولت ان كلاهما ينشان بعضهما و بشكل متبادل و انهما وجهان لعملة واحدة و قد ادت مؤشرات للانتقال الى مابعد الحداثة في صورة نقدية منها

1. اندلاع الثورات العرقية و الحركات الانفصالية المرتبطة بأزمة الدولة القومية
2. تطور المجتمع المدني في مواجهة هيمنة الدولة على المجال العام
3. صعود عنصر الهوية و الفاعل الثقافي في السياسة العالمية[2]

حيث يرتكز هذا النقد عند مابعد الحداثيين على مهاجمة نظريات ماوراء السردية فهم لا يرون وجود معرفة وضعية للعالم [3]

[1]:بالة عمار،**مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**،رسالة ماجستير منشورة،(جامعة باتنة،كلية الحقوق،2012)، ص ص30_33

[2]حجاج قاسم ،**العالمية و العولمة:نحو عالمية تعددية و عولمة انسانية** ،(الجزائر:جمعية التراث ،2003)،ص143

[3]عمار بالة،**مرجع سابق** ،ص 36

فيعرفها ليوتارد انها "عدم التصديق ازاء ما وراء النصوص السردية "[1] و تعتمد على الخطاب حيث يقول دريدا"يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم واستحالة التعبير عنه"[2] فنظرتهم للامن تنطلق من قيمة الخطاب الذي يعتبرونه المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول و يستندون على نقد و تهديم الطرح الواقعي الذي يحمل دلالات سلبية بخصوص اتجاه و مضمون الامن و وضعو البديل بتبني خطاب امني جماعي يركز على متغيرات التعاون و السلم و العدالة و الفهم المشترك و نزع الفكر الواقعي من عقول الساسة و الأكاديميين و يقترحون عدة ادوات لتطوير الخطاب الأمني الجماعي أبرزها اللجوء الى الجماعات المعرفية لنشر القيم الأمنية المشتركة تعاونية سلمية

كان هذا التوسع و التطور في مفهوم الأمن و أبعاده و مستوياته خاصة عند المدارس الأوروبية و التي كانت لها اسهامات كبيرة في الدراسات الامنية

2:المدارس الاوروبية

- **مدرسة كوبن هاقن :**

ان مدرسة كوبن هاقن ابرز المدارس التي تناولت مفهوم الأمن اكثر شمولا حيث من خلال دراساتها عمدت الى توسيع مفهوم الامن و مستوياته اهم رواد هذه المدرسة باري بوزان و واولي ويفر حيث تنطلق من ان الامن مسعى و هدف و صناع القرار يهدفون الى الامننة و التي من خلالها يكثف الخطاب السياسي لاضفاء طابع امني عليه [3]و ترتكز اسسها على تعريف ذاتي للتهديد ضد البقاء و قد ادى عدم تناسب المقاربة التقليدية و الجانب الامني في الجنوب الى ايجاد ابعاد اخرى غير عسكرية للامن و تجلى هذا بعد نهاية الحرب الباردة و في سياق النزاعات الدولية الامن "قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد القوى التي تعتبرها معادية و في طريق تحقيق الامن يمكن ان تتعارض الدول فاساس الامن البقاء اضافة الى شروط الوجود و لا يقصد التحرر من التهديد الانفلات منه او تحييده كليا باعتبار انه عند تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي و الامن يقول بوزان "انه في ظل الفوضوية فان الامن يمكن ان يكون نسبيا اما كما يرى ان التطور نحو القوى

[1] جون بيليس،ستيف سميث ،**مرجع سابق** ،ص331

[2] عبد الوهاب المسيري ،و فتحي التريكي ،**الحداثة و مابعد الحداثة** ،(سوريا :دار الفكر ،2003)،ص89

[3] :سيد احمد قوجيلي، "تطور الدراسات الأمنية و معضلة التطبيق في العالم العربي"،**مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية** ،(ع169،2012)،ص27

الكبرى ينطبق على الغرب اكثر و الدولة يمكن ان تصبح مصدر تهديد كما يذهب الى ان النظام الدولي يسير نحو فوضوية ناضجة و من اهم ماجاء به بوزان فكرة الامننة التي يري انها تعتمد على :

1_شكل الفعل المبني امنيا و التركيز على خطاب الفاعلين و الذين غالبا ما يكونون قادة

2_سياق الفعل محدد بدقة مع التركيز على لحظة التدخل

3_طبيعة الفعل الذي معرفة فقط من ناحية تعيين مهددات الامن [1]

و الامن يكون ذا معنى اذ تعرض للتهديد بالتالي دخلت الامننة حقل تحليل السياسة الخارجية للدول خاصة اتجاه قضايا معينة مثل : انشاء شبكات الجريمة "عبر القومية" و السيدا كمهدد للامن و كذا الابعاد المختلفة

للحرب ضد الإرهاب و حقوق الاقليات كما تتوافر حاليا ترتيبات واسعة "امننة الهجرة" خاصة بعد هجمات 11 سبتمبر 2001 اللامن عند بوزان يعكس عمل التهديدات و الانكشاف بصورة مشتركة على اعتبار ارتباطها بالامن القومي بمعنى تتجه السياسة الى الداخل لتقلل من انكشافات الدولة و اما نحو الخارج لتحض من التهديد الخارجي بالتصدي لمصادره و اذا كانت الانكشافات ملموسة و محددة فالتهديد صعب التحديد لاستحالة قياسه لارتباطه بالذاتية و الموضوعية و صعوبة التمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيها الكافية لتشكيل التهديدات و هي التي تظهر اليا نتيجة الحياة اليومية في بيئة دولية تنافسية و منه بوزان ميز خمسة ابعاد للأمن "العسكري ،السياسي ،الاقتصادي،الاجتماعي ،و البيئي و كلها مترابطة كما جاء بمقترب المركب الأمني الاقليمي رغم انه معروف عند اخرين و حسبه اقليمية الامن [2]هي خاصية جوهرية تستند الى الاعتقاد بان الامن ظاهرة علائقية فلا يمكن ادراكه دون فهم الخط الدولي الاعتماد الامني المتبادل غير قابل للتجزئة و في اطار الامن الاقليمي احتمال تشكيل صداقات و تحالفات مع الاطراف التي تشكل خوفا و تهديد و حسبه الصداقة و العداوة لا ترتبط فقط بتوازن القوى لان الايديولوجيا الاثنية و الخلفية التاريخية يمكنها ايضا ان تؤثر فيها و تحليله لها من منطلق نموذج مصغر لفوضوية حيث يعرفه "انه مجموعة من الدول ترتبط مخاوفها او هواجسها الامنية ارتباطا و ثيقا فيما بينها مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لامن الدول بمعزل عن امن الدول الاخرى[3]

[1]: عمار بالة ،**مرجع سابق** ،ص44

[2]: عبد النور بن عنتر ،**مرجع سابق** ،ص ص 17 ،18

[3] : Barry buzan and ole Waever ,P45

و اساس المركب الامني هو عادة مستوى عال من تهديد و الخوف الذي يمكن ان تشعر به دولتين او اكثر فالمقترب اطار مناسب لمناقشة القضايا العالقة في اي منطقة من العالم "[1]

و هنا يلعب القرب الجغرافي دورا هاما و حاسما في تقوية التفاعلات الامنية في القطاع العسكري و السياسي و الاجتماعي و البيئي اضافة الى الجانب الثقافي و الحضاري و يركز مركب الامني الاقليمي على :

_الحدود Boundaries التي تميز المركب الامني الاقليمي عن ما جاوره

_البنية الفوضوية Anarchy Structure تعنى انه يتكون من وحدتين فاكثر

_الاستقطاب Polarity الذي يغطي توزيع القوى بين الوحدات

_البناء الاجتماعي Social Construction الذي يحدد انماط الصداقة و العداء بين الوحدات و من بين المركبات عند بوزان القوة السياسية للاسلام العابرة للحدود في المنطقة من المغرب الى عمان و من سوريا للصومال و هناك مركبات مثل الخليج و القرن الافريقي لها ديناميكيات امنية خاصة متميزة عن المركب ككل و هناك تجاوز للحدود و تداخل الديناميكيات و حسب بوزان مركب الامن المغاربي اضغف مركب بسبب اظطراب العلاقات بين الدول كليبيا و تونس والجزائر المغرب الصحراء الغربية والحدود حسبه هنا قد شوهت[2]

- **ابريست ويلث**:هي مدرسة نقدية تعتبر منبر السلام اهم منظريهاابريست ويلث وترتكز رؤياهم على:

_الانعتاق موضوع و مادة للدراسات الامنية:دعت الة تجاوز المفاهيم و القواعد التقليدية كوحدوية الدولة في التحليل و دعت الة انعتاق و تحرر الفرد عن طريق مشروع تعاوني قال بوث "تبدا الدراسات النقدية برفض النظرية التقليدية للامن "و تعود كلمة الانعتاق الى التحرر من العبودية و حسب بوث هذا الانعتاق يكون دائما من كل قيود على اختلافها والتحرر الإنساني من كل التهديدات التي تشكل خطر عليه و على حياته

_أساس الحقيقة و العملية الأمنية هو الفرد

[1]: عبد النور بن عنتر،**المرجع السابق** ،ص21

[2]: عمار بالـــة ،**مرجع سابق** ،ص 47

_دور المؤسسة الأكاديمية في الأمن و تعريفه وفق قاعدة أمنية [1]

- **مدرسة باريس :**

مع بداية التسعينيات اهتم الكثير من باحثي الممارسات الشرطية وقد حاولت مدرست باريس ايجاد بدائل للحقل الامني من خلال اعتبارها :

_الامن تقنية حكومية

_تركز على افعال القوى

_تركز علة الممارسات بدلا من الكلام [2]

ونظرا لتعقد الظاهرة الامنية مدرسة باريس حاولت تفسير هذه الظاهرة و ربطها بالجوانب التقنية و الشرطية فهي تعتمد على تقنيات الحديثة و المتطورة لمكافحة التهديدات الامنية كاجهزة الرقابة و الاجهزة الالكترونية و دورها في توفي الامن و حماية الحدود و دور اجهزة الشرطة ايضا

فالامن حسب هذه المدرسة يختزل الحل في الممارسات الشرطية عبر تقنية المراقبة بتجسيد الرابط بين كل المؤسسات الامنية الوظيفية و التي تتجاوز الحدود الوطنية و تؤكد على ضرورة التنسيق بين مختلف مهنيو الامن عن طريق تعاون الشرطة عبر الحدود فاصبحت الشرطة ،الدرك ، الجمارك ،حرس الحدود ، حرس الشواطئ ....مركز و اساس العملية الامنية

بدلا من التركيز على الحرب ركزت على جوانب اقل علنية مثل الجريمة ، الهجرة،مراقبة الحدود ومناطق العبور [3]

[1]: سيد احمد قوجيلي،**الدراسات الأمنية النقدية ،مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن** ،(الأردن :المركز العلمي للدراسات السياسية)، ص ص 34،35،36

[2]: احمد قوجيلي،الدراسات النقدية،**مرجع سابق** ،ص60

[3]: احمد قوجيلي،الدراسات النقدية،**مرجع سابق**،ص35

جدول يمثل مقارنة بين المدارس الأوروبية حول الامن

	كوبن هاقن	ابريست ويلث	باريس
مرجعية مفهمة الامن	الامن كفعل كلام	الامن كانعتاق	الامن كتقنية حكومية
موضوع التهديد	المجتمع	الفرد	الجماعة السياسية
القيم المهددة	الهوبة المجتمعبة	حق الامن للافراد	النظم المجتمعية
من يقوم بالامننة	النخبة السياسية	المحلل الامني	شبكات مهنيو الامن
كيف يتحقق الامن	نزع الامننة	التحرر من التفكير و العمل تحت الظروف	تكثيف تقنيات المراقبة و ادارة المخاطر

المصدر:السيد احمد قوجيلي،الدراسات الامنية و معضلة التطبيق في العالم العربي ،(مركز الامارات للدراسات و البحث الاستراتيجي ،ط1 ،2012 ،ص36[1]

*الجدول عبارة عن مقارنة بين المدارس الأوروبية الثلاث "**كوبن هاقن ،ابريست ويلث، باريس**" ، فمدرسة كوبن هاقن الامن عندها يعتمد على الخطابات الكلامية و التهديد عندهم هو مايمس و يهدد المجتمع من خلال هويته اذ تقوم النخبة السياسية بالامننة لموضوع ما و حسب هذه المدرسة الامن يتحقق عن طريق نزع الامننة .

[1]:السيد احمد قوجيلي،**الدراسات الامنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي**،(مركز الامارات للدراسات والبحث الاستراتيجي،ط2012،1،ص36

بينما مدرسة ابريست ويلث فتنظر الى الامن كموضوع انعتاق من التهديدات التي يواجهها الافراد و الامن حق للفرد يقوم بالامننة المحلل الامني حيث يتحقق الامن حسبها عن طريق التحرر من التفكير و الظروف.بينما باريس تنظر له كتقنية حكومية وموضوع التهديد هو الجماعة السياسية كل مايهدد النظم المجتمعية والمعني بالامننة هو مهنيو الأمن كالشرطة وغيرها عن طريق تكثيف المراقبة عن طريق التقنيات الحديثة

المبحث الثاني:التهديدات الأمنية

يعتبر الامن و التهديدات مترابطان و العلاقة بينها علاقة تاثر و تاثير متبادل و اي محاولة الامن لابد من تحديد مصادر التهديد فاساس الشعور بالتهديد و الخطر يستدعي اجراءات لتحقيق الامن[1]

لذا نستطيع القول اننا متى سعينا لاحلال الامن يجب القضاء و لو نسبيا على التهديدات و المخاطر التي تمثل عائقا و حائلا امام الوصول الى تحقيق احلال الامن كما ان وجود تهديدات و مخاطر تقال من الامن هو الدافع للسعى لايجاد حلول و القضاء على هذه التهديدات و التي اختلفت بين التقليدي منها و الحديث و ارتبطت ارتباطا وثيق بموضوع الامن.

المطلب الاول :مفهوم التهديد

لقد ارتبط التهديد بمعناه التقليدي بالجانب العسكري و انحصر فيه و ركزو على التهديدات الخارجية لكن بنهاية الحرب الباردة تغير و توسعت التهديدات خاصة في تفسيرات المدارس الاوروبية و قد اشار ستاينر Steiner الى التغيير الجوهري في المخاطر و التهديدات خاصة منذ 1990 الامر الذي زاد من مخاطر الحروب المحليةة العنيفة و قلل من فاعلية نظم الرقابة على التسلح و توسع الامن من انحصاره في الجانب العسكري و الدبلوماسي التقليدي الى توسع ابعاده مما ادى بالمقابل الى توسع التهديدات و ظهور تهديدات جديدة اصبحت تمس المرجعيات الامنية الجديدة [2]

التهديد في اللغة الانجليزية: " Theat" و في اللغة الفرنسية يعني الخطر ; Menace و في اللاتينية وفقا لقاموس وبستر "التهديد تصريح اوتعبير عن نية لايذاء او تدمير او معاقبة ...او رغبة في الانتقام او الترهيب "

و هو دليل على خطر وشيك او الأذى او الشر كالتهديد بالحرب[3]

---

[1]: سليمان عبد الله الحربي ،**مرجع سابق** ، ص27

[2]: امينة دير،**مرجع سابق** ،ص29

[3]: ليندة عكروم ،**تأثير التهديدات الامنية على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط** ،(الجزائر : جامعة محمد خيضر _بسكرة _دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع ،سنة2011) ،ص30

ان التهديد في مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض المصالح و الغايات القومية مرحلة يتعذر معها ايجاد

حل سلمي يوفر للدول الحد الادنى من امنها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي و العسكري مقابل قصور قدراتها لموازنة الضغوط الخارجية الامر الذي قد يظطر الاطراف المتصارعة الى اللجوء الى استخدام القوة العسكرية معرضة الامن القومي لاطراف اخرى للخطر [1]

و هناك مصطلحات مشابهة للتهديد الخطر الذي يتداخل معه في عدة عناصر

1_الخطر: يتشابه معه ان كلاهما انعدام الامن اما الفرق الخطر معلوم المصدر يمكن التنبؤ بتوقيته وان كان نسبيا و هو المرحلة الاولى لادراك التهديد و عند الوصول لادراك الخطر تكون بصدد الحديث عن التهديد فالخطر غير محدد المعالم و يبقى امر محتمل قد يؤدي الى التهديد او لا اما التهديد فهو صعب التحديد بسبب :

_مسالة ذاتية "موضوعية في التهديد اي استحالة قياس هذا الاخير كما ان التهديدات التي تسيطر على الادراك قد لا يكون لها واقع جوهري

2_التحدي : الصعوبات التي تواجه الدولة او تعوق من تقدمها و تشكل حجر عثرة امام تحقيق امنها و استقرارها و مصالحها الحيوية الذاتية و المشتركة ويصعب تجنبها او تجاهلها[2]

المطلب الثاني :طبيعة التهديدات

اولا:انواعها :من الباحثين من يرى ان التهديدات الامنية الرئيسية تهديدات الهجوم العسكري و النشاط الاجرامي و تهديد بقاء الانسان و رفاهيته مثل :المجاعة ،الامراض المميتة ،التدهور البيئي و الارهاب فصور التهديد تقسم كالاتي :

1_التهديدات الفعلية :تعرض الدولة لخطر داهم نتيجة استخدام القوة العسكرية بالفعل او التهديد باستخدامها

2_التهديدات المحتملة:وجود اسباب حقيقية لتعرض الدولة للتهديد دون وصولها مرحلة الاستخدام للقوة العسكرية

[1]: سليمان عبد الله الحربي ،**مرجع سابق** ، ص27

[2]: سليمان عبد الله الحربي ، **المرجع نفسه**،ص10

3_التهديدات الكامنة:هي وجود اسباب للخلاف بين دولتين او اكثر دون وجود اي مظاهرمرئية على السطح

4_التهديدات المتصور ة : التي لا توجد اي مظاهر لها[1]

وهناك من يشسمها الى تماثلية و اللاتماثلية

ثانيا:عناصر تحليل التهديد :

1_طبيعة التهديد:يقصد به نوعه و ابعاده على اختلاف ما تكون

2_مكان التهديد:اتجاهه مدى قربه او بعده الجغرافي مباسراكان او غير مباشر و مدى انتشاره و تاثيره

3_درجة التهديد:قوته وخطورتهاذ انه كلما زادت قوته كلما تطلبت مواجهته تعبئة اكثرللموارد البشرية والتقنية و العسكرية

4_تعبئة الموارد :ترتبط بالعنصر السابق و على اساس درجته يتم اتخاذ الاجراء المناسب لمواجهته بمعنى تناسب الدرجة و التعبئة [2]

و عموما ان التهديد و الامن وجهان لعملة واحدة فقد تطور كلاهما نتيجة التطور في العلاقات الدولية و التحولات الدولية الاقليمية فتطور هذان المفهومان نظريا و تطبيقيا في الساحة الدولية ، حيث كان التهديد محصورا في كل ماهو عسكري و الامن يتحقق بالدفاع العسكري و الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية لكن تطور هذا الاخير و توسع التهديد الى مجالات عدة و لم يبق محصورا في العسكري حتى اصبحنا اليوم نتحدث عن تهديدات صامتة كالتهديدات البيئية و الفقر ،و الامن يتحقق بجوانب اقتصادية اجتماعية وغيرها في كل متكامل ، و تجلى هذا خاصة في المدارس الاوروبية و ظهرت هذه التهديدات و اصبحت عالمية لاتعترف بالحدود الدولية فتطورت و تنوعت مصادر التهديد كالجريمة المنظمة ، المافيا ، تجارة المخدرات ، و اصبحنا بصدد الازمات العابرة للحدود العالمية خاصة بعد احداث 11 سبتمبر نتيجة التهديدات الارهابية و ماصاحبه من جريمة منظمة و نشاط تجارة الاسلحة و تجارة المخدرات وان كانت موجودة من قبل الا انها لم يكن لها اهتمام و صدى الا بعد هذه الاحداث و الخطر الذي تنبئ به .

[1] : ليندة عكروم ،**مرجع سابق** ،ص32

[2]: سليمان عبد الله الحربي،**المرجع السابق**،ص ص27، 30

المطلب الثالث:التهديدات الأمنية الجديدة

لقد ادى التطور الهائل في المجال العلمي و الاوضاع الدولية و من بين اهم التهديدات الحديثة الارهاب و الجريمة و المنظمة عبر الوطنية و الجراسم الالكترونية ، ..

الارهاب: اصبح اليوم اخطر الظواهر المهددة للامن خاصة بعد احداث 11سبتمبر 2011 حيث اخذت هذه الظاهرة خطورة عالمية حيث كانت الدول الكبرى تعتقد انها معفية و محمية من هذه الظاهرة وصعب بل مستحيل ان تصلها ،لكن مما لاشك فيه ان الارهاب الدولي اليوم اصبح من اخطر مايهدد المجتمع الدولي [1]

ان الارهاب لم يتفق على تعريف محدد له نظرا للظاهرة في حد ذاتها و يعرفه ليفا سور بانه :(الاستخدام العمد او المنظم لوسائل او اساليب من خصائصها اثارة الرعب بقصد هدف او اهداف معينة في نية الفاعل ،و يكتسب صفة الدولية في حالة توفر عنصر خارجي دولي الذي قد يتعلق بجنسية الفعل الارهابي او المصالح التي تضررت من جراء ذلك او المكان الذي لجا اليه مرتكبو الافعال الارهابية[2]

الجريمة المنظمة :تعد من الظواهر الحديثة حيث زادت قوتها خاصة بعد الحرب الباردة نتيجة التطور الواسع

لتنقل السلع و الأفراد و التطور التكنولوجي مما غذى الجريمة كالتهريب و غسيل الأموال تهريب المخدرات و الأسلحة [3] و اصبحت الجريمة المنظمة مصدر التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي خاصة انها تتميز بهيكلة و تنظيم له جدور في الخارج[4]

الهجرة الغير شرعية:في سياقها العام هي تسلل عبر الحدود البرية و البحرية و الاقامة بدولة اخرى بطريقة غير قانونية و تتحول فيما بعد الى هجرة غير قانونية و هو ما يعرف بالاقامة غير قانونية .

نستطيع القول أن هذه التهديدات اصبحت تشكل هاجسا امنيا كبير ا للدول خاصة في جانب حماية حدودها حيث اصبحت هذه الاخيرة ، من اكثر التهديدات الخارجية للحدود ، خاصة في ظل بيئة خارجية تعاني التوتر و الانفلات الامني و الازمات و الحدروب الداخلية .

---

[1]: ملاجمعة الياقوت يوسف ،« الإرهاب » ،**www .investintech.com**، تاريخ الزيارة (2017/08/18)

[2]جراية الصادق ،"تحولات مفهوم الامن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"،**مجلة العلوم القانونية و السياسية**،ع8 ،(جانفي 2014)،ص25

[3]:ليندة عكروم ، مرجع سابق ، ص33

[4] : رزيق عبد القادر ،**قيادة افريكوم الافريقية ،حرب باردة ام سباق تسلح** ،(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،2011)،ص55

المبحث الثالث : الحدود الدولية

ان الحدود مسالة مهمة اذ من اركان الدولة الرقعة الجغرافية بالتالي فهي عنصر اساسي وجب الحفاظ عليه

المطلب الاول:ماهية الحدود الدولية

اولا:نشاة و تطور الحدود

يعود ظهور و نشاة الحدود يعود ظهور و نشاة الحدود لظهور التجمعات الانسانية ففي القديم بشكل بدائي كانت الاراضي مقسمة بين العشائر حسب حاجاتها و سكانها و يرجع معظم الباحثين نشاة الحدود الى تزايد اعداد السكان و التطورات التكنولوجية و تقدم وسائل النقل و المواصلات و بداية نهاية الاستعمار لمناطق العالم الاخرى و الصراع على الثروات و انتشار الحروب كما ان الحدود السياسية و اساس مهام الحدود بيان المدى الاقليمي الذي تمارس الدولة ضمنه مهامها او سيادتها و سلطتها و اطار لحماية الدولة و مواطنيها من المخاطر الخارجية و الحدود مظهر من مظاهر الاستقلال و تتفق او تختلف مصالحها عند نهاية القرن التاسع حيث شبه راتزل الحدود بانها بمثابة وعاء يحتوي جسد الدولة و يسمح بنموهاو حمايتها كما يقول ان النطاق الجغرافي الذي تحتويه الحدود السياسية هو الحقيقة الواقعة اما خطوط الحدود نفسها اكثر من تجريد دقيق بهذا النطاق و تميزه عن غيره

بالتالي **المرحلة الاولى** :كان التركيب السكاني عبارة عن تجمعات قبلية و كانت القبيلة تمثل انتماء مقدس للجماعات حدودها مرسمة بطرق بسيطة اما بحجارة او خندق او غيرها و قابلة للتغيير اي انها غير قارة و ثابتة لان طبيعة الحياة القبلية تعتمد على الترحال تبعا لحاجة الانسان [1]فهذا نتيجة لقلة السكان مقارنة بالرقعة فلم تكن هنا كمشاكل على الاراضي فالقبائل تنظر بقدسية لنهاية اراضيها

اما المرحلة الثانية: ازداد عدد السكان و ظهرت حرفة الرعي مما ادى الى الترحال و التنقل لتحقيق حاجيات القبيلة من ماكل و مشرب مرعى فاصبحت المجتمعات شبه متطورة فاصبحت الحدود متسعة و خالية جزيا[2]

---

[1]: ابو ظاهر كامل ،" الفصل الثالث ،الحدود السياسية،الجامعة الاسلامية ،قسم الجغرافيا"،على الموقع**www.kau .etud.sa Ge tfil fin** ،تاريخ الزيارة :(2017/05/28)

[2]: سعد الله عمر ،**مفهوم الحدود الدولية ،القانون الدولي للحدود** ، ص101، على الموقع **https://books.google.dz** ، تاريخ الزيارة :2017/09/22)

نتيجة الترحال و التنقل و حسب قوة القبيلة وبدا ظهور الدول الحاجز Buffer States حيث هنا الحدود الحالية من السكان و ارتبط الانسان بالارض بظهور الزراعة و ازادت السكان نشات القرى و زادت حاجة الاتصال و بالتالي زيادة النزاعات فعقدت الاتفاقيات و ظهور التخوم و المناطق الفاصلة بين الجماعات ثم بين الدول في العصور القديمة حيث كانت التخوم عبارة عن امارات فاصلة لحماية حدود الدولة مثل امارة الغساسنة و المناذرة اما المناطق السهلية ظهرت الحصون و القلاع للحماية من الاخطار الخارجية مثل صور الصين العظيم و صور الرومان بين انجلترا و استكلندا و انحصرت عموما في اليابس[1]

المرحلة الثالثة:نتيجة للتزايد الهاءل للسكان اصبح لابد من ايجاد خط منتصف لمنطقة التخوم فظهرت الحدود التي حددت على الخرائط ثم جسد على الارض عن طريق اتفاقيات و اصبحت في عصر الطيران مقتصرة على حدود اليابس بل البحر و الجو ايضا اصبحت هناك حدود لها

بالتالي فالحدود نشات نتيجة تزايد الحاجة للطعام و الكلا و ظهور الاختلافات حول ممتلكات كل تجمع سكاني وتزايدت الخلافات بتزايد البشر على الارض وظهور الحدود للفصل بين نصيب كل تجمع من مساحة الارض و ماوجد عليها و بها مثل الماء و الكلأ ...[1]

ثانيا:تعريف الحدود الدولية:

لغة : تعرف في معجم لسان العرب لابن منظور على انها"الفاصل بين شيئين لئلا يختلط احدهما بالاخر او يتعدى عليه و جمع حد هو حدود فنقول فلان حديد فلان اذا كان جاره [2]

[1]:علي السيد ابراهيم عبد الرسول ،"مشكلات الحدود و اثرها على الامن القومي _التهريب مشكلة اللاجئين"،في لبراهيم بن عبد الرحمان عبد الله ،**المشكلات التي تواجه حماية الحدود**،(الرياض:دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية و التدريب بالرياض،1975)،ص17

[2]: **لسان العرب** ،ابن منظور ، (القاهرة ،دار المعارف، مجلد2، 2008)،ص 24

عرفها راتزل : انها نطاق الحدود هو الحقيقة الواقعة اما خط الحدود فهو ليس سوى تجريد لهذا النطاق

_نطاق الحدود هو الذي يشير الى نمو او تقلص الدول ففي الدول القوية يظهر ارتباط وثيق بين نطاق الحدود و قلب الدول[1]

بالتالي فتراجع و ضعف هذا التواصل و الارتباط بين الدولة و الحدود انما هو دليل على ضعف و تراجع مكانة و قوة الدولة مما قد يؤدي الى خسارة جزء من اراضيها او اضعاف السيطرة عليها و حسب راتزل ان الدول يجب ان تسعى الى اقل خطوط الحدود لانها اقواها و احسنها و ان تقيم سيطرة

عسكرية على طول حدودها و يدعم هذا باتخاذ الجبال و الانهار مناطق حدود اضافة الى الظاهرة الطبيعية و نوع السكان الموارد المتاحة و البناء داخل الدولة كمقومات للحدود الجيدة و مثال ذلك امانيا و ايد راتزل عدة كتاب منهم الين سمبل حول الفصل بين نطاق الحدود و خطوط الحدود "ان الطبيعة تكره خطوط الحدود و الانتقالات الفجائية و كل القوى الطبيعية تتكاثف ضد مثل هذه الخطوط و اذا حدث فاصل طبيعي بسبب ما فان القوى الطبيعية تبدا على الفور في ازالة هذا الخط بغلق اشكال انتقالية و بذلك تنشئ منطقة الحدود

و هذه الحدود الفاصلة تختلف من اليابس الى البحار و الجو و تكون مرتبطة ب:

_الموقع الجغرافي الذي تلتقي عنده قوى دولتين و ينتهي عند نفوذ و قوانين كل منهما بمعنى تحدد كيان الدولة و مساحتها الجغرافية البرية منها و البحرية التي تمارس فوقها سيادتها

_و عرف على انه شريط ضيق من المساحة يفصل دولة عن اخرى قد يكون اسلاك شائكة او جدار اسمنت او خندق او نهر بها ابراج مراقبة او جيوش مدججة بالسلاح،كما انه خط طول ليس له عرض

التخوم:لغة منتهى كل ارض او قرية و التخوم تفيد معنى التجاوزبينما تفيد الحدود النهاية كان العرب يسمونها الثغور [2]

[1]: محمد رياض ، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك**،(القاهرة :مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ،2012)،ص147

[2]:ابراهيم احمد سعيد،"الحدود والقضايا الجيوستراتيجية في اقليم المشرق العربي(تاريخيا و حضاريا)"،**مجلة جامعة دمشق**،(ع1_2 ،2014)، ص673

جدول يبين الفرق بين الحدود و التخوم

الرقم	الفروق	التخوم	الحدود
01	المفهوم	ان التخوم منطقة جغرافية مساحتها باختلاف الظروف وهي خالية من السكان بسبب عدم صلاحيتها للسكن ومن امثلتها الجبال والأنهار والغابات .....الخ	أما الحدود بمفهومها الحديث هي الخط الدولي الذي لا يمتلك من الابعاد إلا الطول وهذا الخط يفصل بين إقليم دولة وأخرى مجاورة لها .
02	الفروق	ان التخوم كاقياليم طبيعية تتميز بالثبات وهي غير قابلة للانتقال من مكان الى اخر، الاان اهميتها ووظيفتها تتغير تبعا للتطور واكتشاف الموارد الطبيعية فيها.	اما الحدود فهي ظزاهرة اصطناعية بشرية يتم اختيارها وتخطيطها وتعيينها من قبل الانسان وهي تتصف بالتنقل من مكان الى اخر تبعا لظروف الدولة المجاورة ةطرق تعيين الحدود
03	الوظيفة	للتخوم وظيفة استراتيجية اذ انها تمثل منطقة دفاعية لحماية الدولة التي تحيط بها من الاعتداءات والغزوات المفاجئة باعتبارها منطقة واسعة فهي تمتلك العمق الجفرافي الذي يعطي للدولة المعنية الفرصة لاعداد الخطط الدفاعية لمواجهة الاعداء ومنع تقدمهم داخل اراضيها.	أما خط الحدود فلا يمكنه ان يقدم الحماية للدولة المعنية من أي هجوم خارجي فبمجرد اجتياز خط الحدود من قبل قوة معادية يضع الدولة في حالة من الحرج خاصة اذا اصبح جزء من سكانها وأرضها خارج حدود سيادتها وهي لاتملك القدرة والتصدي
04	الخصائص	تعتبر التخوم عنصروحدة وتكامل للدولة طالما لا تعمل على تجزئةابناء الشعب الواحد ضمن اقاليم منفصلة فهي تجمع بين وحدة الاقلية وتخضع للقانون الداخلي هذامن وجهة نظر	أما الحدود تكون على شكل خط يفصل بين دولتين متجاورتين هدفهما تعيين المنطقة التي تمارس فيها الدولة سيادتها بأنظمة وقوانين تنشأمن داخلها

		الدولة المجاورة،اما بالنسبة لوجهة نظر الدولتين المجاورتين فان التخوم هي العامل توحيد بينهما ايضا .	فهي عامل فصل لجميع الظواهر السياسية والحضارية والجغرافية التي تمتاز بها الدولة الواقعة على طرفيها .
05	الأهداف	نجد مناطق التخوم غالبا ما تصبح منطقة تنافس وصراع بين الدول بسبب رغبة كل منها يضم منطقة التخوم اليها ، او العمل على تسوية بطرف مختلفة .	خلافا لخط الحدود الذي يعبر عن وضع حد نهائي وشبه ثابت للرغبات والأطماع التوسيعية التي قد تملكها بعض الدول ، وتجعل من عملية تامينها وادارتها احد الاهداف الاساسية لكل دولة ذات سيادة

تابع :جدول يبين الفرق بين الحدود و التخوم [1]

المصدر: الحامدي عيدون،**امن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، ص ص34،35

من خلال المقارنة الواردة في الجدول يتضح ان هناك اختلاف التخوم مساحتها و طولها حسب الظروف بينما الحدود لديها ظوابط فهي دولية نتيجة تقيم استعماري او اتفاقيات او طبيعية و غيرها التخوم تحمي اما الحدود فلا يمكنها حماية الدولة من اي تهديد و التخوم عنصر وحدة اما الحدود فيصل بين دولتين.

فالمقصود بالحدود هي مايحدد اقليم الدولة سواء بري او بحري او جوي و هي الفيصل بين الدول عن بعضها البعض و يعين النطاق الذي تمارس فيه سيادتها هذه الاخيرة التي اصبحت في طريق التلاشي

و قد تكون الحدود طبيعية كما قد تكون صناعية

[1]:الحامدي عيدون،**امن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر**،رسالة ماجستير منشورة(جامعة محمد بوضياف المسيلة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2015)،ص ص34،35

اولا :الحدود الطبيعية : ترجع هذه الحدود في اساسا للظواهر الطبيعية و الجغرافية المختلفة و تضم :

1_ **الحدود النهرية** : يعد وسط النهر هو الحد الفاصل بين الدول المتشاطئة له مثلا يشكل نهر دجلة الحد الطبيعي بين سوريا و تركيا لمسافة 50 كلم

2_ **الحدود البحرية** :تعداكثر انواع الحدود وضوحا لكن ليست مع ذلك أقلها اثارة للنزاعات و التوتر و ذلك بسبب الوضع الميداني للبحار و ماتمتلكه من اهمية و خصائص يصعب ضبطها و ماتملكه من ثروات و دورها في الامن الخاص بكل دولة او المنظومات اقليمية سياسية لذلك اصبحت الحدود البحرية اكثر تعقيد و مشاريع تنقسم الى :

I_دول قوية تسعى لجعل الحدود البحرية ضيقة لانها تمكنها من الوصول الى الدول الضعيفة من اقرب مسافة

II_دول تسعى لجعل حدودها البحرية واسعة لتضمن حقوقها بالقانون الدولي الخاص بالحدود البحرية و تبعد اطماع الدول الكبرى و تسعى من سرقة حقوقها

3_**حدود اودية**: [1]

4_الحدود الجبلية :ومثال ذلك جبال الالب للامبراطورية الرومانية لزمن معين سرعان ما تعدوه ايض جبال الهمالايا ...[2]

5_**حدود البحيرات** :هي عامل فاصل كما انها عامل ربط بين الشعوب كما حدث في منطقة بحيرة لوزن بسويسرا فهي نواة لسويسرا اذ التفت حولها الاقاليم الاربعة التي تكون سويسرا و لعل عامل الربط يرجع للعامل الاقتصادي و تم الاتفاق على ان ترسم الحدود على شكل شبكة خطوط تمتد كل زاوية من زوايا البحيرة مع مراعاة جميع التعاريج ثم ت نصف تلك الحدود

6_المستنقعات:تتميز عن البحيرات و الانهار انها ليست عامل اتصال انما عامل فصل بين الدول خاصة عقب سقوط الامطار و ازدياد مساحتها و تعد منطقة دفاع عن الدولة حيث تكون عقبة امام الجيوش المهاجمة [3]

[1]: ابراهيم احمد سعيد ،**مرجع سابق** ،ص 676

[2]: محمد رياض ،**مرجع سابق** ،ص176

[3]: ابراهيم احمد سعيد ،**مرجع سابق**، ص202

قديما و حسب هذا الراي يمكننا ان نطبق هذا على تهديدات الحدود الحالية اذ يمكن ان تحول عائقا امام حركات التسلل و التهريب اضافة الى دور الغابات و الصحاري .

و عموما من مزايا الحدود الطبيعية :

_حسم ما ينشأ عادة من منازعات بشأن تعيين الحدود

_تسهيل لعملية الدفاع عن الإقليم ضد أي اعتداء خارجي فهذا الفاصل يعوق تقدم العدو ،و تحمي الإقليم الى حد ما مثل ما حمى البحر الجزر البريطانية عبر الزمن و اعتمد لتحديد اين يبدأ و ينتهي اقليم دولتين متجاورتين يقوم بينهما فاصل طبيعي

1_اذا كان الفاصل سلسلة جبال مثل البرانس بين فرنسا و اسبانيا اعتبر الخط الممتد بين اعلى قمم هذه الجبال هو الحد بين الاقليمي

2_اذا كان الفاصل بهذا يجري بين دولتين اعتبر الحد بينهما بينهما منتصف التيار الرئيسي و ليس منتصف النهر و ذلك سبب اهم اوجه الانتفاع بالنهر امكان الملاحة منه[1]

ثانيا :الحدود الهندسية " G eometrieal Boundarier "

هذه الحدود تاخذ شكل خطوط مستقيمة او مثلثات او دوائر و لاتتاثر بالظواهر التي تقف امامها و ظهرت عيوب هذه الحدود خاصة في افريقيا المناطق المستقله حديثا اذ معظمها تبعا لما اراده الاستعمار و هو في مناطق صحراوية جافة و تعمير الهندسية "حدود صناعية" اذ وضعها المعمر لرغبته و تحقيقا لمصالحه و هي من اسهل الحدود و ترسمها لجان مختصة ترسم على الخرائط ثم تترجم في الواقع و يعتمد على إحداثيات الجغرافية

ثالثا: حدود بشرية حضارية :و هناك من يسميها بشرية ، اثنية ، لغوية ، و يرتبط هذا النوع بالظاهرات البشرية مثل اللغات و الديانات ،القوميات ، السلالات بهذا الصدد غارض فوست Fowcett فكرة وجود حدود طبيعية و اخرى صناعية و يرى تطور الحدود امر بديهي و عادي اذ وظيفة الحدود حماية الدولة و هي منطقة اتصال و تبادل دولة باخرى و حسب فوست هناك ثلاث لتطور الحدود :

[1]: محمد يوسف محمود ابو الليل ،"حدود الاقليم وفق القانون الدولي" ، ص 2 من الموقع
www ,t1t1 ,net /aboullail@hotmail,com،تاريخ الزيارة :(2018/02/26)

_اتجاه الى تدقيق شديد في تخطيط الحدود السياسية و مساراتها

_اتجاه ترابط شديد بين الحدود السياسية و اللغوية

_اتجاه الى رسم الحدود السياسية في مناطق الانفصال و هو افضل الانواع يتطلب تخطيط دقيق للمواصلات و المدن و مظاهر السطح المختلفة كالسلالة و اللغة و الدين فمثلا اذا ميزنا باللون نرى نرى هذا واضحا في المجموعات القوقازية و الزنجية في افريقيا [1]

هناك عدة تصنيفات اخرى منها تصنيف هارشون Hartshone صنفها الى

1 _حدود اولية Pioneer

2_حدود سابقة Antecedent

3_حدود لاحقة Subsequent

4_حدود مفروضة (انطباعية) Superinposed

5_و اخيرا حدود منحسرةRelict [2]

رابعا :اهمية الحدود: مجال السيادة الحماية و الدفاع القانوني التصدي للتهديدات كالتهريب و حماية الاقتصاد الوطني كذا مراقبة دخول و خروج الافراد و البضائع و تامين مجال الدولة كما تفصل بين المدى الحضاري و الثقافي و مدى تاثيرها على المظهر الطبيعي

وقد مرت عملية صناعة الحدود باربع مراحل :

1_**مرحلة تعريف الحدود** (Definition) و تتم عن طريق الاتفاقيات و المعاهدات تنطلق بقررات سياسة عامة و التفاهم المبدئي لتقسيم الارض و حدودها

2_**مرحلة تحديد و تعيين الحد** (Delimitation):اختيار نهائي لحدود معينة داخل منطقة اختيار واسعة و ينتقل ويتم الاتفاق عليه للخرائط و الاشكال

[1]: ابراهيم احمد سعيد ،**مرجع سابق**، ص681

[2]: الحامدي عيدون:**مرجع سابق**، ص42

3_**مرحلة التخطيط و ترسيم الحد** (Delineation) و فيها يتم تجسيد الرسومات و الخرائط على حقل جغرافي بوضع اعمدة و علامات النصب الحدودية حديدية منها و خرسانية و اظهار مواقع الحدود بوضع نقاط المراقبة تبعا للعمل الامبريقي[1]

4_**مرحلة الادارة** (Administration):مرحلة اخيرة لصناعة الحدود من خلال الاتفاق على كيفية ادارة المعابر الحدودية و انشاء نقاط الجمارك و القيام بالوظائف الاخرى للحدود كتسيير الدوريات و مكافحة التهريب و مراقبة حركات تنقل البدو ،التعاون الاقتصادي الحدودي المشترك [2]

المطلب الثاني :اسس و وظائف تامين الحدود

ان الحدود هيهي نقاط اتصال تفاعل و ايضا فواصل في نفس الوقت بين الدولة و الدول الاخرى اي المحيط الخارجي لها و يجب ان تعتمد هذه التحليلات اما على التنظيم و السيطرة و التامين و الحماية

1_ التنظيم و السيطرة : ان شروط قيام دولة يتطلب و يجب توفر ارض "اقليم و حدود دولية ، سيادة و سكان و على اساس هذه العناصر الثلاث تعدد طبيعة و اساس التنظيم و الممارسة في حدود كيان الدولة و الاهم جانب هو السيادة التي تعتبر اساس فرض الدولة و امتلاكها قانونية لتمثيل هيئتها فمتى كانت تتمتع بالسيادة معناه هيمنة و سيطرة على اقليمها و اراضيها و حدودها و هي تستلزم تنظيم عملي هذا الامر تجعله الحكومات اولى الاولويات طبقا لسيسة عامة و خارجية تحدد كل ما يتعلق بالحدود الوطنية و وظيفة الحدود بالمقابل اهمية الحدود تنظيم و تسهيل تنقل البضائع و الاشخاص و ليس عرقلتها فجوهر و اساس تامين الحدود يكمن في السيطرة على الحدود و احكام التسيير و السيطرة عليها و هذه الحماية و السيطرة تكون نسبية لانه لا توجد دولة قادرة على احكام السيطرة التامة و الكلية فدائما تسعى للعمل على تنظيما و محاولة تحقيق اكبر قدر لتامينها سواء كانت تهديدات تقليدية او جديدة حديثة فاضافة الى تنظيم و تسيير البضائع و السلع و الاموال و الحفاظ على الهوية الثقافية للدولة و حماية مصالحها الاقتصادية [3] بالتالي من الطرق التي تضمن سلامة الحدود تنظيمها و السهر السير الحسن عليها و محاولة السيطرة على كامل الحدود لمنع اي اختراق او زعزعة لسلامتها بالتالي سلامة الاقليم كله .

[1]: عبد الرزاق ابو داود،**اسس العلاقة المكانية السياسية** ،(جدة :دار الحافظ للنشر و التوزيع ،2001)،ص219

[2]: عبد الرزاق ابو داود ،**المرجع السابق** ،ص220

[3]: برايان وايت ،**قضايا في السياسة العالمية** ،(الامارات المتحدة العربية ،ترجمة مركز الخليج للابحاث،2004)،ص26

2_التامين و الحماية :بمقابل التنظيم و السيطرة نجد ايضا التامين و الحماية و هو لديك Holdekا ول من اطر هذه الوظيفة تاطير نظري قال " الدفاع هو الهدف الاساسي للحدود و ان الانسان يقتضي اعاقته عن الاتصال و الاحتكاك بوسائل طبيعيه".[1]

اذ التامين و الحماية هو اساس لبقاء هذه الحدود و حمايتها لذا وجب توفير كل الاليات و المعدات البشرية و العسكرية و التقنية لتحقيق امن و حماية الحدود من اي خطر او تهديد من شانه ان يشكل خطرا على الدولة و حدودها .

[1]: عبد الامير عباس الحيالي ،"**تغيير مفهوم و وظيفة الحدود**"، ع91 ،ط0229 ،**مجلة الفتح** ،ص222

خلاصة الفصل :

و اخيرا في خاتمة هذا الفصل نستطيع القول اننا تطرقنا الى عدة مفاهيم ذات العلاقة بالموضوع كما حاولنا الفصل و التفريق بين المفاهيم ذات العلاقة بالموضوع و المفاهيم المشابهة فقد تعرضنا للامن و حاولنا وضع تركيزنا على اهم النقاط المتعلقة به من تعريف و ماهية و تطور و وصولا الى اهم النظريات التي كانت لها اسهامات في العلاقات الدولية كالنظرية الواقعية و الليبيرالية كذلك اسهامات المدارس الاوروبية في مجال الدراسات الامنية ،كما انتقلنا الى التهديد و حاولنا الاحاطة بالمفهوم و تطوره كذا المفاهيم المشابهة كالتحدي و الخطر .

كذلك حاولنا التعرف عن التهديدات القديمة و التهديدات الجديدة و التي برزت الى السطح و اصبحت لها تاثير كالارهاب و الجريمة المنظمة ،الهجرة غير الشرعية...

و اخيرا تطرقنا الى الحدود الدولية و عرفناها و ذكرنا انواعها و تطورها كما ولجنا الى النظريات المفسرة للحدود من خلال الدراسة المفاهيمية توصلنا الى ان الامن ، موضوع مرن متغير اذ كان محصور في الجانب العسكري و التهديد كان عسكري لكن تطور نتيجة التحولات و التطورات الدولية و الحدود كانت ولازلت رغم زمن العولمة نقطة لانقاش فيها بالنسبة للدول .

الفصل الثاني:

التهديدات الجديدة للحدود الدولية

تعتبر التهديدات الامنية الجديدة تهديدات عالمية للدول على مستواها الداخلي و الدولي كون التهديدات على المستوى المحلي للدول تؤثر على الاقاليم و الحدود المجاورة لها و المشاكل الدولية الحدودية ليست بمعزل عن اي دولة وتعد الحدود نقاط وصل بين الدول و العالم المحيط بها و هذا يتطلب التنظيم او السيطرة من خلال خصائص الدول من حدود شرعية دولية اي سيادة و الشعب مما يحدد التنظيم الذي يسمى الدولة و اهم عنصر هو السيادة اذ عن طريقها ينظم شكل و سير الحدود الوطنية خاصة في ظل العولمة و تطور وسائل و اجهزة الاتصال و التواصل الحديثة و تسهيل تنقل السلع و الافراد و البضائع من خلال هذا الفصل سنتعرض للتهديدات الجديدة و تصنيفها و التمييز بين مستوياتها و النماذج النظرية المنتهجة لمواجهتها واخذ عينات من التهديدات الجديدة الاكثر انتشارا و تاثيرا على الدول و العالم اجمع و لمحة عن سبل مواجهتها

المبحث الاول :تهديدات و اشكالات امن الحدود

ان تامين الحدود و الحفاظ على سلامتها يتطلب وعي و معرفة التهديدات فالامن يعكس التهديد و الانكشاف فسياسة الدولة توجه داخليا للتقليل من انكشاف الدولة و نحو الخارج لتخفض التهديد الخارجي كما نشير الى ان الانكشاف ملموس و محدد بوضوح اما التهديد صعب التحديد بسبب استحالة قياسه كما ان التهديد يمكن ان يكون له واقع جوهري و ايضا صعوبة التمييز بين مدى و قوة خطورتها لتصل الى امكانية تشكلها تهديد ا وان تكون عادية في ظل بيئة دولية متنافسة و يمكن ان تكون عدائية[1]

ان هذه التهديدات تتعلق بما تقدره الدولة اذا ما كان الفعل تهديدا ام لا واقع او محتمل الوقوع و ترتبط تهديددات الحدود عادة بـ:

المطلب الاول : طبيعة التهديدات الحدودية

اولا:اما تهديدات ذات طبيعة امنية :ترتبط بالمشاكل المثارة في مناطق الحدود و تكون روتينية في اطار العمل اليومي لحرس الحدود الجمارك ، خفر السواحل(شرطة البحرية وحماية السواحل)مثل التسلل عبر الحدود ،التهريب و هي في النهاية ممارسات موجودة في المناطق الحدودية و غالبا ما يكون اقتصاد المناطق الحدودية خاصة الدول العربية يعتمد على التهريب و التعامل مع مثل هذه الحالات واضح نسبيا لانها واضحة في الحجم و الاتجاه و من

[1]: الحامدي عيدون ، **مرجع سابق** ،ص48

المفترض ان رقابه و دراسة الحدود هي مسؤولية مشتركة بين الدول المتحايدة لبعضها فالحماية تتمثل في درء الخطر القادم من خارج حدودها وحصر الخطر الموجود داخل حدودها كي لا يتعداها فالحماية الذاتية هي الاساس[1]

فتعمل كل دولة جوار على التامين الذاتي ليتكون في مجموعه تامين جماعي او عام و مشترك فالدولة أ تؤمن حدودها داخليا و حارجيا و الدولة ب ايضا بدورها فيصبح هنا التامين متبادل امن حدودي بمعني عدم السماح بخلق تهديدات داخلية و ان وجدت نعمل على حصرها و تضييق دائرتها و منع وجود تهديد خارجي

ثانيا:تهديدات ذات طبيعة عسكرية : تتعلق بالعلاقات مع دول الجوار فيما يتعلق بوجود مشاكل حدودية كامنة او مكشوفة بين الطرفين و صراع قائما و محتمل و معظم المشاكل في الوطن العربي انحصرت في هذا النوع ولازالت الى يومنا هذا و ازدات حدة المشاكل ببروز التهديدات الجديدة مما قد يؤدي الى راع عسكري قد ينجم عنه

1_**نزاع حدودي** و قد تم تجاوز المشاكل الحدودية الى حد كبير فلم تبق بحدتها كما في القديم خاصة في ظل عصرنا هذا عصر العولمة و ما تمخض عنها

2_هجمات الحدود: و هذه الهجمات مرتبطة بالدفاع و الذود عن الدولة و سلامتها و في هذه المناطق الحدودية اما تستخدم الدولة

ثالثا:تهديدات غير عسكرية : هي ذات مصدر محلي تصنف في الامن اللين soft security اي غير مباشرة و غير عسكرية كعدم الاستقرار السياسي او القمع السياسي ، الفقر ، عجز التنمية ، التوزيع الغير عادل للموارد او ندرتها اصلا ، النزاعات العرقية و الطائفية و التطرف ،الارهاب و الجريمة المنظمة ،الجرائم الالكترونية ... فالامن الحدودي هنا يركز على الامن اللين الذي له علاقة بعدة تداعيات خارجية

ان المشكلات المتعلقة بالحدود سواء عسكرية ام لينة تقليدية ام حديثة تؤثر على نظام تامين الحدود فيما يتعلق بطبيعة العناصر التي يتم نشرها سواء قوات مسلحة او مطاردة او حرس الحدود او الشرطة اضافة الى طبيعة التاهيل [2]

[1]: عبد السلام محمد ،**مرجع سابق** ،ص4

[2] : عيدون الحامدي، **مرجع سابق** ،ص52

كما ان تصاعد و تزايد السباق بين شبكات التهريب و التسلل و الحرس الحدودي و محاولات اختراق للامن على الحدود من طرف المنظمات الاجرامية هذا يعتبر انذار لاجهزة الامن على الحدود [1]

المطلب الثاني: مستويات حماية الحدود من التهديدات

ان تطور التهديدات كما سبق الاشارة للتطورات الحاصلة في النظام الدولي في شتى المجالات في العلاقات الدولية و نخص بالذكر موضع المخاطر و التهديدات و التي تجسد مشاكل الحدود عائق و عائلا دون حمايتها مما يتطلب تكثيف الجهود و الاجراءات للحفاظ على أمن الحدود و حمايتها من هذه التهديدات و لو نسبيا و التقليص منها بمعالجة التهديدات و ايجات سياسات و سبل مواجهة و التصدي لها_ مثل الغاء حضر استيراد مادة ما فيصبح دخولها بصورة نظامية قانونية بدلا من تهريبها و حسب رايي حظر الاستيراد للسلع الاجنبية سيفتح الباب نحو تهريب هذه السلع و ما قد ينجر عنه من تهديد للحدود و الاقتصاد_

فتصاعد و ظهور تهديدات جديدة اصبح لزاما اعادة النظر في سبل المواجهة و الحلول و تقييمها للحفاظ على امن الحدود [2]

[1]: عبد السلام محمد ، **مرجع سابق** ،ص4

[2] : chad c ,haddal,**people crossing borders** ,(an analysis of border protection policies .congressional resarch، service 7_5700,2010) ,P5

رسم بياني يوضح مستويات حماية الحدود

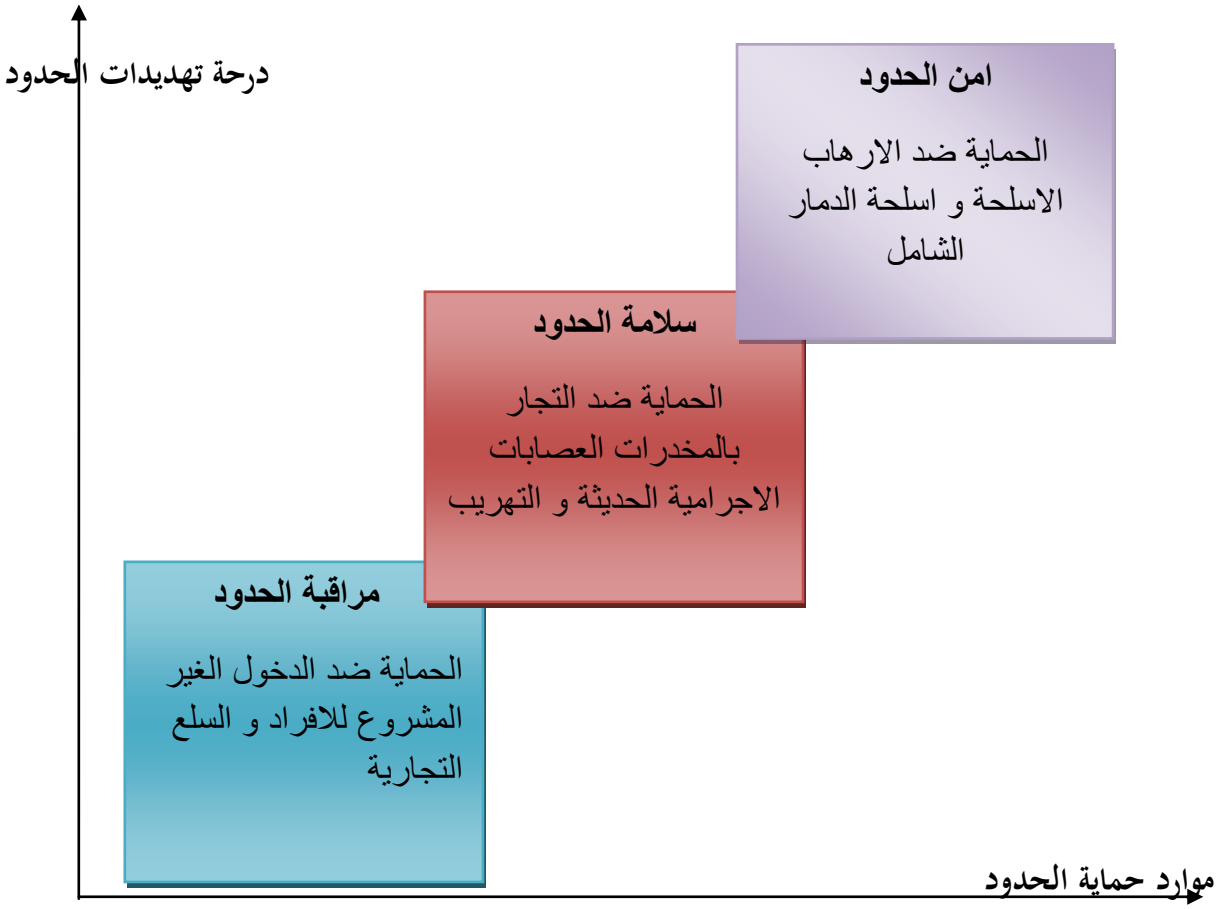

الشكل :الحامدي عيدون ، **مرجع سابق** ،ص54

فنلاحظ من خلال الشكل التالي ان زيادة التهديد و قوته وشدته يستلزم حتما من صناع القرار زيادة في مستويات الحماية و تشديدها و تكثيفها و حشد الموارد المادية و البشرية و التقنية و التكنولوجية و كل ما من شانه ان يعزز و يقوي و يشدد حماية الحدود و تامينها و الابتعاد بها عن دائرة التهديد و الخطر

من خلال الرسم التوظيحي التالي يتجلى ان حماية الحدود تكون بمستويات حسب حدة التهديد فاقل مستوى يكون المراقبة و الملاحظة لمنع دخول السلع و الافراد الغير مسموح ، و المستوى الثاني سلامة الحدود و الحماية ضد تجار المخدرات و التهريب و المستوى الثالثة امن الحدود و هو اعلى مستوى الحماية من اكبر التهديدات و هو الارهاب و اسلحة الدمار الشامل

1_**زيادة تكثيف المراقبة على الحدود**: لتفادي الدخول اللامشروع للافراد و البضائع و هذا ادنى مستوى في التهديد

2_**حفظ و تحقيق سلامة الحدود**:تستخدم لحماية الحدود من التهديدات و المشاكل المتوسطة الخطورة مثل الاجرام و التهريب[1]

3_**امن الحدود** : يكون فيه اعلى مستوى من التهديد و هو كل التدابير و الاجراءات المستخدمة لاحباط عمليات الارهاب و منع تسريب و انتشار و تهريب الاسلحة بالتالي فحماية الحدود اكثر مرونة و تكثيف مع التهديدات مما يتناسب و المستوى المطلوب من الحماية [2] حيث تستمد هذه المستويات الثلاث اسسها من تحليل و ادارة المخاطر الامنية و هذا يستوجب تحديد :

_**الاصول** :"asset" اي شئ ذو قيمة و هو بحاجة للحماية

_**التهديد** « theart » اي عمل يمكن ان يسبب ضرر

_**مواطن الضعف** « vubnerability » هي حالة الوهن او قابلية الاصابة اذا كانت هناك مشكلات في مواطن الحصانة و كل مايحدث خلل امني

_ **التدابير المضادة** « countermeasure »:اي جهاز او اجراء له القدرة على الحد من حالات الضعف و قابلية الاصابة به

_**الخسارة المتوقعة و الاثر الناجم** :التاثير السلبي بسبب التهديد « expected lossand impact » و الخسائر الناجمة عن ذلك التهديد كالاختطاف ، القتل ، التصريح او الافصاح عن معلومات لغير اهلها [3]او اختراق انظمة سرية خاصة

[1] :chad c ,haddal ,ibid ,p5

[2] :chad c ,haddal ,**ibid** ,p5

[3] :b ,jenkins,**security risk analysis and management** ,(copyright eountermeasures، 1998),p4

و يضبط تحليل المخاطر من خلال معرفة اسس التهديد و مواطن الضعف و الاجراءات المتخذة للتصدي لها و تحديد مستواه الحالي بالتالي فاي مصدر للخطر كالارهاب ي،سعى لمعرفة نقاط ضعف الخصم و الهدف و ايجاد هذه النقاط لاختراقها و استخدامها ورقة رابحة ضد الخصم في هجومه هذا ما يجعل مستوى التصدي و التدابير المضادة ضعيفة و غير كفيل لحماية الحدود مما يؤدي لاثر سلبي بالخطف مثلا او الاحتجاز للرهائن ، و غيرها بالتالي عناصر التهديد تسعى للبحث عن نقاط ضعف الهدف لاستغلالها في هجومها ضده هذه النقاط تعتبر بالمقابل فشل الهدف في تامين حدوده حيث تتخذه طريق لاختراق الحدود و ذلك بسبب ضعف التامين و الحماية مما ينجر عليه نتائج كارثية للعمل.

المبحث الثاني :السبل النظرية لحماية الحدود

المطلب الاول : الاطار الجيوسياسي

تعتبر مسالة الحدود لها ارتباط وثيق و ملازم للجانب الجغرافي لانه اساس الحدود عموما لانها غالبا ماترتبط و تعنى بالجانب الجغرافي اذ بعتبر هام و اساسي لتفسير و حل المشاكل الحدودية لانه المرجع الاساسي لتسويتها و تعبر امال بلحميتي بقولها" انه رغم اختلاف التعاريف الا انهم اجمعو على انها ظاهرة جغرافية ذات بعد سياسي تشكل اهم مقومات الدولة الحديثة و تتميز بالفصل و الوصل في نفس الوقت "[1]و الحدود فصل بمعنى انها تفصل دولة عن دولة اخرى و تضع الفيصل لنهاية الاولى و بداية الثانية و وصل انها تصل الدول المتجاورة للتعاون و تدعم التقارب

و في نفس الوقت يرتبط ارتباطا و ثيقا بالجانب السياسي فتحليل و معالجة القضايا و المشاكل الحدود يستلزم ربط ذلك بالجانب الجغرافي سواء داخليا او المحيط الجغرافي الخارجي و ارتباطه و انعكاسه على الجانب السياسي المراد تحليله اذ يقول سبيكمان Nicholas J.Spykman :" ان طبيعة المشكلة التي تؤخذ بالاعتبار ليست هي التي تحدد فقط طبيعة التحليل الجغرافي بل كذا حجم المنطقة التي يجب تحليلها"[2]

و هنا يجب معرفة كل الحدود ليست الجغرافية فقط بل ما تحويه الاقاليم ضمنها من ثقافية و اقتصادية و سياسية .... و دراسة اطر تطور هذه الاقاليم فاذا كانت الجغرافيا تحلل الاطار السياسي (الاقليم) في فترة معينة فالجيوسياسية تهتم بتطوره فيتعامل مع الحدود على انها مساحات و اقاليم حدودية بمعنى ان الدراسة الجيوسياسية لا يقتصر على الاقاليم الحددة بحدود المسيرة بمراكز كما في الجغرافيا بل يعنى بدراسة كافة اشكال الفضاءات و الاقاليم (دولية ، فوق دولية ،عبر دولية) التي تحدد على اساس معايير مختلفة سوسيوثقافية ،اقتصادية ، و غيرها و دراسة ديناميكيات و تطورات هذه الاقاليم فاذا كانت الجغرافيا السياسية تحلل الاطار السياسي الذي طالما كان سبب كثير من الحروب حيث اقدمت مجموعات من الغرباء على نهب مناطق عرفت بازدهارها حتى غنمو و عادو الى ديارهم في فترة معينة[3]

---

[1]: بلحميتي امال ،"مشكلة الحدود كمحدد للعلاقات الجزائرية المغربية"،**مجلة المستقبل العربي**، ع458،(افريل 2017)، ص 135

[2]: فؤاد حمة خورشيد ،**الجيوبوليتيكس المعاصر** ،**تحليل** ،**منهج** ،**سلوك** ،**kurdistan**،(مديرية الطبع و النشر _السليمانية_،2013)،ص49

[3] **: حمزة حسام ،الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري** ،اطروحة ماجستيرمنشورة ،(جامعة الحاج لخضر _باتنة_،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2011)،ص ص51،52

و الجيوسياسية تهتم بتطوره و الفواعل التي يعتمد عليها التحليل الجيوسياسي هي كل الكائنات المتنافسة لاجل الاقليم او مراقبة اطراف اخرى و حتى الحدود فالتحليل الجيوسياسي لا يعترف بوجودها بمفهومها التقليدي بل يتعامل معها على انها مساحات او اقاليم حدودية[1]

بالتالي هناك رابط بين المجال و السياسة و المشاكل الحدودية في مجملها علاقة بين الجانب السياسي و الموقع او الاقليم الاستراتيجي و امتداده و خصائصه بالتالي فالتحليلي الجيوسياسي له ثلاث ابعاد و محاور و هي:

1_تحليل جوهر الحدث: بمعنى المشكلة القائمة سواء اكانت داخل دولة معينة او ضمن اقليم اوسع و معرفة مسبباتها الداخلية(جغرافيا ،اقتصادبا،حضاريا) و ربط هذا بسياسية الدولة صاحبة المشكلة و معرفة انعكاسات المشكل على المحيط لان ربط الحدث و موقعه الجغرافي و انعكاساته اساسي في التحليل الجيوبوليتيكي

2_**تحليل عامل الحدث:**اي دور او العوامل التي من شانها دعم الحدث وزيادة حدته باستعمال مختلف الوسائل للتصعيد او الحل

3_**تحليل بيئة الحدث:**اي تحليل المشكلة القائمة في اقليمها الجغرافي و كل مايتعلق بمحيط المشكل و عدم اغفال دور البيئة و القوى الفاعلة و المؤثرة فالربط بين الاساس او الجوهر و السبب او العامل و البيئة اذ اكد الاستاذ كولن كري Colins gray "ان قوة الجيوبوليتيكس تكمن في انه يضع الحدث المحلي أو الحدث المضاد له ضمن بيئته العالمية"[2]

المطلب الثاني:النموذج الاحادي(الحصن)امن الحدود

يقوم هذا النموذج على فكرة الحصن في حماية الحدود على تصور متاصل حول حماية الافراد من خلال اقامة حيز او محيط أمن بالاساس تاريخيا قامت العقيدة الفكرية لهذا المقترب الامني في الحماية بطرق انفرادية بتوفير تحصين داخلي ضد اي تدخل او تهديد خارجي فعديد الحصون القديمة صممت باسوار لحماية المدن و المجتمعات و اضفت نوعا ما حاجزا وقائيا لاسواقعها و نشاطاتها الاقتصادية وحافظت على نظامها ومراقبة المخاطرالخارجية بحكم انها تحتوي على باب واحد

[1]: جيري فرنسوا،"**الجيوسياسية الجديدة :الحرب و السلم في عصرنا الحالي** "،ترجمة عبد الله نعمان الحاج ، "،(الرياض: larousse lanouvelle geopolitique ،2014)،ص142

[2]:خورشيد ، **مرجع سابق** ،ص 26

وقد استمد من هذا النموذج تشييد حواجز محاطة بدوريات على الاقل تقدير كما هو مجسد على طول حدود الولايات المتحدة الامريكية باقامة الاسوار،الرادارات،وغيرها من المعدات التكنولوجية جنبا الى جنب مع شتى أنشطة الدوريات وحسب هذا النموذج فزيادة الحماية الداخلية تقوض التهديدات و الاخطار الخارجية كالارهاب والتهريب و الايجار بالمخدرات وغيرها اضافة الى منافذ الدخول الحدودية فانها بمثابة نقاط تواصل ورقابة بين المسؤولين المحللين في حماية الحدود لضباط الجمارك وحرس الحدود)وهذا النموذج انتقد بسياسة منغلقة تقسم المجتمعات وتعزلها عن بعضها وتعيق التبادل والتسلل كما يعزز الثقافة العدائية لكن صحابة على العكس يرونه اسلوب يقدم معلومات كافية ويحصر التهديدات[1]

المطلب الثالث:النموذج التعاوني

هو نموذج تتعاون فيه الدول التي تربطها مصالح و اهتمامات امنية مشتركة مع بعضها البعض بحيث لايمكن النظر لاوضاعها بمعزل عن باقي الدول فالاقليم يسيطر على منظور الامن دون الغاء دور الاطراف الخارجية و تعززت مصادر الاقليمية للتهديد الامني هي الاخرى بمصادر ذات امتداد اقليمي فتورط باكستان المتزايد في ازمة افغنستان ادى الى زيادة نشاط تجارة المخدرات عبر الحدود و تسويق الاسلحة و تدخل جماعات المافيا و الجريمة المنظمة العابرة للحدود [2]

فكل مايجري على مستوى دولة داخليا يغذى على المستوى الاقليمي مثل تهديدات امنية او سباقات تسلح او تعبئة عسكرية على الحدود او حركات انفصالية و هذا مايبرر اهمية المستوى الاقليمي و هذا يتمحور حول وحدات التحليل النظرية مركب الامن الاقليمي (الاختراق ،التخومية ، الاعتماد الامني المتبادل) فعمل انظمة حماية الحدود يعمل بطريقة ترابطية لا مناص من تكاملها [3] فالخلل في احداها قد يؤدي الى معاناة الانظمة الجاورة فيقوم نموذج الكائن الحي المعقد على :

[1]: الحامدي عيدون،**مرجع سابق** ،ص ص 60،61

[2]:عبد القادر محمد ابراهيم ،**التحديات الداخلية و الخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة(1999_2013)** ،ماجستير اطروحة منشورة،(جامعة الشرق الأوسط Meu kiddle eastuniversity ،كلية الاداب و العلوم،2013)،ص14

[3]:عامر مصباح،**التحليل الاقليمي للعلاقات الدولية**،(دار الكتاب الحديث الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسة)،ص 16،من الموقع: www ,politique_dz تاريخ الزيارة 2017/2/2

1_طبيعة امن الحدود و هي ترابطية المنشا قائمة على الاعتماد المتبادل

2_يضفي هذا الترابط ميزة المرونة و التكيف في التعامل مع التغيرات و الازمات الفجائية و يرى انصاره انه يوضح المخاطر المحتملة التي تبحث عن مشكلات الحدود و محيط التفاعلات في عباراتها العدائية و الاستجابة المشتركة فحسبهم الحدود ديناميكية التفاعل بشكل يجعلها غير قابلة للاختراق بحكم تعاون الانظمة في تامين مناطق الحدود[1]

[1] : Chad ,c,haddal,**ibid**,p9

المبحث الثالث :التهديدات الخارجية وسبل مواجهتها

المطلب الاول:ابرز و اهم التهديدات

اولا :الارهاب:

لقد ارتبطت التهديدات الجديدة بالتحول في مفهوم الامن و تعد اكثر تعقيدا و قد استفحلت خاصة بعد احداث 11سبتمبر2001 و اصبح الارهاب يكتسي طابع و صفة العالمية لما اتصفت به من سرعة للانتشار و اصبح يعد تهديدا عالميا عابرا للحدود الدولية فيعتبر هذا المفهوم من المفاهيم صعب الضبط اذ لم يوجد له مفهوم محدد نظرا لطبيعته بحكم تعقد الظاهرة و تعدد مستوياتها و تباين وجهات النظر بشانها اضافة الى تداخل الاعتبارات السياسية و الموضوعية[1]

1_تعريف الارهاب:رغم اتفاق الدول واجماعها على انه تهديد وتحدي كبير للمجتمع الدولي يجب محاربته صعب ايجاد تعريف جامع و مضبوط الا انها اجمعت على انه تهديد لكن يمكن تصنيفه بالاعتماد على الخصائص التي تميزه وتجعله بعيداعن مفهوم المقاومة رغم تصنيف الولايات المتحدة للمقاومة المشروعة على انهااعمال ارهابية [2]

لغة :من الفعل المزيد ارهب فنقول ارهب فلان فلان اي اخافه و افزعه

اما في اللغة الاجنبية تكاد تتفق على مصدر كلمة Terrorism في الانجليزية هو الفعل اللاتيني Tersاستمدت منه Terror اي الرعب او الخوف الشديد[3] ظهر خلال الثورة الفرنسية 1974 [4]

عرفه قاموس روبير Robert الفرنسي الاستعمال المنظم لوسائل العنف من اجل تحقيق هدف سياسي مثل الاستيلاء او المحافظة على السلطة او ممارستها [5]

---

[1]: محمد غربي ،من اجل مفهوم حجديد لنظرية الدفاع و الامن حالة منطقة البحر المتوسط ،جامعة الشلف

الموقع :(n°1 2009/5/2/2013)**https://revenues ,unuv_ouargla,dz**تاريخ الزيارة 28/02/2018

[2]: حرب علي، **الارهاب و صناعه** ،(بيروت،الدار العربية للعلوم ناشرون ،2015)،ص3

[3]: فزغلي هارون، **الارهاب العولمي و انهيار الامبراطورية الامريكية** ،(دار الوافي للنشر، ع2، 2007)،ص19

[4]: ادونيس الكرة،**الارهاب السياسي** ،(بيروت،دار الطليعة للطباعة و النشر و التوزيع ،ط2، 1983)، ص 28

[5]:المحدي بوادي حسنين،**حقوق الانسان بين مطرقة الارهاب و سندان العرب**،(الاسكندرية،دارالفكرالجامعي،ط2004،3) ،ص56

التعريف الدولي:اتفاقية جونيف 1937وهي اول وثيقة وضعت له تعريف الاول معياري و الثاني تعدادي فالمادة الاولى من الفقرة 2 "الارهاب يتطرق الى الافعال الاجرامية الموجهة ضد دولة و التي تهدف او تكون بطبيعتها مؤدية الى اثارة الرعب لدى شخصيات معينة في مجموعة اشخاص او في الوسط العام[1]

الاتفاقية العربية لمكافحة الارهاب 1998 :

عرفت هذه الاتفاقية في مادتها الأولي في جزئها الثاني الإرهاب علي انه : كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي ، فردي أو جماعي يهدف إلي إبقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم لإيذائهم أو التعريض حياتهم أو حريتهم أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو الخاصة او احتلالها او الاستيلاء عليها او تعريض احد الموارد الوطنية للخطر

كما انصرفت الاتفاقية في الجزء الثالث من المادة الأولي إلي تحديد الجريمة المنظمة حيث تعد الجريمة المنظمة من الجرائم الإرهابية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية مثلما نصت عليه الاتفاقيات الأوربية. [2]

عرفه بيان المجمع الفقهي الاسلامي:يناير2002 في دورته 16 "ظاهرة عالمية لا ينسب لدين و لا يختص بقوم و هو ناتج عن التطرف الذي لايكاد تخلو منه مجتمع من المجتمعات المعاصرة و هو العدوان الذي يمارسه افراد او جماعات او دول بغيا على الانسان (دينه ،دمه وعقله و ماله و عرضهو يشمل صنوف التخويف و الاذى و التهديد و القتل بغير حق ...[3]

تعريف الأمم المتحدة للإرهاب :

1- الإرهاب هو ذلك الفعل الذي يستخدم للتهديد به :

-كجزء من الحدث الأكبر .

-هذا التهديد يستخدم للتأثير علي الحكومةأولتخويف الناس

-ذلك لغرض سياسي أو ديني أو نظري

2- هذا التهديد يتضمن :

---

[1]: ريموش سفيان ،**جهود منظمة الامم المتجدة في مكافحة الارهاب** ،رسالة ماجستير ،(جامعة الجزائر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2008)ص44

[2]: عطية إدريس، **الإرهاب في إفريقيا دراسة في الظاهرة واليات مواجهتها**،رسالة ماجستر، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011)، ص51.

[3]:الهواري محمد،**الارهاب المفهوم و الاسباب وسبل العلاج** ،موقع حملة السكينة ،ص9، **www ,assakina,com »book »book** تاريخ الزيارة 2018/04/21

-عنفا شديدا ضد شخص

-تدمير للملكيات

-تهديدا لحياة شخص ما بدلا من الشخص الذي ارتكب الفعل الإرهابي

-خلق حالة من الخوف من القلق ضد الآمن العام.

3- هذا التهديد الذي يتضمن استخدام المتفجرات أوالأسلحة النارية هو إرهابأي شكل كان [1]

عرفه المشرع الجزائري الامر 66.156 مؤرخ في يونيو1966 المعدل و المتمم بالامر11.95 مؤرخ في25.02,1995 قانون العقوبات المادة 84منه "يعتبر فعلا ارهابيا او تخريميا في مفهوم هذا الامر كل فعل يستهدف امن الدولة و الوحدة الوطنية و السلامة الترابية و استقرار المؤسسات السياسية و الرعب في اوساط السكان[2]

و عرف حسب الميثاق الاوروبي و البريطاني:

الارهاب يمثل التهديد بالافعال للتاثير على الحكومة اوارعاب الشعب لاهداف سياسية او دينية او ايديولوجية [3]

وفي الأخير يمكن القول انه لا يوجد تعريف موحد للإرهاب الذي يمثل تجسيد للعنف المستخدم ضد الأفراد حيث تختلف أغراضه ودافعه سواء علي مستوي سياسي ديني أو اقتصادي عقائدي ، حيث يمثل الفعل الإرهابي تهديد بقصد التأثيرعلي الدول حيث أن الإرهاب يولد حالة من عدم الأمن والاستقرار لدي الأفراد و كذلك رغم ذلك حاولنا ايجاد تعريف اجرائي

التعريف الاجرائي:

الإرهاب هو كل استخدام، أو التهديد باستخدام العنف الغير مشروع من طرف فرد أو مجموعة من الأفراد، أو دولة عبر مختلف أجهزتها بغرض بث الشعور بالخوف، والموجه ضد أطراف أخرى داخلية أو خارجية لتحقيق

[1]: هبة الله احمد خميس ، **الإرهاب والصراع في الدول الغربية** ، (الإسكندرية: مكتبة الفاء القانونية ، 2011) ، ص 27.

[2]: حراية الصادق ،"تحولات مفهوم الامن في ظل التهديدات الدولية الجديدة"،**مجلة العلوم القانونية و السياسية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي** ، ع8،(جانفي 2014)، ص25

[3]: ظريف شاكر،**البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية التحديات و الرهانات** ،رسالة ماجستير منشورة،(جامعة الحاج لخضر_باتنة،كلية الحقوق ، 2010)،ص ص90،91

أهداف سياسية معينة، ويتصف هذا الفعل بالطابع الرمزي، أي يحمل رسالة ما إلى الضحايا الآخرين المحتملين ليبث الرعب في نفوسهم[1]

2_خصائص الارهاب:

_خاصية العنف أو التهديد بالعنف:

لا يمكن تصور الإرهاب بغير فكرة استخدام العنف الذي يمثل جريمة وفق القانون العام والذي يفرض لتحقيق السيطرة وأحداث الرعب.حيث أن العنف الذي يمارسه الإرهاب هو وسيلة وليس غاية،والأثر النفسي الذي تحدثه الواقعة الإرهابية هو الهدف من الواقعة.

_ خاصية التنظيم المتصل بالعنف :

العنف في النشاط الإرهابي لا يمكن أن يحدث اثر هالا إذا كان منظما من خلال نشاط متسنق ومتصل لعمليات أو مشروعات إرهابية تؤدي إلي خلق حالة من الرعب ، فالفعل الإرهابي نفسه لا يخيف إلا ما يهدد بأفعال أخري مستقبلية ، و حتى العشوائية في أعمال الإرهاب مقصودة في حد ذاتها لكي تعطي الانطباع بان كل إنسان في أي مكان معرض لان يكون الضحية[2].

_ خاصية الهدف السياسي :

يتميز العمل الإرهابي عن الجريمة المنظمة هو انه يسعي لتحقيق أهداف سياسية وليس تحصيل مكاسب مادية ، فكثير من المحللين يرون أن الإرهاب يستهدف النظام الحكام والقرار السياسي ، مما يعطيه قدرا من الأهمية والخطورة علي حد سواء فهو يحاول الضغط علي متخذي القرارات السياسية[3]

_عدم التقيد بالحدود الإقليمية :

فالعمل الإرهابي في العصر الحديث ليس له حدود معينة ، ولا يتقيد بالحدود الإقليمية للدولة ، فقد ترتكب عملية إرهابية في أراضي دولة معنية ضد مصالح دولة أخري ويكون ضحاياه من رعايا عدة دول أو يكون المخططون في دولة غير الدولة مسرح العملية. فهو جريمة ضد الانسانية دون حدود او استثناءات

---

[1]: ب.إ،أعمال ندوة **الإرهاب والعولمة** (الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006)، ص. 63.

[2]: ---------- **الإرهاب والعولمة**، (الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 2002) ، ص 102

[3]: احمد إبراهيم محمود :"الإرهاب الجديد الشكل الرئيسي للصراع المسلح في السياسية الدولية"، **مجلة السياسية الدولية لعام 2002**،ص 45-50.

_ عدم استهداف الضحية :

غالبا ماتكون ضحايا الإرهاب غير مستهدفين بذاتهم، إنما جاءت بهم الأقدار لتضعهم في هذا الموقف إذا المهم لدي مرتكب العمل الإرهابي رد الفعل الذي يعكسه هذا العمل الإرهابي من إفشاء حالة الرعب والخوف [1]

3_تصنيفات الارهاب:

هناك عدة تصنيفات من بينها :

1. الإرهاب المحلي:

الإرهاب المحلي هو ذلك الإرهاب الذي تمارسه الجماعات ذات الأهداف المحدودة داخل الدولة ولا تتجاوز حدودها وتستهدف نظام الحكم، وليس لها ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال وذلك من أجل تحقيق مصلحة داخلية كالسعي إلى السلطة[2]

2. الإرهاب الدولي:

لم يعد الإرهاب محصورا بين الدولة والأفراد على النطاق الداخلي بل تعدت حدود الدولة، وأطلق عليه الإرهاب الدولي، والذي يعد من أبرز صور العنف السياسي المسلح. وهو أحد الأعمال التخريبية الموجهة ضد الدولة كما يمكن أيضا أن نعرفه "أنه العنف السياسي الذي ينفذه يكون التعرف على الإرهاب دوليا من حالة أو أكثر [3]مما يلي:

- وقوع العمل الإرهابي في أكثر من دولة.
- تنوع وتباين جنسيات المشاركين في العمل الإرهابي من أكثر من دولة.
- وقوع العمل الإرهابي في الدولة غير الدولة التي يحمل جنسيتها القائمين بتنفيذ العمل الإرهابي.
- تجاوز آثار ونطاق العمل الإرهابي أراضي دولة واحدة عند حدوثه على أرض دولة ضد رعايا دولة ثالثة.

أن يكون العمل الإرهابي قد وقع بفعل تحريض دولة ثالثة أوبواسطتها، أومساعدتها الأفراد ويتضمن عنصرا أجنبيا [4]

[1]: -----، **المرجع السابق**،ص105

[2]: هيثم فالح شهاب، **جريمة مكافحة الإرهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة**، (عمان :دارالثقافة ،2010)،ص59

[3]: حسنين سهيل الفتلاوي، **الإرهاب وشرعية المقاومة** ،(عمان: دار الثقافة، 2009)، ص 92

[4]: إسماعيل عبد الفتاح الكافي،**الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر**، (القاهرة: دار الكتاب الجديدة، 2004)،ص ص.93،94

يعتبر المجتمع الدولي الجريمة المنظمة اكثر الجرائم فتكا بالدول و اقتصادياتها و تجذرت مع الانفتاح الاقتصادي كغيرها من التهديدات الجديدة خاصة بتطور العولمة حيث ظهرت جماعات منظمة تستخدم وسائل غير مشروعة و لها تحالفات مع قوى فتاكة لتسهيل نشاطها و انتشارها

ثانيا:الجريمة المنظمة:

التعريف: لغة: جريمة من الجرم و هو الذنب و وفقا للفقه التقليدي :فعل كان او امتناعا الذي يعطيه القانون ذلك الوصف و يقرر له عقابا

اصطلاحا : عرفت صورتها القديمة في جماعات المافيا كالمافيا الايطالية و الامريكية

فهي من الانماط الحديثة للاجرام بجانب الجرائم التقليدية التي تنص عليها التشريعات الجنائية في الدول المختلفة

تعريف علماء الاجرام : لم يتفق على تعريف لكن محاولات عدة وفقا لزاوية الرؤية فمن بين التعريفات :"الجرائم التي ترتكبها جماعات و تنظيمات ذات تشكيل خاص بالانشطة و العمليات الاجرامية المختلفة بما فيها استخدام العنف و القوة و انماط اخرى من الاساليب الغير مشروعة بهدف تحقيق ارباح طائلة من مصادر غير مشروعة و هي عادة يوجد بها هيكل تنظيمي جماعة او عصابة هرمية يتسم بالاستمرارية و عدد محدود من الافراد [1]

_**تعريف الشرطة الدولية Interpol** : انها انخراط بعض الاشخاص في تنظيم ما للقيام بنشاط غير شرعي مستمر سعيا وراء تحقيق غاية اساسية تتمثل في تحقيق مكاسب مالية بشكل مستقل عن الدولة[2]

_**اللجنة الدولية لاعداد اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة** :عبارة عن جماعة مؤلفة من ثلاث اشخاص او اكثر موجودة لفترة من الزمن و تقوم بفعل مدبر بهدف ارتكاب واحدة او اكثر من الجرائم الخطيرة او المقررة[3]

_**الشرطة الالمانية** :انخراط اشخاص في تنظيم او جماعة عازمين عن عمد و ادراك ارتكاب افعال جنائية مخططة و مصممة لتحقيق ارباح او كسب نفوذ و يكون لكل منهم مهام محددة في اطار هياكل تنظيمية مماثلة للاعمال التجارية المشروعة و يقسمون غنائم اجرامهم و احيانا يستخدمون وسائل حديث

[1]: ادية محمد صالح ،**الجريمة المنظمة**،(السليمانية:مركز كورديستان للدراسات الاستراتيجية،2009)،ص ص11،10،9

[2]: غربي محمد،**مرجع سابق**

[3]: اتفاقية الامم المتحدة **لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية** ،قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ،دورة 25 ،نوفمبر2000 على الموقع: **www ,humanrightslebanon ;org** ،تاريخ الزيارة،2017/9/22

2_الجريمة المنظمة و الارهاب:

التشابه: كلاهما يستخدم العنف و انتهاج السرية و التنظيم ،استخدام اسلوب التمويه الاخفاء و تبادل الخبرات في مجال مثلا تزوير الهويات وعقد صفقات متكافئة كحصول الارهاب على وثائق مزورة مقابل تامين الارهاب مثلا الطريق لمرور شحنات مخدرات

الاختلاف: يختلفان في الغاية و المقصد الارهاب غاياتهم سياسية و الدعاية لقضيتهم اما عصابات الجريمة تحقيق الربح المادي في غموض و سرية و الارهابي يعتبر نفسه مجاهد لاجل قضيته [1]

لقد اصبحت الجريمة الجديدة تمثل خطر كبير يواجه الدول كافة رغم انها قديمة الا انها استفحلت خاصة في ظل العولمة والانفتاح وما صاحبها من انفتاح و حرية تنقل كل هذا ساهم و تطور الجريمة المنظمة لتصبح عابرة للحدود و الاوطان و خطر عالمي لتتنامى و تصبح في مقدمة التهديدات الامنية متنوعة من تجارة مخدرات و سلاح و تصبح تسعى لتحقيق اهدافها على مستوى عالمي بالتالي فهي استخدام العنف اللامشروع لتحقيق اهداف ذاتية مادية

3_خصائص الجريمة المنظمة:

_التنظيم و البنيان الهيكلي المتدرج:جماعة شكلت صدفة لارتكاب اضافة الى الهيكل المتقدم المعتمد على العائلة

_الربحية:تهدف لتحقيق ربح مادي

_تقسيم العمل : تقسيم العمل بين الاعضاء

_السرية: تعتمد في كل اعمالها و مراحل عملياتها باسرية التامة

_المزج بين الانشطة المشروعة و غير المشروعة

_ الاستمرارية واستخدام العنف و كذلك اللجوء لغسيل الاموال[2]

[1] : احميدي بوجليطة بوعلي،**سياسات مكافحة الارهاب في الوطن العربي_دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر**_،رسالة ماجستير منشورة،(جامعة دالي ابراهيم الجزائر 2 ،كلية العلوم السياسية و الاعلام،2010) ،ص ص22،21، 23

[2]: احمد فاروق زاهر،**العلاقة بين جرائم الاحتيال و الاجرام المنظم**،(جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،مركز الدراسات و البحوث،2007)،ص13

وقد تعددت أسباب نمو ظاهرة الإجرام المنظم بكل أشكاله حيث ساهم فشل السياسات الحكومية في حل المشاكل الاجتماعية المتمثلة في الفقر والمجاعة والبطالة والأمراض واستفحال الظاهرة، إضافة إلى عدم قدرة الحكومات على طرح حلول حقيقية وجذرية، يضاف إلى هذه العوامل السالفة الذكر عامل الحدود المشتركة مع بعض الدول الإفريقية وما تصدره من مشاكل حيث يعيش الساحل الإفريقي ظواهر خطيرة تمثلت في تفشي الجريمة المنظمة والإرهاب وأزمات داخلية ناتجة عن مشاكل إثنية، شكلت ولا تزال تشكل معضلة خطيرة وتطرح في نفس الوقت إشكالية الأمن في هذه المنطقة التي لم تهدأ رغم بعض المحاولات [1]

ثالثا:الهجرة غير الشرعية :

1_التعريف :الهجرة نقول في اللغة فلان هجر الشئ اذا تركه

أما اصطلاحا: فالهجرة من منظور علم السكان الديموغرافيا (**Démographie**) هي الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة، أما في **علم الاجتماع** فتدل على الحالة الاجتماعية كتغير الحرفة أو الطبيعة الاجتماعية[2]

ويمكن تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها الهجرة التي تتم بطرق غير قانونية وغير شرعية وذلك إما عن طريق وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات التهريب والجريمة، كما يمكن أن تكون أول الأمر بتأشيرة صالحة لكن هذا المهاجر يبقى حتى بعد انتهاء صلاحية التأشيرة ودون الحصول على موافقة السلطات وتأخذ الهجرة غيرالشرعية صورا عديدة تؤدي في النهاية إلى نتيجة واحدة وهي الهجرة الغير شرعية ومن ذلك نجد: [3]

– دخول الشخص حدود دولة ما دون إجراءات قانونية (تسلل – تهريب).– دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق لفترة معينة وبقاؤه إلى ما بعد انتهاء الفترة القانونية دون موفقة السلطات المعنية[4]

يمكن ان نخلص الى ان الهجرة غير الشرعية هي تنقل للافراد او الجماعات بطريقة غير قانونية بين الدول دون الخضوع لقوانين و تشريعات اي دولة سواء الطاردة او جالبة

2_انواع الهجرة غير الشرعية:

[1]:مصطفى بخوش: **التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط**، ملتقى قسنطينة، 2008، ص 09.

[2]: عبد الوهاب الكيلاني،" **موسوعة سياسية** "، ج7، (بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1994)، ص67.

[3]:رقية العاقل:**إشكالية الأمن والهجرة في غرب المتوسط**،(مذكرة ماجستيرفي العلاقات الدولية،كليةالعلوم السياسية،جامعة الجزائر،2008)،ص 18

[4]:رقية العاقل ، **المرجع السابق**، ص18

هجرة من الداخل الى الخارج:قد كانت خصوصا في الدول المتوسطية و الافريقية حيث يخرج الوفود من دولهم بحثا عن وضع افضل سواء اقتصادي او هروبا من الحروب و الظروف الاجتماعية حيث يتجهون نحو اوروبا امريكا كندا...بالتالي فالدول المصدرة افريقيا دول العالم الثالث و دول عبور المغرب العربي و اخرى مستهدفة كفرنسا ايطاليا اسبانيا و اخرى تحولت الى دول ملجا من الافارقة كالجزائر[1]

من الخارج الى الداخل :يطلق على المهاجرين القادمين للدول الجالبة او المستقبلة دون ماوجه قانوني للدخول ويمكن ان تكون عبر :

الحدود البرية :يكون خاصة في الدول المتجاورةحدوديا مثل شمال و جنوب المتوسط

الحدود البحرية :نظرا للشريط الحدودي البحري المتوسطي فان المهاجرين يعمدون لبعض وسائل التمويه في الوسط المينائي

3_الاسباب المؤدية للهجرة:

تعد الهجرة غير الشرعية مشكلة و تهديد عالمي كونها تمس كل الاطراف سواء الدول الجالبة او الطاردة او دول العبور و حتى المهاجرين و تعتبر عبا على الدول الجالبة و بالمقابل يمكن ان تجلب مساعدات للدول الطاردة

ا_ عوامل و اسباب الهجرة : ممكن ان ترتبط بالدولة الجالبة او الطاردة و هذا يلخصه العالم الديمغرافي الفرنسي الفريد صوفي الفرنسي ألفريد صوفي "Alfred Sauvy" قائلا: " إما أن ترحل الثروات حيث يوجد البشر، وإما أن يرحل البشر حيث توجد الثروات"[2] فما الذي يجعل الأفراد يتركون مواطنهم نحو إلى مناطق أخرى و يمكن تلخيص الاسباب فيمايلي :

[1]: ندمية مرجة ،**استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة_الهجرة غير الشرعية نموذجا**_رسالة ماجستير منشورة،(جامعة بسكرة ،كلية الحقوق ،2010)،ص51

[2]زهير عابد، "**الطموح على طريق الموت**"، على الرابط :.**Http //:www.alhayat.com/opnion/lehers/4843854** تاريخ الزيارة:2018/03/19

ب_العوامل الاقتصادية و الاجتماعية:

يتجلى التفاوت في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة للهجرة ، ويعود هذا التفاوت إلى انعدام او قلة التنمية و الاقتصاد الهش في الدول الطاردةويتمثل السبب الرئيسي للهجرة العالمية على وجه التحديد،في غياب التوازنات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الدولي حيث تساهم في توسيع فارق النمو في العالم المتقدم الغني و المنامي الفقير. وبالتالي تصبح المناطق الغنية من العالم مستقطبة وجالبة لأعداد هائلة من الأشخاص الراغبين في الاستفادة من الرفاهية والتطور التكنولوجي. وعليه، يمكن فهم الأسباب الموضوعية للهجرة. وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى انتشار ظاهرة الفقر على المستوى العالمي حيث تستولي الأقلية الغنية التي تقدر بنسبتها بـ 20 % على 80 % من الإنتاج العالمي الخام (PIB)[1]

فيترك الناس دولهم الفقيرة التي يعيشون فيها تدني المستوى الاقتصادي و تدهور في الظروف الاجتماعي نحو بلدان متطورة غنية بحثا وسعيا لتحقيق حياة اكثر رفاهية وتطورا وحياة اجتماعية اكثر استقرار ورفاه

ج_الأسباب السياسية والأمنية

هناك عدة أسباب سياسية للهجرة اما قديما الحركات الاستعمارية و تدهور و ركود الجانب السياسي او طغيان المؤسسة السياسية و استبدادها و عدم شرعية النظام و الممارسات القمعية ضد الشعب و سيادة الظلم و القهر و التهميش ضد الشعب او طبقات معينة إضافة الى ذلك يلعب الجانب الامني دورا مهما كونه عامل من عوامل الهجرة فمتى كانت الدولة تعاني من اللااستقرار و التدهور الأمني و سيادة حالة الفوضى و اللاأمن مثل ما حدث في الجزائر أثناء العشرية السوداء حيث اصبحت طاردة للعنصر البشري و ايضا ليبيا و مالي اذ أصبح الافراد يفرون من هذه الدول عبر الحدود بطرق لا مشروعة بسبب هشاشة الحدود و امنها في هذه المناطق نحو دول اخرى بحثا عن الاستقرار الأمني

د_الأسباب الثقافية والنفسية

من أهم الأسباب الثقافية ، نجد الرغبة في تحسين المستوى الثقافي و العلمي كون الدول الجالبة دائما تكون متطورة في جميع الميادين ، بينما يفرون من الأمية و الجهل. اما فيما يتعلق بالأسباب النفسية و هي ذاتية

[1] : Philippe Engerlhard, **L'Homme Mondial**. **Les sociétés humaines peuvent-elles survivents ? Belgique**, **éditions Arléa**, 1996, P 113.

تخص الميولات الشخصية للمغاربة عامة. وتبرز هذه الأخيرة من خلال المكبوتات والرغبات الشخصية في البحث عن تحقيق التفوق الاجتماعي. ومن أبرز العوامل المساهمة في تكوين هذه الرغبة لدى الراغبين في الهجرة، نجد الصورة الإعلامية التي يمنحها عالم الغرب والمليئة برموز النجاح المادي، الرفاهية ... إلخ.

مقابل ذلك، نلاحظ بأن المهاجرين المغاربة المقيمين في بلاد المهجر وأثناء الزيارات التي يقومون بها إلى بلدانهم الأصلية في فترات العطل والأعياد يقدمون صورة حية عن التفوق والرفاهية التي حققها هؤلاء في المهجر، الأمر الذي يكون ذلك الشعور بالكبت والرغبة من أجل الوصول وتحقيق ما حققته الأجيال المتتالية من المهاجرين.

كان هذا عرض وتحليل لأهم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والأمنية وحتى الثقافية للهجرة المغاربية والجزائرية منها على وجه الخصوص. لعل أبرز العوامل الاقتصادية الداخلية والسياسية منها والأمنية هي الدافع الرئيسي للهجرة إلى الخارج وخاصة هجرة الكفاءات العلمية والمهنية حيث يعود السبب الرئيسي إلى الرواتب والأجور المتدنية في البلدان المغاربية مقارنة مع البلدان المتطورة، ثم ضيق مجالات العمل في الدول الاصلية و بالمقابل وظائف و اجور مغرية بالدول الاخرى [1]

بالتالي فالمهاجرين يرون من هذه البلدان و يتصورون انها الحل الامثل و الملاذ للفرار من الواقع و الاوضاع المعاشة فيسعون للوصول الى غاياتهم و طموحهم المنشود بطرق غير شرعية و غالبا ماتكون الوسيلة المثلى ركوب قوارب الموت

المطلب الثاني:سبل و طرق مواجهة التهديدات الجديدة:

شددت الانظمة و القوانين و القرارات الادارية و العقوبات المخالف

اولا :الاجراءات التنظيمية:

الهيكلة العسكرية و الاجراءات الامنية فهذه التهديدات هي نتاج مجموع عوامل نفسية و اجتماعية و اقتصادية و ثقافية ، و من ثم فاية محاولة للعلاج تتطلب اصلاح في جملة هذه المسببات و الظروف التي تساعد و تغذي

[1]: عزيزة عبد الله النعيم، **الفقر الحضاري وارتباطه بالهجرة الداخلية**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص 71.

تفشي و استفحال هذه التهديدات و استيعاب هذه الظواهر يتطلب معرفة و المام شامل بالمجتمع في جميع جوانبه للتوصل للسبب و تشخيصه و ايجاد الحل السليم منها المنظمات و الدول و على الصعيد التقني و البشري ...

1_**جامعة الدول العربية**:حيث اصدرت اتفافية لمكافحة الارهاب في القاهرة بمقر الامانة العامة لجامعة الدول في 1998/04/22 حيث بدا سريانها في 1988/04/08 حيث جرمت الفعل الاهابي و اعتبرته تهديد للدول حيث تنص المادة الخامسة على تسليم المتهمين او المحوم عليه في الجرائم الارهابية المطالب بتسليمهم من اي طرف من هذه الدول طبقا للاتفاقية [1]

2_**الاتحاد الاوروبي**:في 1977 اصدرت الاتفاقية الاوربية لقمع الارهاب و تعد من اهم الاتفاقيات و شارك معظم دول الاتحاد الاوروبي و صادقت جميع الدول دون تحفظ و هدفها المساهمة في قمع الاعمال الارهابية السياسية ذات الطابع الدولي عندما تشكل اعتداء على الحقوق و الحريات للأشخاص [2]

3_هيئة الامم المتحدة:كانت لها جهود لقمع الارهاب منذ اواخر القرن العشرين في مكافحة الارهاب و وضعت استراتيجية الامم المتحدة العالمية لمكافحة الارهاب حيث اكدت على التزام و تعاون دول العالم بهدف دعم سيادة الدول و سلامتها الاقليمية و استقلالها السياسي و الامتناع عن التهديد في العلاقات الدولية باستخدام القوة او استخدامها بشكل يتعارض مع مقاصد الامم و مبادئها و ادانة الارهاب و اتخاذ اجراءات عاحلة لمواجهته و بها عدة اتفاقيات كلها تدين و تجرم الفعل الارهابي

4_**تقرير مفوضيةالاتحاد الافريقي**: شددت على مبدا احترام الحدود و تسوية الخلافات الحدود (مقرر اقرار السلام و الامن في افريقيا)مذكرة الاتفاق حول الامن و الاستقرار و التنمية و التعاون في افريقيا كما هدف البرنامج الى المسائل المتعلقة بتعيين و ترسيم الحدود و تعزيز الكتسبات الناتجة عن التعاون الاقليمي و تسهيل ديناميكيات التعاون عبر الحدود[3]

[1]: عرفة محمد السيد،**تجفيف مصادر تمويل الارهاب** ، (الرياض،دار السلام،2009)،ص ص 158،159

[2]: السيد خالد،"الارهاب الدولي و الجهود المبذولة لمكافحته "، **مركز الإعلام الأمني**، ع 52 ،(نوفمبر2002) ،ص4

[3]:الاتحاد الافريقي_المجلس التنفيذي_، **تقريرالمفوضية عن تنفيذ برنامج الاتحاد الافريقي حول الحدود**،(اديسا بابا ،اثيوبيا ،الدورة العادية14،26_30 يناير2009) ، ص ص2 ،3

5_**تشكيل قوات عسكرية دولية** : منها الافريبول قوة افريقية بهدف حماية و تامين الدول و التعاون لتامين الكتلة الدولية الافريقية و الحفاظ على حدود الدول الاعضاء

وايضا الانتربول اعضاؤه 190 دولة اكبرمنظمة عالمية للشرطة تسعى للتصدي للتهديد والمجرمين من خلال صيغ تعاون الاعضاء

يتضمن فرقة معنية بالادارة المتكاملةلها وسائل ونظم تعاون واجهزة تقنية عالية واعضاؤه مؤهلين على مستوى عال[1]

و سعت الدول لتامين حدودها و سخرت كل الامكانيات المادية و البشرية والعسكرية و التقنية و جسدت الحماية من خلال :

مراقبة و تسيير الحدود فداخل الحدود الاقليمية للدولة و من جانب اخر خارجها كما سبق الذكر بالنسبة للاتحاد الاوروبي و لايمكن التفريق بين الامن الداخلي و الخارجي كونهاما مرتبطان و يتاثران ببعضهماو هذا ما اثبته الباحثين المختصين مثل ساندرا لافونيكس Sandra lavenex سارة و ولف sarah wolff و تيري بالزاك terry balzacq [2]

ثانيا:اليات اخرى للتعاون :

اتفاقيات ثنائية لترسيم الحدود :مع الجوار مثل سعي الجزائر لضبط حدودها مع الجيران من خلال اتفاقية الاخوة و الوفاق1983

اتفاقيات تعاون ثنائية للامن المشترك:توقيع الجزائر و ليبيا اتفاقيات شهري مارس و افريل 2012 لمواجهة استمرار التوغلات عبر الحدود للمهربين و الارهاب

[1]الانتربول _ادارة الدعم الشرطي الميداني،برنامج ادارة الحدود (فرنسا،مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة عبر الوطني من خلال الادارة الفعالة للحدود،)،على الموقع :**www.interpol.int** ،تاريخ الزيارة :2018/12/12

[2]: آمال حجيج،"نحو قوة اورو متوسطية للشرطة و تسيير الحدود"،**دفاتر السياسة و القانون**، ع12،(جانفي 2015)، ص ص253،254

اتفاقيات التعاون و الشراكة بين تونس و الجزائر لمكافحة الارهاب و التهريب على الشريط الحدودي[1]

اضافة الى هذا سعت الدول الى تضخيم و عسكرة الحدود و سياجات امنية و دعم البنى التحتية للمنافذ تطوير الاجهزة و المعدات(x_ray)(G_RAY)لفحص المتفجرات ،كاميرات مراقبة ،اجهزة الرؤية الليلية ،نظام ايفان لرصد دقات القلب ،جهاز فحص التزوير و استخدام الاشعة الصينية اجهزة الشم و الكشف المبكر و فحص قزحية العين ...[2]

و منه فالدول ستخدم اما:

_نظرية الدفاع على الحدود الداخلية:اذ يعتمد على الخطوط الامامية و اجهزة المراقبة و الانذار اي الاجهزة المتطورة اضافة الى القوات الرئيسية في العمق مع دعمها بالسرعة و الاعتماد على الاليات الحديثة و وجود هذه المشاكل يحول الحدود الى مناطق عسكرية و كل هذا الانفاق على الحدود من شانه التاثير على التنمية[3]

_نظرية الدفاع عن الخطوط الخارجية:بحشد قوات نظامية في مناطق المواجهة و العمق و هي نظرية تقليدية تم تجاوزها بالتطور العسكري و اصبح استخدامها و الاعتماد عليها قد يؤدي الى مازق

[1]: محمد غربي ، **مرجع سابق**

[2]: وضاح الحمود، **تامين المنافذ البرية و البحرية و الجوية**،(الامارات العربية،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2009)

[3]: عبد السلام محمد،**مرجع سابق**،ص6

خلاصة الفصل:

مما سبق من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتبين لنا أن التهديدات الخارجية للحدود وما تفرزه من سلبيات على الجانب الامني عمومي و الامن الحدودي خصوصا وبالرغم من وجود سياسات و مجهودات فردية و تعاونية إلا أنها مازالت تشكل تحديا حقيقي و رهيبا لابد من التعامل معه وهذا ما تدعو إليه مختلف الجماعات المعرفية والفواعل السياسية و الاطر النظرية و ذلك لا يتجلى الا بفهم البيئة و المسببات و محاولة ايجاد حلول من نفس جنس التهديدات.

الفصل الثانى ـــــــ

الفصل الثالث :

حماية الحدود الجزائرية 2011/2016

ان التهديدات الحدودية التي تعاني منها الدول بالخصوص الإرهاب و الجريمة المنظمة و كذا الهجرة غير الشرعية كلها من شانها ان تقف عائقا في سبيل تحقيق الأمن عموما و امن الحدود الدولية خصوصا خاصة و ان هناك دول في العالم تعاني مشاكل و ازمات جعلت منها مصدرة للتهديدات الجديدة و الجزائر احدى الدول التي تعاني مشاكل حدودية كبيرة اصبحت الجزائر في تحدي كبير لتامين حدودها و الحفاظ على سلامتها فبذلت عدة مجهودات سواء على المستوى المحلي او الخارجي في سبيل تحقيق الحماية لحدودها الشاسعة التي تقع في منطقة سوداء

المبحث الاول :حدود و جيوسياسية الجزائر

المطلب الاول : جيوستراتيجي الجزائر و حدودها

تقع الجزائر وسط شمال غرب القارة الافريقية بين خطي طول 9 و 12 شرقا و بين دائرتي عرض 19و 37 شمال غرب خط غرينتش بمساحة تقدر بـ2381741 كلم^2 [1] امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم و تحيط بها عدة دول و تتقاسم معها الحدود منها تونس على طول 965 كلم و ليبيا 982كلم ، و المملكة المغربية بحوالي 42 كلم و من الجنوب النيجر بـ956 كلم و مال بـ 1376 كلم، موريتانيا 463 كلم ومن الشمال البحر المتوسط بساحل يقدر بـ 1200 كلم^2 الحدود البرية 6343 كلم و اكثر من الجهات تعتبر مصدرا للخطر جهة المتوسط حيث كانت منذ القديم وجهة الحركات التي تحاول الاستفادة منها كالحملات التي قادها شارل كينث 1541 ضد الجزائر و الاستعمار الفرنسي كما تتوسط الجزائر الفضاء المغاربي من نهر البنغال غربا الى الحدود الليبية و من مصر شرقا و موريطانيا ، ،تونس ،الصحراء الغربية ،المغرب الاقصى، تونس تشبه الجزائر في حدودها الجنوبية زتوية متوغلة بعمق في القارة الافريقية عبر صحرائها التي تعتبراكثر صحاري العالم شساعة بمساحة 9,065,000 كلم^2

[1]:الجغرافيا و همیتها في العالم ' Achourziane,you7 ;com ،تاريخ الزيارة :2018/04/02

[2]: (Algeria :country profile,may 2008), Library of congress_federal research division

تمتد على 4،830 كم من المحيط الاطلسي حتى البحر الاحمر جنوبا بمعمق 1.930 داخل الساحل الافريقي حيث تنشغل الجزائر اكبر جزء من صحراء المغرب العربي بمساحة 1000000 بما تزخر من موارد طاقوية و منجمية(غاز ،نفط،يورانيوم ، ذهب ، حجر صخري ، مياه جوفية ، طاقة شمسية)[1]

فامتداد الحدود زاد من هاجس الحماية الامنية للحدود و تامينها خاصة في ظل تنامي التهديدات و المشاكل الحديثة و استفحالها كما انها تحدي في نفس الوقت لان الامر يتطلب اليات متطورة من ناحية و التعاون مع دول الجوار حيث ان موقعها و مساحتها تجعل من حدودها منكشفة على كل الجهات و من جميع الجوانب شمال ، جنوب ، شرق ، غرب مما يجعل حماية حدودها امرا صعبا مكلفا و عويصا

خريطة تمثل موقع الجيوسياسي للجزائر

المصدر :studies.aljazeera.net (خريطة موقع الجزائر)[2]

[1] : الحامدي العيدون،مرجع سابق ، ص ص،66،67،68

[2]: خريطة الجزائر على الموقع:**studies.aljazeera.net** :تاريخ الزيارة :2018/4/22

من خلال الخريطة يتجلى ان الحدود الجزائرية مع المغرب هي اطول الحدود الغربية بمسافة 1559 كلم و مع موريطانيا فهي لا تتجاوز 463 كلم في حين لاتتجاوز 42 كلم مع الصحراء الغربية

يمكن القول ان الحدود الجزائرية التي تقدر بـ:6,343 كلم فالجزائر لها موقع جغرافي هام قريب لاوروبا مما يجعلها نقطة عبور و يجعل حدودها عرضة للاختراق و التعرض للمشاكل كما تتوسط خارطة العالم القديم فهي جسر التقاء بين اوروبا و افريقيا و المغرب العربي و الشرق الاوسط كما تشكل مغبرا حيويا و منطقة تواصل عالمية في حوض المتوسط خاصة و انها نقطة اتصال اقتصادي بين الشمال و الجنوب [1]فهي تتوسط اكبر كيانين الاتحاد الاوروبي في الشمال و الثاني في الجنوب يتمثل في العمق الافريقي مما ادى الى انكشاف الجزائر امنيا خاصة دول جنوب الصحراء الذي يعتبر الهجرة غير الشرعية اكبر تحدي امني تواجهه الجزائر و اصعب تهديد يصعب عليها مواجهته كما صعب المهمة اكثر طبيعتها الجغرافية [2] فالحدود الجزائرية بطبيعتها يشكل المناطق الجبلية و الاتساع الصحراوي الذي يمتد على طول 80% من طول الحدود الجزائرية [3]

يمكننا القول ان موقع الجزائر يتوسط العالم القديم فهي تقع في قلب المغرب العربي و محوره و من اهم مراكز موارد الاقتصادي فهي منبع من منابع النفط و الغاز فانابيب الغاز تمتد اثنان من الجزائر الى ايطاليا عبر تونس و صقلية و انبوب ثاني الى اسبانيا و البرتغال عبر المغرب كما انها ممر طبيعي بين دول المغرب العربي و الشرق الاوسط و افريقيا و رافد من روافد التواصل مع العالم العربي الاسلامي ، و جزء من الحضارات العالمية

[1] : Houcine labdelaoui , "la gestion des frantier en algeries » ,**carim** ,R .03_(02/2008) ,p2
Disponible sur ,cadmus eu /bitsream /handle/1814/8081/earim .2008.02.pdf

[2]:صالح زياني ،"تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة "،**مجلة المفكر**،ع 5، ص 290

[3] : Houcine labdelaoui , op cit ,p03

المطلب الثاني :توصيف البيئة المجاورة للجزائر

تعتبر حالة التوتر و اللااستقرار للدول المجاورة للجزائر و على راسها مالي و ليبيا ، تونس ، المغرب و ما زاد تازم الاوضاع الاحداث الاخيرة كما يسمنوها ثورات الربيع العربي او الحراك العربي و ماانجر عليهامن سلبيات على الدول ذاتها و الدول المجاورة لها من بينها الجزائر حيث دخلت البلاد فوضى كادت تعصف بالبلاد لولا حنكة النظام السياسي الجزائري و قادته و السياسات التي انتهجتها الحكومة لاخماد هذه الفتن التي حالت دون تفاقم هذه الازمات ، ايضا اتساع نطاق العولمة و مبادئها الرامية الى الانفتاح على الدول الاخرى و ذوبان الحدود و معالم السيادة الجغرافية للدول كل هذا ساعد على نمو المشاكل و زحفها عبر الدول المجاورة .

فتعتبر التحولات و الفوضى التي عرفتها المنطقة المغاربية و منطقة الساحل مصدر للتهديدات للدول المجاورة لبؤر التوتر او الدول التي تعتبر الدول المجاور مسلك عبور لدول اخرى حيث اصبحت المنطقتين السالفتين الذكر اكبر مناطق التوتر و مصادر التهديدات في العالم خاصة بعد احداث 11سبتمبر 2001 و الجزائر دولة مجاورة لهذه الدول مما يجعل تاثرها كبيرا بهذه التهدبدات و يلزمها على التعاطي مع هذه المخاطر العابرة للحدود و مواكبتها حيث ان امن الحدود يساوي و يلام امن الدولة [1] فمتى استطاعت الدولة ان تحمي حدودها و تحافظ على امنها من المخاطر و التهديدات خاصة الخارجية منها تمكنت بالمقابل من الحفاظ على استقرارها و استمرارها و حماية هذه الدولة عموما من المخاطر وحافظت علة استقرارها و امنها الذي هو ضرورة ملحة لكيان واستقرار اي الدول

مما ضاعف التحدي الامني شساعة الموقع الجغرافي للجزائر [2] و من اهم دول جوار الجزائر التي تعتبر مصدر و توصف على انها بيئة مصدرة للتهديدات الامنية التي تشكل خطرا على حدود الدولة الجزائرية و هي :

اولا : المغرب: تعد المشكلة الجزائرية المغربية من اهم و اقدم المشاكل التي تجلب اهتمام المختصين اذ ثمة نزاع حدودي (نزاع حدودي تقليدي) قديم حول الحدود بين الدولتين مما عزز التباعد بين الدولتين بدل التقارب و التعاون و نشا صدام و عداء بين الدولتين منذ 1963 حول ترسيم الحدود بين الدولتين فالمغرب يدافع عن رايه انطلاقا من الحق التاريخي بمعنى العودة للحدود التاريخية القديمة قبل الاستعمار و التقسيمات التي استحدثت بينما الجزائر العكس متمسكة بمدا قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار نتيجة التقسيمات التي احدثها الاستعمار في

[1]:فارس لوينيسي ،« امن الحدود الجزائرية في ظل تنامي التهديدات فوق الدولاتية و منطق اللاحدود الجغرافية » ،**المركز الديمقراطي العربي**، **democraticac,de /http :?p=34694&AMP=1**، تاريخ الزيارة :16 /04/2018

[2]:حسام حمزة ، **مرجع سابق** ،ص68

دول القارة المستعمرة هذا التقسيم العشوائي حيث ادى تشبث كل طرف برايه الى احتدام العداء و استمرار المشكل و عدم التوصل الى حل بشانه [1] اذ ان المملكة المغربي تعتبر حدودها مرتبطة بالولاء للسلطان المغربي بالولاء بالتالي فهي غير مرتبطة لا على اساس اقليمي و لا جغرافي كما تعتمد على البرتوكول بينها و بين الحكومة الجزائرية المؤقتة في 06 جويلية 1961 [2] كما تعتمد على مبدأ الحدود الموروثة التي عرفها Carlos Calvo في معجمه القانون الدولي العام و الخاص :"هو تلك العبارة اللاتينية luti possidetis ما يملك كل واحد « comme chacun posséde » و يستعمل في معاهدة عقد دولي او دبلوماسي من أجل التعبير بأن كل قوة سوف تحتفظ بكل ما تكتسبه او تجيزه من قبل [3] فحسب مبدأ الحدود الموروثة و جب احترام الحدود التي خلفها الاستعمار و عدم المساس بها بالتالي الحفاظ كل الدول المتجاورة و حدودها بالخصوص الدول التي كانت خاضعة للاستعمار و الحفاظ على أمنها و عدم دخولها في صراعات جديدة و هذا ما كان يسعى له الاستعمار باعادة ادخالها في صراعات جديدة بالمقابل لم تاخذ الجزائر بعين الاعتبار نقائص التحديد الحدودي السابق و اكدت على الابقاء على الحدود التي و ضعها المستعمر كاستمرار لمبادئ ثورة التحرير و اكدت على عدم المساس بحدودها المتعلق بسيادتها و جسدت هذا من حلال امضاء الميثاق المؤسس لمنظمة الوحدة الافريقية باديسا بابا في ماي 1963 القائم على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار التي هي اساس اي مشكل حدودي في افريقيا ترجم هذا من خلال مواقف و تصريحات الحدود الجزائرية [4]

[1]:محمد رضوان،**منازعات الحدود في العالم العربي،مقاربة جيوتاريخية وقانونية**،(الجزائر ،افريقيا الشرق،1999)، ص86

[2] :**المرجع نفسه** ، ص 44

[3] : carlos calvo.**recueil complet des traités** :**convention capitulation armistices et autres actes diplomatique de tou les états de lamerique latine**, vol,1 (PARIS ,1862) .P1882 «https:/ LIVRE NUMERIQUE GOOGL BOOK »

[4] :Bouguetaia Boualem ,**les frantier meridionales de l' Algérie** ,(alger,ed,1979) ,P167 « https:/book,googl,com)

و تصاعدت الازمة بين الدولتين و كان اثرها على الجزائر كبيرا اقدمها حرب الرمال التي كانت فيها اصتدامات عسكرية مباشرة مما حفز الدولتين على زيادة التسلح و السباق فيه و تعتبر قضية الصحراء الغربية من بين نقاط تصاعد الخلاف بين الدولتين [1] و حسب احصائيات معهد ستوكهولم لابحاث السلام الدولي بتاريخ 20 فيفري من سنة 2016 فان مبيعات الاسلحة ارتفع بين سنة 2012 الى2016 و هي اعلى نسب منذ نهاية الحرب الباردة رغم ان القارة السمراء عرفت تراجع في استيراد الاسلحة بنسبة 6,6 %الا ان كل من نيجيريا و اثيبيا و السودان تعتبر اكثر الدول الافريقية المستوردة للاسلحة بسبب المشاكل و التوترات فيها لكن الهوس الاكبر بالتسلح مس دول المغرب العربي اكثر فالجزائر احتلت المركز الاول على قاسمة الدول الافريقية المستوردة للاسلحة بنسبة 46 % من اجمالي استيراد افريقيا و على المستوى العالمي فهي اشترت مايقارب 3,7 % مما يباع في السوق العالمية و هذا لمواجهة التحديات الامنية المحيطة بها خاصة من حدودها المالية و الليبية و يعد المغرب ثاني اكبر مستورد بنسبة 15% من ما تشتريه القارة [2] ثم ما ادت اليه المشاكل التي كانت تسود ليبيا من فقر و جهل و اللا عدل و تهميش دول الشمال و ما خلفته من تذمر و عدم رضاكما اصبحت ليبيا منذ الحراك السياسي مصدر تهديد للحدود الجزائرية و ذلك بسبب الاوضاع التي الت اليها ليبيا خاصة بعد سقوط القذافي و الانفلات الامني الذي سادها و حالة الفوضى و الانقلاب على نظام القذافي و قتله و حالة اللاامن مما دعم الحركات غير القانونية و وسعت السوق الغير قانونية من تجارة السلاح و التهريب التنقل الغير قانوني للافراد و المجرمين و الارهاو سلبيا ا ثر منهب و ماكان له من اثر سلبي على دول الجوار و الجزائر من بين هذه الدول التي تعاني من المشاكل العابرة للحدود حيث كان الحصاد من الثورة في ليبيا مرا وسلبيا اكثر منه ايجابيا و شهدت عنفا دمويا مما ادى تدخل حلف الناتو و تدمير البنى الليبية حيث اصبحت تصنف دولة فاشلة بحدود منتهكة و هشة تعاني الفوضى و الاختراق و الانكنشاف و اصبح الشعب يحيون مهجرين و نازحين يفتقدون ادنى مقومات الحياة بينما بلدهم الاصلي يمتلك اكبر احتياط نفط في افريقيا كما تمتلك الغاز الصخري و الطاقة الشمسية و تعيش في الظلام والسبب الرئيسي اختزال مقومات الدولة في شخص الزعيم القذافي و غياب شبه كلي لمؤسسات الدولة [3]

---

[1] : الحامدي عيدون ، **مرجع سابق** ، ص 85

[2] : **تقرير عن مركز ستوكهولم** ،سباق التسلح في صمت المغرب و الجزائر يتنافسان على اكبر ترسانة عسكرية في افريقا ،على الرابط : **https:/arabic, sputniknews ,com** ،تاريخ الزيارة :2018/04/16 الساعة :11:41

[3] :ابو بكر خليفة ابو بكر ،« الربيع العربي الليبي و الحصاد المر »،الموقع **libya _al_mostakbal,org** ،تاريخ الزيارة(2018/04/10)

و انقسم الى كتلتين برلمان في اقصى الشرق شرعي بطبرقة و الاخر منته الولاية بطرابلس و اصبح الوضع شبه حرب اهلية مرشحة بسبب الوضع الجغرافي لحدود تتجاوز 6 الاف كلم و ترسانات اسلحة خلفها النظام السابق [1] و ما يمكنها ان تخلفه من اضرار و مشاكل في ليبيا و دول المنطقة و الدول المجاورة لها من دعم للتمرد و الحركات الارهابية و جماعات الجريمة المنظمة اذ من شانها ان تقوي شوكة هذه الجماعات و تدعمها

و اصبحت المنطقة تعاني من الانفلات الامني و عدم قدرتها على فرض سيطرتها على مناطقها و حفظ سلامتها و بقائها و تواجدها [2] و بالرغم من تراجع حدة الصراع فيها الا ان الحدود لاتزال في حالة توتر حاد لانهيار الدولة و عدم القدرة على مراقبة الحدود و حمايتها في ظل الانفلات و الهشاشة التي الت اليها حال ليبيا حيث اصبحت تشكل وكرا للجماعات الارهابية و ملجا لمن يسمون انفسهم بالجهاديين او تنظيم القاعدة و مصدر للاسلحة المدعمة للدواعش المحتمل قدومهم من العراق و الشام [3] حيث قال عقيد متقاعد في الجيش الجزائري :"ان اي جيش في العالم سيكون قد تصرف بغباء اذا لم يعمل على مواجهة التهديد الخطير القادم من وراء حدود بلاده" و اضاف "ان سقوط ليبيا بيد التكفيريين و بعدها تونس يعني ان تتحول الجزائر لساحة حرب مفتوحة ان لم تسارع الجزائر الى انقاذ جاراتها عند الضرورة فذلك سيكون كارثي بالنسبة لامنها القومي" [4]

ثانيا : مالي

ان المشكل الاساسي الذي تعاني منه دولة مالي مشكل الطوارق و الازواد و ما انجر عنه و اساس المشكلة بين الطوارق و الازواد هو التمييز بين الفئتين فالازواد يعانون التهميش الاداري و السياسي و الحرمان من الثروة و التمثيل السياسي و قد مارس النظام ضدهم حتى التجويع و القمع و تسميم و ردم ابار المياه اضافة الى التقتيل و التعذيب مقابل فئة مستفيدة من ثروات البلاد و حياتها الاجتماعية مرفهة و تملك كل ما من شانه ان يوفر لها حياة كريمة مقارنة بالاخرى التي تعاني الفقر و التهميش و تفتقر لادنى ظروف الحياة الكريمة [5] هذا الحق الذي كفله

---

[1]:ابو بكر خليفة ابو بكر ، **المرجع السابق**

[2]:هاني رفعت ،« ليبيا هي الربيع العربي ذاته ،الموقع »:**www,dotmsr,com** ، تاريخ الزيارة 2018/04/10

[3] :Frederic wehrey , « the struggl for security in easterne libya », **carnegie endowment for international peace** ,(19 september 2012),carnegieendowment.org ,see(11/04/2018,11)

[4]:ياسين بودهان ،« دور الجزائر في حل الازمة الليبية »،على الموقع : **www,washingtoninnstitute,org**: تاريخ الزيارة (2018/04/11)

[5]:ادابيراحمد،**الاثنية والامن المجتمعي دراسة حالة مالي**،مذكرة ماجستير منشورة،(جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2012)، ص125

القانون الدولي و المنظمات الدولية و الاقليمية و حقوق الانسان هذه المشكلة من شانها نقل عدوى الرغبة في الانفصال الى الدول المجاورة التي بها طوارق خاصة التي تربطها معها حدود و على راسها الجزائر التي تعتبر هذه المسالة جد حساسة بالنسبة لها و يمكن ان تؤثر على سلامة و حدودها و استقرارها لان التركيبة السكانية للجزائر مزيج من الطوارق و القبائل و هذه المشكلة اساسا تعود الى التقسيم العشوائي و اللامتكافئ للاستعمار بالدول الافريقية و من بين مشاكل هذا التقسيم تشتيت الطوارق بين عدة دول بقي الحال على حاله الى غاية الانقلاب على الرئيس في 2012/03/22 [1] حيث قوبل هذا الانقلاب بالرفض و التنديد الدولي واستنكار الاتحاد الإفريقي و قد كان تدخل الجزائر في الأزمة جد حذرا دبلوماسيا أكثر منه شيئا آخر كما فتحت مجالها الجوي للطائرات الفرنسية هذه الأخيرة التي أحست أن مصالحها بالمنطقة أصبحت مهددة بعدها تحولت المنطقة الى وكر للارهاب و الفساد و فشل مشروع الدولة القومية التي سعي لتحقيقه مما يؤكد توقع الحاكم الفرنسي و رئيس الوزراء السابق بيار "باتت الازواد فعلا قنبلة موقوتة في منطقة الساحل و الصحراء و قد تفجرت هذه القنبلة" و مايجري الان دليل على صحة توقعه [2] ان الحديث عن أزمة و مشاكل مالي الداخلية ليس لمجرد استعراضها بل لمعرفة الوضع و مدى المخاطر و الأوضاع التي آلت اليها البيئة و التي يمكن ان تنتقل الى دول الجوار و عبر الحدود الجزائرية خصوصا حيث أصبحت بؤر توتر و عدوى لحالة اللااستقرار

ثالثا: تونس

تعد مشكلة تونس بسبب المركلة الانتقالية لان ثورتها نجحت الى حد ما فهي تمر بسبب هذه المرحلة بانكشاف و فراغ في أمنها الحدودي اضافة و المشكل الرئيسي نتيجة الانفلات الامني و الفرضى و اللاعدالة الاجتماعية و اللامساواة و غياب العدالة كل هذه الظروف مهدت البيئة و غدت ميلاد جماعات خارجة عن القانون و تواجد الارهاب بجبال تونس و توغله بها و رغم قصر حدودها مقارنة بدول الجوار الا ان المناطق الجبلية المتاخمة للجزائر خلقت بها مشاكل امنة تهدد كلا البلدين و تشكل مشكل امني [3]

[1]: ادابير أحمد، **المرجع نفسه** ، ص125

[2]:**الحافظ النويني**،« ازمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا :حالة الدولة الفاشلة _نموذج مالي » ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ص ص 65،67 على الموقع: **www,cause ;org,ib/pdf**، (2018/02/13)

[3]:الحامدي عيدون ، **مرجع سابق**،ص 107

و كذا الفراغ الامني عقب الانتفاضة ضاعف امكانية بروز الحركات الجهادية و التجارة اللامشروعة و تنقل الاسلحة غير القانوني عبر الحدود التي أصبحت حد هشة [1] لهذا تعاني من تخوف أن تتحالف الحركات الارهابية التونسية مع الارهاب العابر للحدود كون الحركات الارهابية التونسية مازالت حديثة النشاة و ان تجعل من تونس ساحة لاعمال العنف و الاجرام و تجعلها ملجأ لكل الارهابيين الفاريين من دول الجوار

اذ تعتبر تحركات القبائل للانفصال عن الجزائر و أزمة غرداية و غيرها من بين المشاكل التي اصابت بالبلاد من عدوى الدول التي تتقاسم معها الحدود فهذه الدول المجاورة التي تعاني من مشاكل و التوترات و الفشل الدولاتي كلها زادت من أعباء و جهود و مسؤوليات الجزائر لحماية حدودها كما اصبحت الجزائر تعاني الجزائر منذ 2011 الاطاحة بنظام القذافي من تهريب السلاح عبر حدود البلاد الشرقية

[1]: عبد النور بن عنتر ،" الجزائر و معضلة تامين الحدود"، **http://www.themarknews.com**: ,'على الموقع بتاريخ:12/04/2018

المبحث الثاني : تهديدات الحدود الجزائرية

ان التدهور الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي و الاختلاف بين الاثنيات ادى الى التمرد و العنف السياسي كرد فعل على الاوضاع المزرية[1] كما ان تراجع معدلات التنمية زاد حدة المشاكل و الخلافات و غذاها مما جعلها تتسرب للدول المجاورة و تصبح مصدرة و منتجة للارهاب [2]

المطلب الأول :الإرهاب كتهديد متجدد للجزائر

يعتبر الإرهاب ازمة دولية و قد عانت الجزائر من بين الدول الاولى التي عانت من هذا التهديد حيث كان في بادئ الامر تهديد داخلي و كان ميلاده نتيجة الاوضاع الاجتماعية المتردية المتدهورة و مما زاد من تأزم و تدهور الوضع نتائج انتخابات 1990 التي افرز الصندوق فيها فوز الفيس لكن ردة الفعل النظام باعتقال أعضاء الفيس عباس المداني و علي بلحاج كان منعطفا للاوضاع في الجزائر حيث دخلت الجزائر في فوضى عارمة و نفق لم تكن تعرف نهايته معروفةو تسمى بالعشرية السوداء و التي كادت تعصف بالبلاد الى الهاوية لكن حنكة النظام السياسي و تعامله مع الازمة حيث جاء الرئيس الامين زروال بمشروع الوئام المدني و المصالحة الوطنية و اكملة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة هذان المشروعان كانا الحل و الطريق للخروج من الازمة و انتشال الدولة من هذه الازمة التي دامت عشرية كاملة و كادت تعصف بالبلاد و اليوم و كون الجزائر عانت من ويلات الارهاب الذي اكتسب صفة العالمية او مايسمى بالارهاب الدولي اصبحت تعي مدى خطورة هذا التهديد و تاثيره على امن و استقرار البلاد بعد ان اصبح الارهاب دوليا عابرا للحدود فيعتبر اذ يعتبر من اخطر التهديدات الجديدة التي أخذت صفة العالمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لانه بوجود هذا التهديد يؤهب الجو لتواجد كل التهديدات من جريمة منظمة و تهريب الاسلحة و الاشخاص و تجارة الاعضاء و غسيل الاموال و غيرها [3] حيث اخذ صفة العالمية حيث اخذ يشكل تهديدا للمجتمع الدولي و جبت محاربته [4] و بتصاعد الارهاب و انتشاره عالميا و وعي العالم بخطورة هذا التهديد و كون دول الجوار الجزائري كلها بؤر و بيئة مساعدة على نمو

---

[1]:مهدي تاج،**المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي**،(مركز الجزيرة للدراسات،20 اكتوبر2011)، ص9

[2]:امحند برقوق،"الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية "،**العالم الاستراتيجي**،ع01،(جانفي2008) ،ص12

[3] :David ,c , rapoport , « terreur moderne :les quatre vagues »,(traduction par jean_marc_flukimger), juillet 2005,sur le site :**http**://**www**,**terrorisme** ,**net**/**pdf**/**2005** ,(11/03/2018)

[4]:غربي محمد ،,,", و الامن حالة منطقة البحر الابيض المتوسط "، على الموقع :**revues**,**univo_ouargla** ,**dz** ، تاريخ الزيارة 2018/03/13

التهديدات حيث يشتد في ظل الفراغ السياسي تواجد الجماعات المتطرفة التي تتخذ من المجتمع بيئة لزرع مبادئها و استغلال المجتمع لتبني قيمها و مبادئها وجمعهم حول الاهداف التي حددها قادة هذه الجماعات المتطرفة لتحقيق اهدافهم [1]

و في ظل توسع هذه التهديدات و كون تونس ، ليبيا ، مالي ،المغرب خصوصا و هي دول هشة اصبحت الجزائر مهددة و حدودها نتيجة انكشاف حدود هذه الدول في خطر دائم من انتقال هذه الجماعات الارهابية و تهريب الاسلحة الى الجزائر و اعادة تغذية بقايا الجماعات الارهابية الخامدة للجزائر من العشرية السوداء فرفضت الجزائر التنسيق مع الجماعات الليبية المسلحة التي وجدت حدودها منكشفة و يصعب حمايتها و سيطرة بعض الميليشيات على حدود ليبيا يدخل يجعل من الجزائر تدخل في حالة مواجهة مع هذه الميليشيات لتامين حدودها و من بين الاعمال الارهابية الهجوم الارهابي على منشاة الغاز بتنقنتورين 2013 بعين امناس في الصحراء الجزائرية [2]كما ان حدود مالي تعرف نفس الاشكال تقريبا فهي دولة فاشلة و اصبح شمال البلاد ملاذا للارهاب نتيجة الضغط الفرنسي العسكري على هذه الجماعات الناشطة شمال مالي و يبقى تامين الحدود هنا مرهون بتسوية مشكلة الازواد [3] اما تونس فتعرف انكشاف امني نتيجة استيطان جماعات الارهاب في الجبال الشرقية المحايدة للجزائر "جبال الشعنبي" حيث عرفت موجة من الاعمال الارهابية

كما يمكن القول ان الظروف الموجودة في دول الجوار جعلت منها معسكرات للارهاب و مع ضعف حماية الحدود سهل و شجع حرية تنقل الاشخاص و البضائع مقابل ضعف مادي و عسكري للدول في ظل العولمة التي تنادي بفتح الحدود هذا مايجعل انتقال هذه التهديدات عبر الحدود [4] اذ يسعى الارهاب الى التوسع نحو الجزائر و توسيع النطاق الجغرافي حيث اصبح الارهاب مدعم تكنولوجيا و علميا ففي ظل هذه التكنولوجيا التي توفر اقمار صناعية و راديوهات HF/VHT’ GNMARSACF للاتصال المشفر

[1]:عمار علي حسن ،مواجهة الارهاب من ردة الفعل الى المبادرة ،صوت الدار ، ،على الموقع: بتاريخ :2018/03/13 ’ **http**://**www** ,**aldarvoie alL2917 htmil** ،

[2]:ياسين بودهان ، **مرجع سابق**

[3]:عبد النوربن عنتر،الجزائر ،**مرجع سابق**

[4]: أبصير احمد طالب،**المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي**،رسالة ماجستير منشورة،(جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2010) ،ص 170

كما لعب احداث الربيع العربي دورا في تاجيج الاوضاع الحدودية حيث انتشر تهريب الاسلحة الذي غذى بدوره الحراك و سهل تحالف الارهاب مع جماعات التهريب والجريمة المنظمة حيث اجمع باحثين مختصين في الامن ان التهديد الارهابي للحدود الجزائرية القادم من المنطقة السوداء(مالي)كونها منطقة عبور المخدرات ومنبع الفكر الجهادي وفضاء نمو الجريمة المنظمة[1] كل هذه الظروف دعمت الجماعات الارهابية التي تهدد الجزائر نتيجة تشارك الحدود الجغرافية معها كما لعب تكوين هذه الجماعات لمعسكرات تدريبية بمالي خلق تهديد اقليمي للجزائر[2] حيث كان لتكاثف هذه الجماعات احتكاك و تعاون مع عصابات التهريب و الاجرام و تجارة المخدرات مما ضاعف التهديد

حيث تحالفت مع منظمات الجريمة المنظمة و اصبحت اقتصاد السوق السوداء هو الممول للقاعدة غتورطت في خطف الاجانب في الجزائر [3] حيث من خلال هذه العملية اثبتت عالمية الارهاب و ايضا تطور و سائله العلمية المستخدمة كما بالمقابل اثبتت الاستراتيجية الجزائرية و الجيش الجزائري و الجهات الامنية نجاحها في ادارة هدة الازمة و الخروج منها بأقل التكاليف و الخسائر

المطلب الثاني : استفحال نشاط الجريمة المنظمة في الجزائر

الجريمة المنظمة هي احدى التهديدات الخطيرة التي تمس امن الدول و حدودها خاصة و انها لا تحدها حدود و لا تعترف بها اذ انها عابرة و متمردة على الحدود لسرعة انتشارها و اثرها الكبير

فتعتبر الجريمة المنظمة بكل صورها أكثر الجرائم خطورة وتحديا للدول واقتصادياتها، لأنها تمس بصفة مباشرة الاقتصاد والقدرات المالية للدولة، كما أن هذه الظاهرة استفحلت في ظل العولمة، حيث ظهرت الجماعات المنظمة في استخدام مختلف الوسائل، كالتهديد والاختطاف والابتزاز...، بالتعاون مع مجموعات مماثلة لتوفير وسائل النقل والتسليح و الاتصال [4]

[1]:الحامدي عيدون ، **مرجع سابق** ،ص 97

[2]:سميرة باسط ،**الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب 1999_2014** ، رسالة ماجستير منشورة ،(جامعة الجزائر 3،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2014) ،ص101

[3]: سميرة باسط، **المرجع نفسه**، ص 102

[4]: محسن عبد أحمد،**التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية**،(الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 1999.)،ص28

هذه الجماعات تسعى من وراء اعمالها لتحقيق الربح المادي و تدخل ضمنها : "غسيل الأموال وتهريب المخدرات وتهريب الأسلحة وتهريب المعادن الثمينة وتهريب التحف الأثرية وحتى بعض الحيوانات النادرة والسيارات وبطاقات الائتمان، إضافة إلى تهريب البشر والتجارة في الأعضاء البشرية وتجارة الرقيق والسياحة الجنسية، و غيرها[1] من النشاطات الممنوعة عالميا كما عرفت الجزائر موجة كثيفة من عمليات تهريب المرجان عبر سواحلها و الاثار و التبغ و الاغذية خاصة العجائن و ايضا الوقود و تنشط هذه العمليات خاصة على الحدود التي تجمعها بدولة تونس حيث صدر في تقديدرات مكتب الامم المتحدة المختص بالمخدرات و الجريمة (UNODC) الى ان السجائر المهربة حوالي 60% من سوق التبغ الليبية بنسبة 240 مليون دولار و 18% من السوق الجزائري اي مايعادل 288 مليون دولار و قد عرف التهريب نشاط كبير و توسعت تدفقاته حيث تدفق الحشيش المغربي (القنب الهندي) الى ليبيا و مصر و شبه الجزيرة العربية عبر منطقة الصحراء الكبرى و صحراء الجزائر و يعود هذا التزايد في التهريب لتشديد الرقابة على الحدود الجزائرية المغربية ومن بين الدول التي تصلها معظم شحنات الكوكايين من امريكا الجنوبية عبر رحلات جوية و بحرية بعضها عبر مطار الجزائر العاصمة دولة غينيا و طوغو لتبرز اهمية الطرق البرية منذ 2010 حيث نقلت المخدرات القادمة من امريكا اللاتينية برا من دول ساحلية كغينيا الى شمال مالي هذه الدولة التي تعاني من هشاشة و تدهور ثم الى المغرب و الجزائر و ليبيا وهذا ما يؤكده ضبط طنين حشيش غرب موريطانيا و 3,6 طن بمنطقة تمبدار شرق موريطانيا سنة 2012 كما تهرب الاسلحة و البشر [2]

كما تم حجز 23 طن حشيش في الجزائر سنة 2010التي تعتبر نقطة عبور و سوق مستهلكة للحشيش خاصة و ان جاراتها المغرب تعتبر دولة منتجة للحشيش اذ تم اكتشاف هكتارات في المزارع مخصصة لانتاج الحشش بالمغرب و نيجيريا حيث يقدر انتاج المغرب للحشيش بنسبة 21%من الانتاج العالمي حيث احدى مسالك نقلها الغير مباشرة لاسبانيا تكون عبر الجزائر خاصة بعد 2010 و الانفلات بمالي و ليبياحيث اصبحت شبكات التهريب تتلقى المساعدة من قبائل ماليكما قدرت نسبة تهريب الكوكايين عبر افريقيا حسب مكتب الامم المتحدة لمكافحة المخدرات و الجريمة بـ 13% و ماساعد نشاط التهريب الحماية التي توفرها الجماعات الارهابية و قبائل الطوارق لجماعات التهريب مقابل التمويل المالي فاصبحت دول شمال افريقيا نقاط عبور و اسواق استهلاك لهذه المادة المخدرة على راسها الجزائر و هذا مايعكسه حجز شحنات الكوكايين داخل التراب

[1]: محمد محي الدين عوض، **"جرائم غسيل الأموال"**، (الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2004.) ،ص 33

[2]:مؤسسة كارينغي لبحوث السلام ،"**الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء** "،مركز كارينغي لبحوث السلام الشرق الاوسط، نوفمبر2012

الجزائري حيث تمكنت مصالح الامن بين 2010 و 2014 حجز كميات هائلة حسب المركز الوطني لمكافحة المخدرات و الادمان حيث قدرت في 2010 بـ3,4 طن لترتفع 2011 الى5,5 طن ثم157 طن 2012لتصل سنة 2013 الى 211 طن لتنخفض في 2014 الى 182 طن بسبب تشديد الاجراءات الامنية و السياسات المتخذة لحماية الحدود و تحتل حدود المغرب مع الجزائر المرتبة الاولى حيث منطقة تلمسان و و هران اعلى نسبة تقدر بـ26،3 طن حيث وهران و حدها 2،8 طن لتاتي ولايات الجنوب ،بشار 7طن ،ورقلة 20طن ،الاغواط 5،8 طن و ارتفعت النسبة بايليزي و تمنراست و تندوف و برج باجي مختار بسبب فوضى شمال مال فاعتبر كثير من الباحثين ان الجزائر اصبحث منطقة عبور لتجار المخدرات و مافيا الجريمة المنظمة [1]

فالجزائر دولة متضررة من هذه العمليات اللامشروعة و التي تهدد استقرارها كونها تمر عبر مسالك حدودها او تتقاسم الحدود مع الدول التي تعتبر ملجأ لهذه الجماعات و مصدر لها خاصة ببروز التكاثف بين الجريمة المنظمة و الارهاب و الهجرة الغير شرعية مما يشكل و يضاعف التهديد و قوته خاصة بزيادة نشاط تهريب الاشخاص وتجارة الاعضاء و الاطفال .

كما انه بالنظر إلى خصائص الجريمة المنظمة نجد أنها يجمعها بالجريمة الإرهابية مجموعة الخصائص، بحيث أن كلاهما يسعى إلى إفشاء الرعب والخوف في النفوس، وقد يكون ذلك الرعب موجه للمواطنين والسلطات في نفس الوقت، فعصابات الجريمة المنظمة تفرض الرعب على الأفراد لتحصل على أموالهم، في المقابل نجد أن المنظمات الإرهابية هي يد ترهب المواطنين لإثارة الرأي العام ضد السلطات وإظهار عجزها عن حمايتهم، كما أنها توجه عملياتها إلى رجال السلطة باعتبارهم رموز النظام السياسي[2] و هنا يكمن الخوف من التحالف بينهما حيث اصبح هاجسا خطيرا تسعى الدول لبذل كل المجهودات و في جميع الميادين لتفادي مخلفات هذا التحالف او التخلص منه و التصدي له.

[1]:بودن زكريا ،**مرجع سابق** ،ص124

[2]: إبراهيم أبراش، "العنف السياسي بين الإرهاب والكفاح المسلح"،**مجلة الوحدة**، ع 123،(سنة 1989)، ص. 122.

المطلب الثالث : الهجرة الغير شرعية

تعتبر الهجرة الغير شرعية هي ظاهرة و آفة واسعة النطاق و الأثر فهي لا تنحصر في إطار دولة طاردة و أخرى جالبة بل تتعداها الى المخلفات المصاحبة لعملية الهجرة ، فهي لا تتلخص في كيانين سياسيين (دولتين) بمعزل على باقي العالم بقدر ما تتم في وسط كيان دولي .

و هي نتيجة التطور الهائل لهذا الكيان الدولي و ما يخلفه من فجوة بين كيان متقدم و غني و غالبية تعاني المشاكل بشتى أنواعها ، والدول بدورها كفاعل في هذه المنظومة فهي تقوم بدور مهم يحد أكثر فأكثر من فاعلية سياسة الدول في تنظيم مسارات الهجرة وتأثيرها على المجتمعات المحلية في الدول المتقدمة [1]

ثم ان هذه الظاهرة كغيرها من التهديدات الجديدة و ان كانت موجودة من قبل الا انها لم تكن بهذه الصورة الرهيبة التي تتميز بالتطور و الذكاء نتيجة طفرة النهوض العلمي الهائلة ،كما ان اثر هذه الظاهرة لاتمس الفرد المهاجر الغير شرعي فقط ، بل لها اثر اقتصادي ، و اجتماعي ، وسياسي ، و الأهم امني فتناميها يشكل اختراق و تعدي على الحدود الدولية.

الداخلية و الخارجية و هذا ما اثبته مختصين امثال ساندرا لافونيكس و سارة وولف و نيكولا ويشمان و تيري بلزاك [2]

و بحكم الموقع الجغرافي للجزائر و امتداد حدودها أصبحت تعتبر دولة طاردة و جالبة في نفس الوقت حيث في ظل الطفرة المالية في السنوات الأخيرة الفارطة و الظروف الأمنية المعتبرة عرفت الجزائر توافد للعمل و الاستمثار بها مثل الصينيين بالمقابل يعرف شبابها حركة واسعة للهجرة غير الشرعية خاصة عبر الحدود البحرية لعنابة و الجزائر باتجاه الضفة الأخرى الى ايطاليا او اسبانيا عبر وهران و غيرها من الاتجاهات ، و قد عرفت تناميا متزايد نظرا لعدة اسباب منها التدهور في الظروف الاجتماعية و الاقتصادية لغالبية افراد المجتمع و تدهور الظروف الامنية و انتشار النزاعات في معظم دول جوار الجزائر والتي أدت في أغلبها إلى هشاشة العدالة التوزيعية اجتماعيا اقتصاديا وسياسيا، مما أنتج وضعيات أزموية من الإحباط السياسي. حيث ساهمت في حركيات للتمرد والعنف السياسي (مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من إيرادات اليورانيوم، ومطالبة الحركات الانفصالية الاستفادة من

[1]: عبد السلام يخلف،"الهجرة الدولية بين سيادة الدول ومتطلبات الحاجات الإنسانية"، **العالم الإستراتيجي**، العدد 10، (مارس 2008)، ص 14

[2]:امال حجيج ،**مرجع سابق** ، ص252

عائدات النفط في نيجيريا)[1] حيث نتيجة تدهور الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و انتشار الافات و الاوبئة

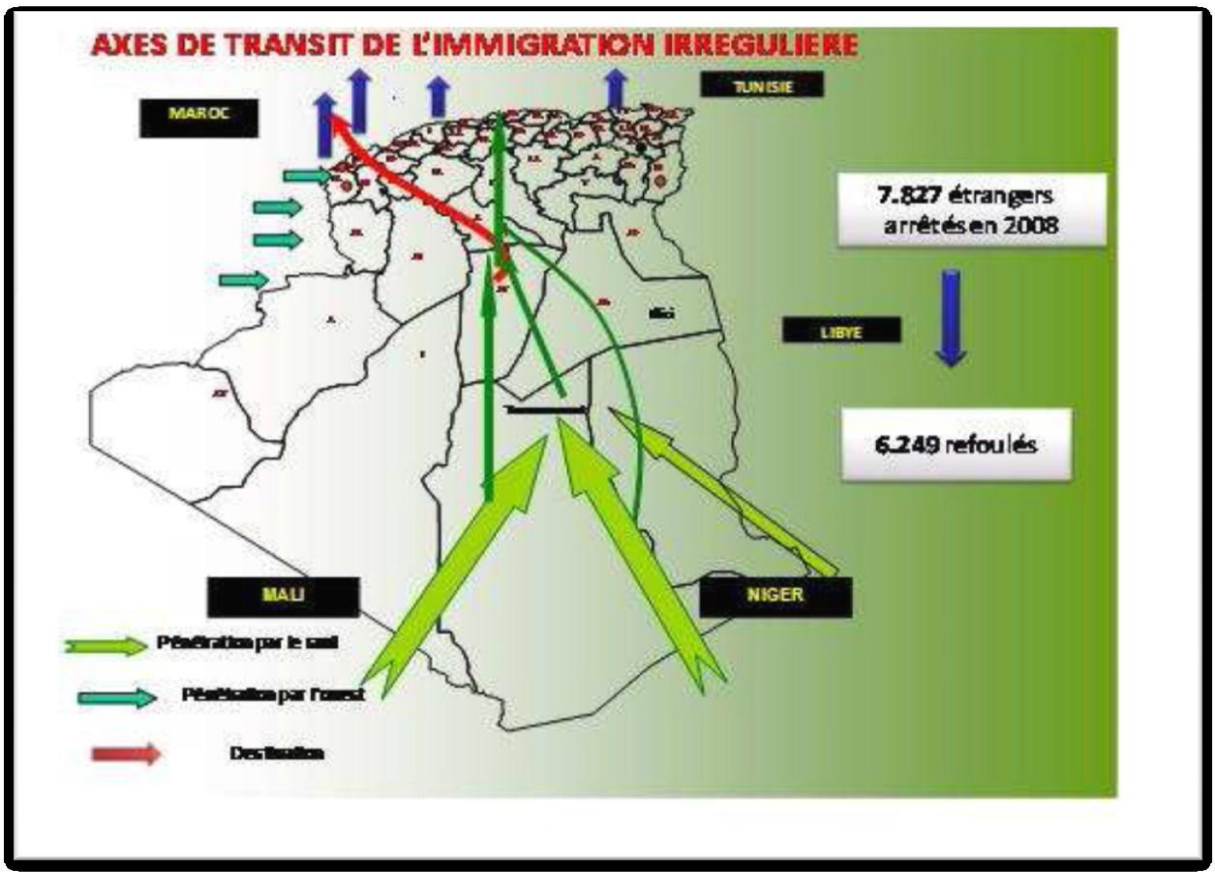

بمناطق التوتر يجعل من الهجرة ملاذا للافراد و الملاحظ خلال السنوات الاخيرة تزايد الافارقة القادمين من مالي و النيجر الى الجزائر كما بالمقابل فئة اخرى من دول مجاورة تهاجر لدول اوروبا خاصة و تكون الجزائر نقطة عبور الى الضفة الاخرى او المهاجرين من الجزائر الى دول اخرى خاصة فرنسا كل هذه الجرات تتم بطرق غير شرعية و مخالفة للقوانين احيانا بسب الفقر و الظروف القاهرة و احيانا لرغبة نفسية او استحالة الحصول على التاشيرة

Source : Mohammed Saib musette, "**Algérie Migration, marché du travail et développement**" Document de travail , p . 61 , Disponible sur le lien . suivant: www.ilo.org/public/french/bureau/inst/download/algeria.pdf[2]

[1] : Mehdi Taj, " **enjeux ouest–africain** : **vulnérabilités et Facteur d'insécurité au Sahel** ", Club de Sahel et de l'ouest CC.S.A.O, 2010. P 04 sur le Sit : www.oecd.org/fr/csao/publications/45830147.pdf

[2] : Mohammed Saib musette, "**Algérie Migration**, **marché du travail et développement**" Document de travail , p . 61 , Disponible sur le lien . suivant: www.ilo.org/public/french/bureau/inst/download/algeria.pdf

من خلال الخريطة هناك المناطق واساسية لتنقل المهاجرين الافارقة هي خاصة ورقلة وغرداية كما ا المناطق الجزائرية المتاخمة لدول الجوار الجنوبية خاصة النيجر ومالي تشكل البوابات الرئيسية لموجات الهجرة القادمة إلى الجزائر.

خارطة رقم2: توضح أهم مناطق العبور للهجرة غير القانونية نحو أوروبا عبر الجزائر

المصدر:الأخضر الدهيمي ،**دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**،(م..ع.س،جامعة نايف ،2010/02/8)،ص26[1]

[1]: الأخضر الدهيمي ،**دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**،(م..ع.س،جامعة نايف ،2010/02/8)،ص26

تعتبر من خلالها الصحراء الجزائرية ساحة عبور هامة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من افريقا جنوب الصحراء الى اوروبا و من اهم مناطق العبور الجزائرية: **خط عين قزام – تمنراست – غرداية ،خط تمنراست – جانيت ،خط برج باجي مختار – أدرار ، مسار تينزاواتين – تمنراست**

و الجزائر بسبب النمو الاقتصادي الذي عرفته في الفترة التي سماها الاقتصاديون مرحلة طفرة مالية حيث عرفت نمو و الجدول الاتي يبين تزايد النمو الاقتصادي خلال سنوات 2010 الى 2013

جدول يمثل معدلات النمو في الجزائر من 2013/2010

السنوات	2010	2011	2012	2013
معدل النمو	% 3 ,3	% 2 ,6	% 3 , 3	% 1,3

المصدر :**www. statistique_mondiales.com** [1]

نلاحظ من خلال الجدول ان هناك تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي حيث انه و في سنة 2010 قدرت نسبة النمو بـ:3,3%لتتراجع سنة 2011 الى 2,6%لسبب ثورات الربيع العربي و ما كان لها من اثر على الجزائر لتعود الى الصعود في 2012 الى3,3 % ثم تتراجع بنسبة 1,3 % في سنة 2013

[1] الموقع: **www. statistique_mondiales. Com**، تاريخ الزيارة :2018/04/24

المبحث الثالث : الجهود المبذولة لتامين الحدود الجزائرية

ان الجزائر تعتبر من اول الدول التي عانت من التهديدات خاصة الارهاب لتتزايد التهديدات و يدق ناقوس الخطر فيما يخص الهجرة غير شرعية و الجريمة المنظمة لما اصبح لهذه التهديدات من صفة العالمية و صعوبة ضبطها و الاتفاق حولها و اصبح المجتمع الدولي يعي مدى خطور هذه التهديدات لسهولة انتقالها خاصة عبر الحدود و الدول الهشة و التخوف من تكتل هذه التهديداتخاصة في ظل التطور الهائل في الوسائل التقنية و العلمية و وسائل الاتصال

المطلب الاول :الجهود و الاليات الفردية

تعتبر الجزائر دولة لها استراتيجية و سياسة تعتبر خبرة و منهج لباقي الدول خاصة في مكافحة الارهاب اذ اعتمدت على نفسها في العشرية السوداء لبناء استراتيجية لمواجهة الارهاب اصبحت هذه الاخيرة يقتدى بها في هذا المجال

اولا :الجهود التقنية و العسكرية

ان القضاء على اي تهديد مهما كان نوعه و حدته يجب البيئة المغذية له و القضاء عليها باتباع اليات و استراتيجيات و الجزائر للتصدي للتهديد الارهابي حاولت القضاء على الاوضاع المغذية له و التي من شانها ان تعتبر ملاذ و جلب له و حاولت القضاء على المنابع التي يتغذى عليها الارهاب كالفقر ، و الجهل ،و سوء الاوضاع الاجتماعية و الصحية المتدنية خاصة في الارياف و المداشر عن طريق مشاريع خماسية حيث في 24 ماي 2010صادق مجلس الوزراء على برنامج المخطط الخماسي 2014/2010 بغلاف مالي 286 مليار دولار القضاء على البطالة و خلق صندوق لونساج و لنجام للقضاء على البطالة و مساعدة الشباب البطال في النهوض بالبلاد و دعم الاقتصاد ايضا خلق مناصب عمل DAIP . DAS و غيرها من المشاريع و الحلول المستعجلة و حاولت تفعيل القوى الاقتصادية و الاجتماعية و العسكرية و المؤسسات الرسمية للدولة و المجتمع المدني للتوعية و التحسيس بمخاطر الارهاب و الانحراف وراءه خاصة و ان الجزائريين يعون جيدا مايعنيه الارهاب كونهم عانو ويلاته و عاشوا دماره عشرية سوداء كاملة [1] و مشروع الوئام المدني و المصالحة الوطنية بالتالي من هذا

[1]:غربي محمد، **مرجع سابق**

الجانب انتهجت مقاربة و مشارع تنموية في اطار الامن اللين بجوانبه الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية و غيرها بعيدا عن الجانب العسكري

و تنامي التهديدات الجديدة اوجب عليها مضاعفة و زيادة الترسانة العسكرية و التسلح الكمي و النوعي و تعزيز قدراتها العسكرية خاصة و انها وجارتها المغرب في سباق دائم نحو التسلح فحرصت على امتلاك اليات و اجهزة للرصد لتامين الحدود و الاستطلاع على عمليات الاختراق و الجماعات الارهابية و عصابات الجريمة المنظمة و احباط عملياتها و التخفيف من تهديداتها التي تشكل خطرا على امن و حدود الوطن[1]

فرغم تنوع و اختلاف العوامل و الظروف الا ان سياسة الجزائر لم تتخلى عن مبادئها العامة و هي عدم التدخل في الدول و احترام سيادة باقي الدول و تفضيل الحل السلمي الدبلوماسي لحل الازمات و المزج بين اسلوب الامن الناعم و الخشن في معالجة الازمات و ارساء الامن فكان اساس تامين حدودها تجنيد و استنفار القطاع الامني و العسكري لحماية حدودها الجغرافية فدعمت المؤسسة العسكرية بالموارد البشرية المتمكنة من التكنولوجيا لتدعم حدودها و تضاعف من حرس الحدود و تزودهم بالتقنيات الحديثة للحراسة و الاستطلاع و المراقبة على طول الحدود خاصة منها الشرقية و الجنوبية و الغربية و استحدثت قطاعين عسكريين هما الناحية الرابعة ورقلة و الثانية برج باجي مختار و الناحية السادسة بتمنراست تضم مقر لجنة قيادة الاركان المشتركة(cemoc) و ناحية سابعة تزامنت مع حادثة تقنتورين 2013 مقرها اليزي اضافة الى عديد الثكنات و مراكز المراقبة و دعم القوات العسكرية المختلفة "برية ، بحرية ، جوية منذ 2011" و من بين الاجراءات تثبيت حوالي 7000 دركي من حرس الحدود (GGF)« Gendarmerie gard frantiers » في حدودها مع ليبيا كاستراتيجية دفاعية والتزود بنظم المراقبة والاتصالات « Harris »[2] فعلى غراردول العالم استخدمت انظمة تحديد المواقع GPS ومتابعة التمركز السكاني على الحدود ودعم مايسمى بالحدود الذكية smart borders والتصوير الحراري وابراج المراقبة[3]

[1]:زكريا بودن ،**المرجع السابق**،ص140

[2] : Laurence aida ammour , « évolution de la politique de défense algérienne » , **centre français de recherche sur le renseignement** (**cfrr**),n°7 ,aut 2013 ,p6

[3]:نور الدين دخان ، الحامدي عيدون ، مسار تامين الحدود الجزائرية بين الادارة الاحادية و الصيغ التعاونية الاقليمية ، الموقع:
revues,**univ**,**ouargla**,**dz**،تاريخ الزيارة :2018/03/13

ثانيا: اما على مستوى القوانين و التشريعات:

قد كان للجزائر كم و زخم معتبر من خلالها حاولت مواجهة التهديدات و حماية حدودها و امنها الوطني و الحفاظ على استقرارها مثلا تنص المادة 175 مكرر1 يعاقب بالحبس من شهرين الى 6 اشهر و غرامة 20000 الى 60000 دج او احداهما كل جزائري او اجنبي مقيم يغادر الاقليم الوطني بصفة غير شرعية اثناء اجتيازه احد مراكز الحدود البرية او البحرية او الجوية بانتحاله هوية او وثائق مزورة او وسيلة احتيالية اخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة او القيام بالاجراءات التي توجبها القوانين و الانظمة السارية المفعول و تطبيق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الاقليم الوطني عبر اماكن او منافذ غير مراكز الحدود [1]

المادة 303مكرر 30،31 يعد تهريب للمهاجرين القيام بتدبير الخروج غير المشروع عبر الحدود الوطنية لشخص او عدة اشخاص من اجل الحصول بصورة مباشرة او غير مباشرة على منفعة مالية او اي منفعة اخرى يعاقب على تهريب المهاجرين بالحبس من 3 سنوات الى 5 سنوات و غرامة مالي 300000 الى500000 كما تعاقب بالحبس من 5 سنوات الى 10 سنوات و غرامة 500000 الى 1000000 كل من ارتكب فعل تهريب المهاجرين المنصوص عليه بالمادة 303 مكرر 30 مع شرط ان يكون من بين الاشخاص المهربين قاصر ، تعريض حياة او سلامة المهاجرين المهربين للخطر او ترجيح تعرضهم له ، معاملة المهاجرين المهربين معاملة لا انسانية او مهنية اذا ارتكبت الجريمة من طرف جماعة اجرامية منظمة

المادة 303مكرر 36 يعفى من العقوبة المقررة كل من يبلغ السلطات الادارية او القضائية عن جريمة تهريب المهاجرين قبل البدء في تنفيذها او الشروع فيها [2]

تتم محاكمة المهاجرين غير الشرعيين وفقا للمادة 175 من القانون 90/10 المؤرخ في 2009/02/25

قانون العقوبات 11/8 المتعلق بشروط دخول الاجانب الى الجزائر و اقامتهم فيها و تنقلهم بها و القانون 01/09 المعدل و المتمم لقانون العقوبات[3]

[1]:قانون العقوبات الجزائري،**القسم 8(2)الجرائم المرتكبة ضدالقوانين و الانظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني**، المادة 175 مكرر 1 ،ص76

[2]:الاخضر عمر الدهيمي ، **مرجع سابق** ، ص 17

[3]:**الجريدة الرسمية** ،العدد 36، الصادرة بتاريخ 02جويلية 2008

كما كانت الجزائر و من اول الدول التي من خلال المرسوم الصادر في 30 سبتمبر 1977 اعتبرت كل مخالفة تستهدف امن الدولة و السلامة ترابية و استقرار المؤسسات و سيرها العادي جريمة منظمة .

المطلب الثاني: الجهود و الآليات التعاونية و الدولية

في ظل التطور الهائل للعالم و التحولات الدولية و الإقليمية ، و نظرا للطبيعة المعقدة و المتداخلة للتهديدات الجديدة للحدود الجزائرية و الدولية عموما ، و كون هذه الظواهر عابرة للحدود و لا يمكن حصرها في بيئة واحدة كما أن الدول منفردة تجد صعوبة و عوائق في حماية الحدود خاصة دولة كالجزائر متمسكة بمبادئ ثورتها التحريرية فيما يخص السيادة الكاملة على حدودها الترابية بالتالي تبرز الحاجة إلى التعاون و إيجاد سبل مشتركة لحماية الحدود الدولية لان تامين حدود دولة مرتبط بباقي الدول .

اولا: اتفاقيات التعاون:

لمواجهة هذه التهديدات في إطار تعاون ثنائي او جماعي تستخدم الدول آليات تقنية عالية و مؤسسات عسكرية مشتركة بينها للالمام بكل الجوانب المتعلقة بالموضوع سواء الاسباب او النتائج و و سائل المواجهة و وصولا الى الوقاية

- لقد جرمت الامم المتحدة الاعمال الارهابية و الجرائم بانواعها حيث جاء في حلقة العمل المعنية بالتنفيذ الاقليمي لاستراتيجية مكافحة الارهاب في الجنوب الافريقي حيث اعتبر هذا رد عالمي على الارهاب حيث تستند هذه الاستراتيجية الى :

_التدابير اللازمة الى معالجة الظروف المؤدية لانتشار الارهاب

_تدابير منع الارهاب و مكافحته[1]

[1]: ـــ،الموجز و الاستنتاجات حلقة عمل التنفيذ الإقليمي، ،**مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بالاشتراك مع حكومة نامبيا** ،5_7 اكتوبر 2011 ،ص 4

_التدابير الرامية الى بناء قدرات الدول على منع الارهاب و مكافحته و تعزيز دور منظومة الامم المتحدة في هذا الصدد

_التدابير الرامية الى كفالة احترام حقوق الانسان للجميع ، و سيادة القانون ،باعتبارهما الركيزة الرئيسية لمكافحة الارهاب [1]

كما تعد اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية باليرمو 2000 وهي اول وثيقة تدل على تعريف قانوني للجريمة المنظمة [2]

اضافة الى سعي الجزائر لاصدار قانون دولي او اقليمي تجريم دفع الفدية للارهاب على منبر هيئة الامم المتحدة اذ يعتبر دفع الفدية للارهاب جانب من جوانب تمويلها و دعمها تمكنها من التزود بالأسلحة و الذخيرة و مختلف المؤن السوداء

- سياسات تعاونية للتنمية من اجل القضاء على بؤر الارهاب و الجريمة تبنتها المنظمات الدولية و الاقليمية الموجهة للدول الافريقية على راسها مالي و النيجر لتنمية مناطق تواجد الطوارق لمنع تقاربها مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي [3]
- التنسيق الامني الجزائري التونسي لتبادل المعلومات الاستخبارية اقيمت اكثر من 80 نقطة مراقبة على كما تم انشاء 20 منطقة عسكرية مغلقة [4](zones militaires fermées)

كما وقعت تونس و الجزائر من خلال اللجنة المشتركة للتعاون الامني و اتفاقيات الشراكة 2014/04/07 على عدة اتفاقيات منها اتفاقية التعاون الامني لمكافحة الارهاب اضافة الى محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهاوالتعاون المالي وتزويد المدن الحدودية بالغازوخطة مشتركة لمواجهة الاضطرابات الأمنية الناتجة عن الازمة الليبية

[1]: ـــــــ،مكتب فرقة العمل ...،**مرجع سابق** ،ص 4

[2]:احمد فاروق زاهر ،**الجريمة المنظمة ماهيتها خصائصها أركانها**، ندوة علمية حول العلاقة بين جرائم الاحتيال و الاجرام المنظم ،"المنصورة ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية "،19_20 فيفري2007

[3]: بودن زكريا ، **مرجع سابق**،ص 141

[4]:بودن زكريا، **المرجع نفسه** ،ص 146

- الاتفاق الثلاثي بين الجزائر و تونس و ليبيا لتعزيز امن الحدود2013/01/12 بمدينة غدامس الليبية لمناقشة الامن على الحدود وتعزيز الاجراءات الامنية على الحدود المشتركة و التنسيق بين كل المصالح ذات العلاقة بالحدود [1]

_اما في اطار التعاون في مجال العسكري و الشرطة

- تعاون اورو متوسطي في مجال الشرطة و تسيير الحدود كاولوية لتطوير الاطار القضائي و المؤسساتي و القانوني الضروري للمقاضاة الفعالة لهذه المخالفات و الجرائم على الحدود
- التعاون في مجال الشرطة لتسيير الحدود بشبكات مكثفة تعمل على تجميع المعلومات و تبادل الخبرات مثل الاوروبول (europol) و الاوروجيست(eurojust)،و السيبول (cepol) ، الفرونتاكس (frontex)الوكالة الاوروبية الخاصة بتسيير الحدود [2]
- الانتربول : هو اسم دال على المنظمة الدولية للشرطة الجنائية مقرها العاصمة الفرنسية "باريس"، وهي تتكون من خمسة أجهزة ، ويرجع تاريخ هذه المنظمة إلى عام 1923 حينما تم إنشاء "اللجنة الدولية للشرطة الجنائية" للتنسيق بين أجهزة الأمن في الدول الأوروبية في مجال مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة تم احياؤها في جويلية 1946 وذلك بتوقيع الدول الحاضرة في هذا المؤتمر على وثيقة إحيائها،وجعلها دستورالهذه المنظمة[3]

لها برنامج لحماية الحدود من التهديدات العابرة للحدود [4]

المطلب الثالث: المعوقات التي تواجه حماية الحدود

ان كل مجهود او عمل بالامكان ان يعترضه مشاكل في سبيل تحقيقه و حماية الحدود الدولية و الجزائرية خاصة هو مهمة جد صعبة و مكلفة يمكننا التعرف على بعض هذه المشاكل التي تواجه تامين الحدود من التهديدات الجديدة التي تعرف تناميا متزايد :

---

[1]: نور الدين دخان ،عيدون الحامدي ،**مرجع سابق**

[2]:امال حجيج، **مرجع سابق** ،ص253

[3]: عادل محمد السيوي، **التعاون الدولي في مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب**،(القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.3، 2008) ، ص .21.

[4]: برنامج الانتربول لادارة الحدود،**مرجع سابق**

- يمكن لشساعة المساحة و الحدود الجغرافية أن تلعب دورا هاما و سلبيا اذ كلما زادت سعة هذه كلما كان العبئ على الدولة أكثر في تأمينها
- وضعية دول الجوار و امكانياتها و مدى استجابتها لسياسات التعاون و الامكانيات التي تسخرها في سبيل هذا التعاون اذا انه متى كانت هذه الدول متنصلة من مسؤولية التعاون لحماية الحدود المشتركة أصبح الأمر أكثر سوء و عبء مسؤولية على الدولة المجاورة في سبيل حماية هذه الحدود
- الأوضاع التي تسود بيئة هذه الدول فمتى كانت بيئة تعاني الحروب الأهلية و الاثنية و صراعات داخلية و إضافة لهذا تصبح ملجأ لكل الجماعات الإرهابية وبؤرة لواذ للجريمة المنظمة و ما قد ينجر عليه من سلبيات على الدولة المحتضنة لهذه الجماعات و الدول المجاورة لهذه الدول إذ تصبح تعاني من مشكلة في صعوبة تأمينها .
- الإمكانيات المادية و البشرية و التقنية العالية المتوفرة لحماية الحدود إذ أن نقصان هذه الموارد يعتبر عائق و مشكل حائل دون التوصل لتحقيق الحماية الحدودية
- عدم التزام الدول باتفاقيات التعاون الدولية لتحقيق الحماية الحدودية لدول الجوار و التخلي عن مسؤوليتها تجاه الاقليم الذي تنتمي اليه فلا يمكن الفصل بين الامن القومي لدولة بعيدا عن باقي الدول المجاور[1]
- الأوضاع الداخلية للدول و نسبة الاستقرار فيها و التي من شأنها أن تمنع تحقيق الأمن بسبب عدم الاستقرار الداخلي كما يدخل في هذا الإطار توجهات الحكومات التي تنتهجها في هذا الإطار
- المشاكل التي تعاني منها الدول في علاقاتها مع الدول المجاورة و التي من شانها ان تقف حائلا دون تحقيق امني تعاوني لحماية الحدود
- صعوبة إيجاد تعاريف مظبوطة و موحدة لهذه التهديدات لاتساع أوجهها و اختلاف أساليبها و و سائلها و مفاهيمها من دولة الى أخرى و من منظمة لأخرى

فبالرغم من السياسات و الأساليب المنتهجة للحد من التهديدات الحدودية (الإرهاب ،الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية) فان هذه السياسات غير كافية و الحلول غير جذرية و الدليل أن هذه التهديدات لازالت تؤرق الدول و المجتمعات

[1]:عبد النور بن عنتر، الجزائر، **مرجع سابق**

خلاصة الفصل :

إن الجزائر دولة من دول القارة الإفريقية لها مكانة تسعى للحفاظ عليها تتميز بشساعة أراضيها و تنوعها و أيضا امتداد طول حدودها و اشتراكها في الحدود مع العديد من الدول ،هذه الدول التي في معظمها تعاني من مشاكل و أزمات داخلية مما زاد الجهود الجزائرية لحماية حدودها و أصبحت تشكل عبئا على كاهلها و اتخذت عدة اجراءات عسكرية و تقنية و غيرها لتحقيق حماية اقليمها و حدودها الا انها تبقى تعاني من اثار و سلبيات هذه التهديدات كون الاجراءات المنتهجة غير نهائية

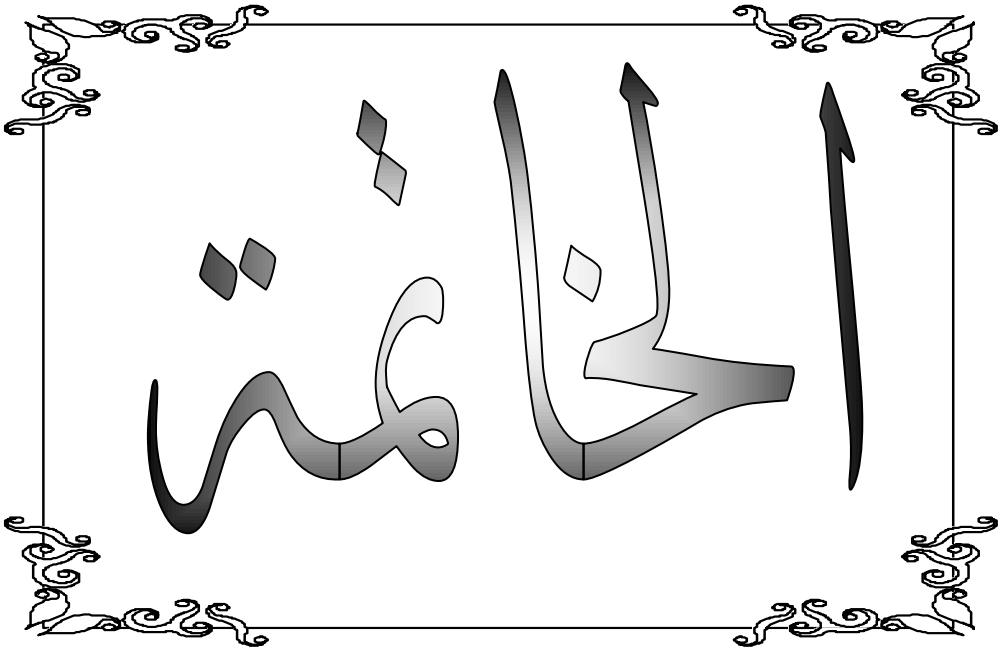
الخاتمة

الخاتمة

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق الى التهديدات الجديدة التي أصبحت تشكل عائقا أمام حماية الحدود الدولية و تحقيق الأمن ، حيث عرفت تطورا كبيرا بتطور الدراسات الأمنية في ظل الانفتاح و حرية تنقل الأشخاص و البضائع ، و التطور العلمي و التكنولوجي الهائل .

حيث عرف الإرهاب و الجريمة المنظمة و أيضا الهجرة غير الشرعية في السنوات الأخيرة نشاطا كبيرامما يؤثر على امن الدول ،فبروز هذه التهديدات خاصة على الحدود الدولية أين يتزايد نشاطها بالمناطق التي تعاني الأزمات و الحروب كدولة مالي ، تونس ، ليبيا ، و قد كان للحراك العربي في هذه المناطق التي يسودها الفقر و المشاكل و عدم الاستقرار و الفوضى دورا في دعم هذه التهديدات ، اذ أصبحت ملاذا لنشاط هذه العصابات.

و نظرا لما للحدود الدولية من أهميه بالغة ، إذ أن معظم النزاعات و الحروب كانت تقوم بسببها و لحمايتها فهي اليوم تعاني من خطر الانكشاف و الفوضى نتيجة اختراقها من قبل الجماعات الخارجة عن القانون فالحدود خاصة في ظل التحولات الدولية الحاصلة إذ تعرف اختراقات واسعة و تعرية بسبب صعوبة التصدي لهذه التهديدات حيث تكمن صعوبة التصدي لها في أنه لايوجد تعريف موحد و شامل و مضبوط ، إذ أن كل دولة و هيئة تعرفها حسب مبادئها ، فما يمكن ان تعتبره الدولة أ تهديد ارهابي تعتبره دولة ب دفاع عن النفس .

و الجزائر أكبر دليل على هذا فهي دولة رغم مكانتها و موقعها الاستراتيجي الا انها تعاني مشاكل لحماية حدودها التي تتقاسمها غالبا مع دول تعاني من توترات و ازمات لم تحل الى يومنا هذا ، حيث اصبحت دول الجوار مرتعا و ممولا للحركات الارهابية و الجريمة المنظمة ويتزامن هذا مع عدم قدرة هذه الدول على حماية حدودها لتصبح المهمة ثقيلة على كاهل الجزائر لحماية حدودها اذ تكرس جزءا كبيرا من ميزانيتها لتامين هذه الحدود و منع انتقال هذه التهديدات الى داخلها ، فبالرغم من سياسات التنمية و الاصلاحات وعسكرة الحدود و تزويدها باليات و تقنيات حديثة لتامينها اضافة الى الجهود المبذولة سواء منها التعاونية ، الفردية ، القانونية ، العسكرية او

الاتفاقيات الثنائية او الجماعية تبقى غير كافية لكونها عابرة للحدود الدولية ، و أيضا عدم القدرة على حصر هذه التهديدات .

لذا موضوع حماية الحدود الدولية في ظل تزايد التهديدات يحتاج إلى استراتيجيات محددة لعل أولها التركيز على التنمية الاقتصادية والبشرية والبيئية وسياسية شاملة و مستديمة للحد من انتشار هذه التهديدات و القضاء على مصادر مساعدتها و تمويلها، وفتح الحوار بين فئات المجتمع . أما على المستوى الدولي العمل على إيجاد صيغ تعاونية قانونية مع آليات تضمن تطبيق و الالتزام بهذه القوانين ، ليبقى الالمام بجميع جوانب التهديد و أسبابه و منابع تغذيته له دور كبير لإيجاد الآليات المناسبة الحلول الفعالة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع

اولا–المصادر

أ_القران الكريم

1_سورة قريش ،الاية (4)

2_سورة البقرة ،الايه (126)

ثانيا : المراجع

1_الكتب

أ– باللغة العربية

1_علي عباس مراد،الامن و الامن القومي مقاربات نظرية،الجزائر:بيروت،ابن ندبم للنشر والتوزيع،دار الرافد الثقافية،ناشرون،2017

2_ معمر بوزنادة:المنظمات الاقليمية و نظام الامن الجماعي،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية ،1992

3_ عبد النور بن عنتر،البعد المتوسطي للامن الجزائري اوروبا والحلف الاطلسي ،الجزائر :المكتبة العصرية ،2005

4_مارتن غريفيتش و تيري اوكالهان ،المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ،دبي:مركز الخليج للابحاث الامارات العربية المتحدة
5_جون بيليس ،ستيف سميث:،عولمة السياسة العالمية ،الامارات العربية :مركز الخليج للابحاث ،2004

6_ناصف يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية ،بيروت :دار الكتاب العربي ،1985

7_الخيري غسان دلال،النظريات السياسية،عمان :الاردن دار الراية للنشر و التوزيع ،سنة 2013

8_جهاد عودة ،النظام الدولي نظريات و الاشكاليات،مصر :دار الهدى للنشر و التوزيع ،2009

9_حجاج قاسم ،العالمية و العولمة:نحو عالمية تعددية و عولمة انسانية ،الجزائر:جمعية التراث ،2003

عبد الوهاب المسيري ،و فتحي التريكي ،الحداثة و مابعد الحداثة ،سوريا :دار الفكر ،2003

10_ سيد احمد قوجيلي،الدراسات الأمنية النقدية ،مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن ،الأردن :المركز العلمي للدراسات السياسية

13_ليندة عكروم ،تأثير التهديدات الامنية على العلاقات بين دول شمال و جنوب المتوسط ،الجزائر : دار ابن بطوطة للنشر و التوزيع ،سنة2011

14_رزيق عبد القادر،قيادة افريكوم الافريقية،حرب باردة ام سباق تسلح،الجزائر:ديوانالمطبوعات الجامعية،2011

15_سعد الله عمر ،مفهوم الحدود الدولية ،القانون الدولي للحدود ، على الموقع https://books.google.dz ، تاريخ الزيارة :2017/09/22

16_علي السيد ابراهيم عبد الرسول ،مشكلات الحدود و اثرها على الامن القومي _التهريب مشكلة اللاجئين،في لبراهيم بن عبد الرحمان عبد الله ،المشكلات التي تواجه حماية الحدود،الرياض:دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية و التدريب بالرياض،1975

17-محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيك،القاهرة :مؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ،2012

18_فؤاد حمة خورشيد ،الجيوبوليتيكس المعاصر ،تحليل ،منهج ،سلوك ،kurdistan،مديرية الطبع و النشر _السليمانية_،2013

19_جيري فرنسوا،الجيوسياسية الجديدة :الحرب و السلم في عصرنا الحالي ،ترجمة عبد الله نعمان الحاج ، ،الرياض: larousse lanouvelle geopolitique، 2014

20_عامر مصباح،التحليل الاقليمي للعلاقات الدولية،دار الكتاب الحديث الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسة،من الموقع: www ,politique_dz

21_فزغلي هارون، الارهاب العولمي و انهيار الامبراطورية الامريكية ،دار الوافي للنشر،ع2، 2007

22_ادونيس الكرة،الارهاب السياسي ،بيروت،دار الطليعة للطباعة و النشر و التوزيع ،ط2، 1983

23_المحدي بوادي حسنين،حقوق الانسان بين مطرقة الارهاب و سندان العرب،الاسكندرية،دارالفكر الجامعي،ط3، 2004

24_هبة الله احمد خميس ، الإرهاب والصراع في الدول الغربية ، الإسكندرية: مكتبة الفاء القانونية ، 2011

25_هيثم فالح شهاب، جريمة مكافحة الإرهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة، عمان :دارالثقافة ،2010

26_حسنين سهيل الفتلاوي، الإرهاب وشرعية المقاومة ،عمان: دار الثقافة، 2009

27_إسماعيل عبد الفتاح الكافي،الإرهاب ومحاربته في العالم المعاصر، القاهرة: دار الكتاب الجديدة، 2004

28_اديبة محمد صالح ،الجريمة المنظمة،السليمانية:مركز كورديستان للدراسات الاستراتيجية،2009،

29_عزيزةعبداللهالنعيم،الفقر الحضاري وارتباطه بالهجرة الداخلية،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

30_عرفة محمد السيد،تجفيف مصادر تمويل الارهاب ، الرياض،دار السلام،2009

31_محمد رضوان،منازعات الحدود في العالم العربي،مقاربة جيوتاريخية وقانونية،الجزائر ،افريقيا الشرق،1999

محسن عبد أحمد،التعاون الأمني العربي والتحديات الأمنية،الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 1999.

32_محمد محي الدين عوض، جرائم غسيل الأموال، الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2004

33_عادل محمد السيوي، التعاون الدولي في مكافحة جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب،القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط.3، 2008

35_حرب علي، الارهاب و صناعه ،بيروت،الدار العربية للعلوم ناشرون ،2015

ب- باللغة الاجنبية:

1. Barry buzan and ole Waever .regions and powers :the structure of international security .cambridge university press.2003
2. Frederick L .Schman .international politics:the destiny of the western states system 4th edition،new yourk Mmcgraw hill .1984
3. Scott Burchill « liberalisme ،in Scott and ather Theories of
4. international ralation third edition، New yourk.usa.palgrave macmillan .2005
5. chad c ,haddal,people crossing borders , an analysis of border protection policies .congressional resarch، service 7_5700,2010
6. (8Philippe Engerlhard, L'Homme Mondial. Les sociétés humaines peuvent-elles survivents ? Belgique, éditions Arléa, 1996
7. Houcine labdelaoui , la gestion des frantier en algeries ,carim ,R .03_02/2008 Disponible sur ,cadmus eu /bitsream /handle/1814/8081/earim .2008
8. carlos calvo.recueil complet des traités :convention capitulation armistices et autres actes diplomatique de tou les états de lamerique latine, vol,1 PARIS ,1862 https:/ LIVRE NUMERIQUE GOOGL BOOK
9. 8Bouguetaia Boualem ,les frantier meridionales de l' Algérie ,
10. alger,ed,1979 , https:/book,googl,com
11. David ,c , rapoport , terreur moderne :les quatre vagues , traduction par jean_marc_flukimger, juillet 2005,sur le site
12. :http://www,terrorisme ,net/pdf/2005 , 11/03/2018

10_Mohammed Saib musette, "Algérie Migration, marché du travail et développement" Document de travail , p . 61 , Disponible sur le lien . suivant: www.ilo.org/public/french/bureau/inst/download/algeria.pdf2

ت- الوثائق الرسمية

- **القوانين**

1_قانون العقوبات الجزائري ،القسم 8(2)الجرائم المرتكبة ضد القوانين و الانظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني، المادة 175 مكرر 1

1_الجريدة الرسمية ،العدد 36، الصادرة بتاريخ 02جويلية 2008

ث– التقارير الرسمية

I– باللغة العربية

1_تقرير عن مركز ستوكهولم ،سباق التسلح في صمت المغرب و الجزائر يتنافسان على اكبر ترسانة عسكرية في افريقا ،على الرابط :https:/arabic,sputniknews ,com، تاريخ الزيارة :2018/04/16

الحافظ النويني، ازمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا :حالة الدولة الفاشلة _نموذج مالي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، ص ص 65،67 على الرابط www,cause ;org,ib/pdf، 2018/02/13

2_عمار علي حسن ،مواجهة الارهاب من ردة الفعل الى المبادرة ،صوت الدار،على الموقع:

ج– الدوريات و المجلات

I– باللغة العربية

1_غربي محمد ،... و الامن حالة منطقة البحر الابيض المتوسط ، على الموقع:revues,univo_ouargla ,dz ، تاريخ الزيارة 2018/03/13

2_ محمد غربي ،من اجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع و الامن حالة منطقة البحر المتوسط ،جامعة الشلف الموقع :https://revenues ,unuv_ouargla,dz(n°12009/5/2/2013تاريخ الزيارة 28/02/2018

3_ب.إ،أعمال ندوة الإرهاب والعولمة الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006،

4_ ---------- الإرهاب والعولمة، الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، 2002) .

5_احمد فاروق زاهر،العلاقة بين جرائم الاحتيال و الاجرام المنظم،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،مركز الدراسات و البحوث،200

6_مصطفى بخوش:التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط،ملتقى قسنطينة، 2008

7_الاتحاد الافريقي_المجلس التنفيذي_، تقريرالمفوضية عن تنفيذ برنامج الاتحاد الافريقي حول الحدود،اديسا بابا ،اثيوبيا ،الدورة العادية26،14_30 يناير2009

8_الانتربول _ادارة الدعم الشرطي الميداني،برنامج ادارة الحدود ،فرنسا،مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة عبر الوطني من خلال الادارة الفعالة للحدود،

9_وضاح الحمود، تامين المنافذ البرية و البحرية و الجوية،الامارات العربية،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،2009

10_عبد النور بن عنتر ،" الجزائر و معضلة تامين الحدود"، على الموقع

http://www ,themarknews,com ،تاريخ الزيارة 12/04/2018

11_مهدي تاج،المستقبل الجيوسياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي،مركز الجزيرة للدراسات، 20اكتوبر2011،

مؤسسة كارينغي لبحوث السلام ،الجريمة المنظمة و الصراع في منطقة الساحل و الصحراء ،مركز كارينغي لبحوث السلام الشرق الاوسط، نوفمبر2012

12_الأخضر الدهيمي ،دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر،م..ع.س،جامعة نايف ،2010/02/8

13_الموجز و الاستنتاجات حلقة عمل التنفيذ الإقليمي، ،مكتب فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب بالاشتراك مع حكومة ناميبيا ،5_7 اكتوبر 2011

14_احمد فاروق زاهر ،الجريمة المنظمة ماهيتها خصائصها أركانها، ندوة علمية حول العلاقة بين جرائم الاحتيال و الاجرام المنظم ،المنصورة ،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ،19_20 فيفري2007

II– باللغة الانجليزية.

1_ :Thierry Balzacq : qu est ce que la Securite Nationale .la revue international et stratigique. N 52,hiver2003/2004

2_b ,jenkins,security risk analysis and management ,(copyright eountermeasures، 1998)

3_ Mehdi Taj, " enjeux ouest-africain : vulnérabilités et Facteur d'insécurité au Sahel ", Club de Sahel et de l'ouest CC.S.A.O, 2010. sur le Sit : www.oecd.org/fr/csao/publications/45830147.pdf

4_Laurence aida ammour , évolution de la politique de défense algérienne , centre français de recherche sur le renseignement (cfrr),n°7 ,aut 2013

5_ Library of congress_federal research division , Algeria :country profile,may 2008, see 02l04l2018

ح_القواميس و دوائر المعارف :

1_قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية والدولية _عربي انجليزي _فرنسي،سعيفان احمد،لبنان :مكتبة لبنان ناشرون 2004،

2_لسان العرب ،ابن منظور ، القاهرة ،دار المعارف، مجلد2، 2008

3_عبد الوهاب الكيلاني، موسوعة سياسية ، ج7، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1994.

خ– الدراسات غير المنشورة

1_سليم قسوم ،الاتجاهات الجديدة في الدراسات الامنية دراسة في تطور مفهوم الامن عبر منظارات العلاقات الدولية ،أطروحة ماجستير منشورة ، جامعة الجزائر3،كلية العلوم السياسية و الاعلم ،2010

2_سمية اوشن ،دور المجتمع المدني في بناء الامن الهوياتي في العالم العربي_دراسة حالة الجزائر ،اطروحة ماجستير منشورة ،جامعة الحاج لخضر _باتنة_ ،كلية الحقوق و العلوم السياسية السنة 2010

3_عبير بهولي ،النظرية الواقعية البنيوية في الدراسات الامنية _دراسة حالة الغزو الامريكي للعراق في2003 ،اطروحة ماجستير منشورة،جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2014

4_امينة دير،اثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني_دراسة حالة دول القرن الافريقي،رسالة ماجستير منشورةجامعة محمد خيضر _بسكرة ،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية،سنة 2014

5_وهيبة تباني ،الامن المتوسطي في استراتيجية حلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب ،رسالة ماجستير منشورة،جامعة مولود معمري تيزي وزو ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،سنة 2014

6_سليم بوسكين ، تحولات البيئة الاقليمية و انعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010_2016 ،رسالة ماجستير منشورة،جامعة محمد خيضر_بسكرة ،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،سنة 2015 ،

7_شاكري قويدر ،التحديات المتوسطية للامن القومي للدول المنطقة المغاربية2010_2011 ،رسالة ماجستير منشورة،جامعة الجزائر 3،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2015

8_بالة عمار،مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الترتيبات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط،رسالة ماجستير منشورة،جامعة باتنة،كلية الحقوق،2012

9_الحامدي عيدون،امن الحدود و تداعياته الجيوسياسية على الجزائر،رسالة ماجستير منشورة،جامعة محمد بوضياف المسيلة،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2015

10_حمزة حسام ،الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري ،اطروحة ماجستيرمنشورة (جامعة الحاج لخضر _باتنة_،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2011

11_عبد القادر محمد ابراهيم ،التحديات الداخلية و الخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة(1999_2013) ،ماجستير اطروحة منشورة،جامعة الشرق الأوسط Meu kiddle

eastuniversity ،كلية الاداب و العلوم،2013

12_ريموش سفيان ،جهود منظمة الامم المتحدة في مكافحة الارهاب ،رسالة ماجستير ،جامعة الجزائر ،كلية الحقوق و العلوم السياسية،2008

13_ إدريس عطية، الإرهاب في إفريقيا دراسة في الظاهرة واليات مواجهتها،رسالة ماجستر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011

14_ شاكر ظريف ،البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية التحديات و الرهانات ،رسالة ماجستير منشورة،جامعة الحاج لخضر_باتنة،كلية الحقوق ، 2010

15_احميدي بوجليطة بوعلي،سياسات مكافحة الارهاب في الوطن العربي_دراسة مقارنة بين الجزائر و مصر_،رسالة ماجستير منشورة،جامعة دالي ابراهيم الجزائر 2 ،كلية العلوم السياسية و الاعلام،2010

16رقية العاقل: إشكالية الأمن والهجرة في غرب المتوسط، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2008

17_ندمية مرجة ،استراتيجية الاتحاد الاوروبي لمواجهة التهديدات الامنية الجديدة_الهجرة غير الشرعية نموذجا_رسالة ماجستير منشورة،جامعة بسكرة ،كلية الحقوق ،2010

18_ادابير احمد،الاثنية و الامن المجتمعي دراسة حالة مالي ،مذكرة ماجستير منشورة ،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 2012

19_أبصير احمد طالب،المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الافريقي،رسالة ماجستير منشورة،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الاعلام ، 2010

20_سميرة باسط ،الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة الارهاب 1999_2014 ، رسالة ماجستير منشورة ،جامعة الجزائر 3،كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2014.

د- المواقع الإلكترونية

1_عادل زقاغ ،اعادة صياغة مفهوم الامن _برنامج البحث في الأمن المجتمعي، على الموقع: http :www.geocities.com/adelzeggagh/reconl.html ،تاريخ الزيارة :2017/02/12

2_تاكايوكي يامامورا ، مفهوم الامن في نظرية العلاقات الدولية ،ترجمة عادل زقاغ الموقع: http://www.bohoth.blogspot.com ،تاريخ الزيارة: 26مارس2018 ،الساعة :22: 23

3_ملاجمعة اليساقوت يوسف ,الإرهاب ،www .investintech.com، تاريخ الزيارة 2017/08/18 ،الساعة :10:10

4_ابو ظاهر كامل ، الفصل الثالث ،الحدود السياسية،الجامعة الاسلامية ، قسم الجغرافيا،

الموقعwww.kau .etud .sa Ge tfil fin تاريخ الزيارة : 2017/05/28،الساعة 23:00

5_محمد يوسف محمود ابو الليل ،"حدود الاقليم وفق القانون الدولي" ، ص 2 من الموقع net /aboullail@hotmail,com ,t1t1 ,www،تاريخ الزيارة : 2018/02/26 ،الساعة 23:32

6_محمد غربي ،من اجل مفهوم حجديد لنظرية الدفاع و الامن حالة منطقة البحر المتوسط ،جامعة الشلف الموقع :(n°12009/5/2/2013)https://revenues ,unuv_ouargla,dz تاريخ الزيارة 28/02/2018

7: www. statistique_mondiales. Com2017:/08/12 تاريخ الزيارة

8_الهواري محمد،الارهاب المفهوم و الاسباب و سبل العلاج ،موقع حملة السكينة www ,assakina,com »book »book 26 ،

9_اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ،قرار الجمعية العامة للامم المتحدة ،دورة 25 ،نوفمبر2000 الموقع www ,humanrightslebanon ;org

10_زهيرعابد،"الطموح على طريق الموت"،على الرابط

http:www.alhayat.com/opnion/lehers/4843854.: ، تاريخ التصفح يوم:2018/03/19

11_الجغرافيا و همیتها في العالم ' Achourziane,you7 ;com ،تاريخ الزيارة :2018/04/02

12_فارس لوينيسي ، امن الحدود الجزائرية في ظل تنامي التهديدات فوق الدولاتية و منطق اللاحدود الجغرافية ،المركز الديمقراطي العربي، democraticac,de /http :?p=34694&AMP=1، تاريخ الزيارة :16 /04/2018

13_ابو بكر خليفة ابو بكر ، الربيع العربي الليبي و الحصاد المر ،الموقع libya _al_mostakbal,org ،تاريخ الزيارة 2018/04/10 ،الساعة 11:11

14_خريطة الجزائر على الموقع:studies.aljazeera.net :تاريخ الزيارة :2018/4/22

15_هاني رفعت : ليبيا هي الربيع العربي ذاته ،الموقع:www,dotmsr,com ، تاريخ الزيارة 2018/04/10

16_Frederic wehrey , « the struggl for security in easterne libya », carnegie endowment for international peace , 19 september 2012,carnegieendowment.org ,see 11/04/2018,11 :12

17_ياسين بودهان ،دور الجزائر في حل الازمة الليبية ،على الموقع : www,washingtoninnstitute,org: تاريخ الزيارة 2018/04/11 ،الساعة 10:00

18_الحافظ النويني، ازمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا :حالة الدولة الفاشلة _نموذج مالي ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، على الموقع: www,cause ;org,ib/pdf، 2018/02/13.